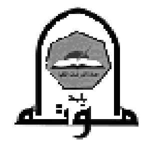


جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

طعن النحاة واللغويين في لغات العرب

إعداد الطالب
قاسم خليل حسن القواسمة

إشراف
الدكتور محمد أمين الروابده

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــا

استكمالاً لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير

في النحو والصرف قسم اللغة العربية وآدابهـــا

جامعة مؤتة،  2007

الإهداء

إلى من علمني كيف أكون ، وكيف أثبت على المبدأ ، إلى روح أبـي الخالـدة رحمه ا .

إلى نبع الحنان ، إلى أمي الغالية أدامها ا .

إلى أخي حسن حفظه ا ، وأخوتي جميعاً ، أدامهم ا .

إلى شهداء أمتنا الأبطال جزاهم ا عني خير الجزاء .

إلى من كانت طيفاً يمرني في كل صفحة من صفحاتها

قاسم خليل الفواسمة

فهرس المحتويات

الملخص

طعن النحاة و اللغويين في لغات العرب

قاسم خليل حسن القواسمه

جامعة مؤتة، 2007

لقد جاءت هذه الرسالة في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، وتكلمت في الفصل الأول تحت عنوان مصطلحات الطعن وحدودها، وقد وصلت فيها إلى ما يزيد عن أربعة عشر مصطلحاً، ووقفت على حدودها في اللغة والاصطلاح وبينت موقف النحاة منها.

أما الفصل الثاني : وعنوانه علل الطعن وأسباب ظهور مصطلحاته، وخلصت فيه إلى خمس علل كانت في رأيي هي العلل التي أنتجت هذه المصطلحات، وهي مناهج النحاة في أصلي السماع والقياس، ومناهج الرواة في نقل اللغة من أصحابها.

أما الفصل الثالث : فتكلمت فيه عن أثر هذه اللغات في مستويات اللغة المختلفة كالمستوى النحوي والصرفي والصوتي والدلالي، وفي المستوى النحوي تعرضت لأثر هذه اللغات على القاعدة النحوية وتعدد الوجوه الإعرابية، في المستوى الصوتي قصرت مناقشتي فيه على مسألة تحقيق الهمز وتخفيفه، ومسألتين من مسائل الابدال بين الحركات وهما قرآتان وجه إليهما الطعن بالرداءة، أما المستوى الدلالي فكان أثر هذه اللغات فيه لا يكاد يذكر.

Abstract

Qassem Khaleel AL-Qwasmeh

The insult of syntactic and linguistic

Mutah University, 2007

This study comes in an introduction, three chapters and an end. In the first chapter I talked about the idioms of insult and there limits, and I found more than fourteen idioms . I studied there limits in language and in idioms carefully then I conclude the opinion of syntax.

In the second chapter which is titled under the name of " The reasons of insults and the reasons of its idioms" ,and I found five reasons and in my opinion these reasons produced these idioms which are the styles of the syntactic in the origin of hearing and measuring, and the styles of tellers in transferring the language from the speakers.

In the third chapter I talked about the effect of these languages on different level of languages such as syntax and vocal. In the syntactical level I talked about the effect of these languages on the syntactic rule and in the vocal level I limited my discussion only about the voice glottal stop , and two issues about the inversion between the syntactic marks. Whereas the effect of the level of meaning is barely mentioned .

المقدمة

الحمد رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله العربي الأمـين ، أمـا بعد.

لقد جذب انتباهي بعض المصطلحات التي نعتت بها بعض ظواهر اللغة ، وذلـك عندما كنت أتصفح كتب التراث النحوي واللغـوي ، وكنـت عنـدما أقـرأ هـذه المصطلحات أقف حائراً متسائلاً حول العلة والسبب التي دفعت النحاة إلى اطـلاق مثل هذه المصطلحات على مثل هذه الظواهر . إلاّ أنني لا أخرج لهذا السؤال بأجابة

محددة في تلك الكتب ، إذ اطلقت هذه المصطلحات دون توضيح لحدودها وأسـبابها وعللها ، ومن هنا رأيت أن أبحث هذه الظاهرة التي اتسع انتشارها في الكتب التـي أشرت اليها سابقاً ، وقد اخترت لها عنوان (طعن النحـاة واللغـويين فـي لغـات العرب) ، وهدفت منها أن أقف على عدد هذه المصطلحات ، ومن ثم أقـف علـى حدودها في اللغة والاصطلاح ، ومن خلال ذلك أفرق بين هذه المصـطلحات فـي دلالاتها ، وسبب أطلاقها على بعض الظواهر اللغوية ، وقد وجدت أن هذه تتجاوز أربعة عشر مصطلحاً ، ذلك وهي منعزلة عن غيرها من الوصوف ، ووجدت كذلك أنها تتنوع بين مصطلحات تتعلق بالجانب الكمي ، وآخرى تتعلق بالجانب النـوعي للغة من حيث القوة والضعف ، والنوع الآخر يرجع الى طبيعة اللغة في تطورها ، وهجرها لبعض الكلام ، والاستغناء عنه بغيره ، وقد جاءت دراستي هذه في ثلاثـة فصول .

الفصل الأول : حصرت فيه مصطلحات الطعن ، ووقف على حدودها في اللغـة والاصطلاح ، واستعنت بمعاجم اللغة ، وكان عمدتي فيها لسان العرب لصاحبه ابن منظور ، وكذلك القاموس المحيط ، وذلك لسهولة البحث فيهما ؛ لأنهما يجمعان بين النحو واللغة في كثير من المسائل . وقد اعتمدت في الفصل الأول على كتب النحو كشروح الألفية ، وخاصة ابن عقيل ، ذلك لأنه في نظري يمثـل الوسـطية بـين البصريين والكوفيين ، وكذلك اعتمدت على كتـب التفسـير والقـراءات القرآنيـة واللهجات.

أما الفصل الثاني : فبحثت فيه أسباب ودواعي ظهور هذه المصطلحات ، وما هي الأمور التي دفعت الى وجود القليل والشاذ والنادر وغيرهـا مـن المصـطلحات ، ووصلت إلى خمس علل أغلبها يرجع الى مناهج النحاة ، وبعضها يرجع الى طبيعة اللغة والمجتمع الذي يتكلمها .

أما الفصل الثالث : فقد جاء الحديث فيه عن أثر هذه اللغات التي وجه إليها الطعن في مستويات اللغة ، كالمستوى النحوي ، وقد حاولت فيه إبراز أثر هذه اللغات في تعدد الوجوه الإعرابية ، وتصدع القاعدة النحوية . أما المستوى الصوتي فكان بحثي

فيه مقتصراً على تحقيق الهمزة وتخفيفها ، وما أطلق على هذه الظواهر بأنها رديئة أو قبيحة أو غيرها ، ولم أناقش كل ما يخص المستوى الصوتي ، إلا فيمـا ظهـر الطعن فيه ، أما المستوى الصرفي فقد ناقشت فيه استعمال فعلت وأفعلت وحاولـت أبرز من خلاله اختلاف العرب في استعماله والمصطلحات التي اطلقت عليه .

أما المستوى الدلالي فالحقيقة أنني لم أ،جد كثير من الظـواهر التـي تمثـل وتظهر أثر هذه اللغات في هذا المستوى ، إذ أن هذه اللهجات غالباً كما بينت لاحقاً لا تتعلق بالجانب الدلالي ، بل أغلب ما جاء عليها يخص الجانب الصوتي والنحوي

أما الخاتمة فقد سجلت فيها أهم النتائج التي وصلت اليها هذه الدراسة .

الفصل الأول

مصطلحات الطعن وحدودها في اللغة والاصطلاح

لقد أكثر علماء العربية من طعنهم في لغات العرب ولهجاتها، ويبدو ذلك جلياً واضحاً في مؤلفاتهم النحوية والصرفية واللغوية وكتب التفسير والقراءات القرآنية، حيث نجد أنهم استخدموا مصطلحات تنم عن طعنهم في هذه اللغات، والتقليل من شأنها وجعلها في المرتبة الأخيرة من تصنيف المقبول من اللغات.

والناظر لهذه المصطلحات بعين البصيرة والتفكير يجد أنها تنوعت بين مصطلحات تصف اللغة نفسها بأنها لا ترتقي لدرجة القبول والرضا مقارنة مع غيرها من اللغات ومصطلحات أخرى لا تعدو أن تكون مجرد نعوت نُعتت بها اللغات، ولا تحتمل الطعن بل تبقى في حيز الوصف المجرد عن الطعن، وهي مصطلحات وجدت نتيجةً لظروف جمع اللغة، ولمنهج النحاة في أصل السماع من جهة أخرى، وهو تحديد بيئة زمانية ومكانية لما يقبل من لغات ويطمأن لسلامة سليقة قاطنيها، حيث قصروا استقاء اللغة على قبائل بعينها دون غيرها، وهذه القبائل لا تتجاوز الست قبائل في معظم المراجع المؤرخة لجمع اللغة، ولمناهج النحاة في استثناء لغات العرب.

ونتيجة لهذا المنهج وجدت مصطلحات نعتت بها اللغة: ومنها:" لغة قليلة "[1]، و" لغة نادرة "[2]، و" لغة شاذة "[3].

ونلاحظ أن هذه المصطلحات الثلاثة جميعها تدور في فلك الكم العددي، أي أنها تشير إلى قلّة ما ورد من شواهد تؤيد هذه الظواهر اللغوية التي نعتت بأنها قليلة أو

---

(1) ابن منظور ، محمد بن مكرم بن علي الأنصاري (ت 711 هـ) : لسان العرب ، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت ، الطبعة الثالثة (شَمَلَ ، عَوِر ، مدد) .

- ابن عقيل ، بها الدين عبدا المصري ، (ت769 هـ , دار الفكر ، بيروت ، د.ط ،)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ،1394 ، ص 49/1

- ابن هشام ، أبو محمد جمال الدين الأنصاري ، (ت761 هـ, د.ت) ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث ، الطبعة السادسة ، ، ص119/2.

(2) الأشموني ، علي بن محمد ،(ت 206 هـ, د.ط.ت) ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار الكتب ، بيروت ، ، ص36/1 ، 119/1 ، ابن منظور ، لسان العرب ، (قتل ، دهل) ، ابن عقيل ، شرح الألفية 50/1

(3) ابن منظور ، لسان العرب ، (ودع ، ويح ، قَصر) .

نادرة أو شاذة، وهناك مصطلحات أخرى تتعلق بضعف بعض اللغات في أنها مخالفة للقياس، وغير متسقة ومنسجمة مع القاعدة النحوية، ومنها: "لغة ضعيفة"[1]، و"لغة رديئة"[2]، و"لغة قبيحة"[3]، و"مرذولة"[4]، و"متروكة"[5]، وغيرها من المصطلحات التي تشير إلى أن النحاة قد قصدوا استهجان مثل هذه الظواهر اللغوية التي نعتت بأنها ضعيفة أو رديئة أو قبيحة.

وسأحاول في هذا الفصل من هذا البحث توضيح المعنى اللغوي والاصطلاحي لكل من هذه المصطلحات، ومن ثَم توضيح كيفية استخدام هذه المصطلحات عند النحاة كمصطلحات طعن أم أنها مجرد نعوت نُعتت بها بعض الظواهر اللغوية، وإذا ما استخدمها النحاة كمصطلحات طعنٍ فهل يجوز لهم استبعاد مثل هذه اللغات لقلتها ولشذوذها ولندرتها؟ وهل يجوز لهم الطعن فيها لتلك النعوت أم لا؟

وقد آثرت هنا تقسيم هذه المصطلحات إلى قسمين: الأول سيكون الحديث فيه عن المصطلحات التي تدور في فلك الكم العددي، وهي القلة والندرة والشذوذ، أما القسم الثاني، فسأتحدث فيه عن مصطلحات تتعلق بالجانب النوعي من حيث القوة، والضعف، ومخالفة القياس، والاستهجان، وهذه مصطلحات: القبح، والرداءة والضعف، والمرذول من اللغات، وهذه مصطلحات بقسميها اللذين ذكرت، واسعة الانتشار في مصنفات النحويين واللغويين قديماً وحديثاً.

---

(1) الجوهري ، إسماعيل بن حماد ، ت (393 هـ , د.ت) ، الصحاح في اللغة، تحقيق إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ، مادة (درع) .

الفيروز آبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط ، دار الجيل ، بيروت ، (ظلم) .

(2) سيبويه ، أبو بسر عمرو بن عثمان بن كثير ، (ت180 هـ) ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، 1966 .

(3) الصبان ، محمد بن علي ، على شرح الاشموني لألفية ابن مالك ، (ت1206 هـ , د.ت) ، دار الفكر ، بيروت ، ، ص135/3.

ابن منظور ، لسان العرب ، (جهر ، عَلَقَ ، نَفقَر) ، 121/2 .

(4) أبو حيان ، تفسير البحر المحيط ، 167/1

(5) الجوهري ، الصحاح ، ابن منظور ، لسان العرب (قرح) .

1-1- اللغة القليلة:

وهو مصطلح شائع في كتب النحو والتراث اللغوي، فكثيراً ما تطالعنا كتب النحو واللغة بمصطلح "لغة قليلة"[(1)]، و"هي قليلة"[(2)]، إشارة إلى اللغة المستشهد بها لتأييد حكم نحوي أو صرفي، ولتحديد مفهوم القلة لغة نجد أن معاجم اللغة أجمعت على أن القلة خلاف الكثرة وضدها، والقلة خلاف الكثرة، وقوم قليلون وأقلاء وقُلل ويكون ذلك في قِلة العدد"[(3)]، وفي الفروق اللغوية: "القلة تقتضي نقصان العدد يقال قوم قليلٌ وقوم قليلون وفي القرآن: ﴿شرذمة قليلون﴾ الشعراء: 54، يريد أن عددهم ينقص عن عِدة غيرهم"[(4)]، وينقل ابن منظور عن ابن الأثير في قوله (قليل): "وهذا اللفظ يستعمل في نفى أصل الشيء كقوله تعالى: ﴿فقليلاً ما يؤمنون﴾.

وفي الكليات "إن كل شيء في القرآن " قليل " أو إلا " قليلاً " فهو دون العشرة " [(5)].

إذاً فاللغة القليلة هي اللغة التي لم تبلغ حد الكثرة من بين اللغات التي جمعت عن العرب، ولما كانت القلة لغة خلاف الكثرة فاللغة القليلة خلاف اللغة الكثيرة وضدها.

وقد تكون اللغة كثيرة بكثرة ما جمع منها من شواهد منظومة أو منثورة، وقد تكون كثيرة بكثرة المتكلمين بها من قبائل العرب، وكذلك قد تكون قليلة بقلة شواهدها المجموعة بين يدي المشتغلين بعلم العربية نحوها وصرفها أو بقلة عدد المتكلمين بها سواء كان المتكلم بها قبيلة أم جزءاً من قبيلة، وهذا ورد كثيراً في مصنفات علماء اللغة والنحو، إذ يقولون أحياناً: "وهي لغة لبعض طيء"، أي أن طيء لم تتكلم جميعها بهذه اللغة أو تلك، بل هي لهجة لجزء من قبيلة طيء، وقد يصل القليل لقلته درجة العدم، وهنا يلتقي القليل في مفهومه اللغوي مع النادر الذي أشار إليه بعض النحاة حيث وصفه سيبويه بـ"البعيد الذي لا تتكلم به العرب"[(6)]،

---

(1) ابن منظور ، اللسان،الفيروز ابادي, القاموس المحيط،(قل)

(2) المرجع نفسه مادة(قل)

(3) أبو هلال العسكري ، عبدا بن سهل ، ت 395 ، الفروق اللغوية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص13 .

(4) ابن منظور ، لسان العرب ، الفيروز أبادي ،القاموس المحيط (قلّ)

(5) أبو البقاء ، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ، ت 94 هـ ، تحقيق د. عدنان درويش.

(6) سيبويه ، الكتاب ، 411/2..

ومما يؤيد هذا القول ما ذهبت إليه إشارة بعض المعاجم إلى تفاوت في مستوى القلة ومقدارها، فهناك قليل بمعنى الناقص في عدده، وهناك القليل جداً، وهناك الأقل[1]، ويفهم مما سبق أن مفهوم القلة عند النحاة لم يكن واضح المعالم في أذهانهم، ولم يصل إلى مستوى النضوج.

والقليل يمثل مرحلة متقدمة من التفريق بين مستويات اللغة مقارنة مع ما بين أيديهم من شواهد مجموعة، ومما يدل على أن مفهوم القلة لم يكن واضح المعالم عندهم، ما نلاحظه من خلط بين مصطلح القلة ومصطلح النادر والشاذ، إذ كثيراً ما نرى اقتران مصطلح القلة بالندرة، إذ نجد بعض المصنفات يرد فيها مصطلح "لغة قليلة نادرة"[2]، أو "لغة قليلة نادرة شاذة"[3]، ويظهر مما تقدم أن توجيه الطعن بالقلة إلى بعض الظواهر اللغوية كان حكماً نسبياً يرجع إلى عدة أسباب سنشير إليها لاحقاً، فقد يكون بين يدي النحوي، وعلى بساط بحثه مسائل نحوية تدعمها اللغة باطراد سواء أكانت هذه اللغة منظومة أو منثورة، فيجد أن هناك بعض الظواهر خالفت هذا الاطراد، فيصف هذه الظواهر المخالفة للاطراد بأنها قليلة قياساً لما كان مطّرداً عنده، وإذا ما وجد ما يخالف القليل أو ما يعده هو أقلّ من القليل وسمه بأنه أقل قياساً مقارنةً مع ما كان قليلاً، فالمسألة هنا بالنسبة للنحوي مسألة إحصائية لما بين يديه، إذ يجمع هذه الظواهر ثم يقوم بتصنيفها، فما كان عدده أكثر وكان منسجماً مع بابه وقاعدته نال ثناءه وقبوله ووصفه بأوصاف توحي بأنه مقبول مفضل، وما كان عدده أقل وجه له مصطلحات توحي لمتلقيها بأن تلك الظواهر أقلُ شأناً من تلك التي نالت القبول، فوسمها بالقليلة أو بالأقل أو القليل جداً.

ومما سبق أكاد أقف على حد القلة في الاصطلاح بأنه حكم أطلقه النحويون على بعض الظواهر اللغوية التي خالفت الأعم الأغلب من الشواهد المجموعة عن العرب

---

(1) ابن هشام ، ابو محمد جمال الدين الانصاري ، ت، بيروت ، ط1987 761 ، مغني اللبيـب عـن كتـب الأغاريب ، تحقيق ، محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، ص166-262.

(2)ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك ، ص52/1.

(3) ابن جني ، أبو الفتح عثمان بن جني ، الخصائص ، ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهـدى للطباعـة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، د.ت ، ص100/1.

ابن الشجري ، هبة ا علي بن حمزة ، ت 542 هـ ، دار المعرفة ، د.ت الامالي الشجرية ، 7/1 .

شعرية كانت تلك الشواهد أم نثرية، وهي تلك الشواهد التي بنى عليها النحوي قواعده النحوية والصرفية، وإن لم تكن القلة على مستوى واحد دون تحديد لهذا القليل فالقلة عندهم مسألة نسبية معيارية قياساً لما كان كثيراً.

ويتضح مما سبق أن نعت اللغة بالقلة طعن بها وإشارة إلى أنها تبقى لقلتها أقل مستوى من اللغة الكثيرة، إذ أن الكثيرة أكثر شيوعاً على ألسنة المتكلمين وأكثر شواهد منظومة ومنثورة، ولما تبين أن اللغة القليلة عند النحاة أقل مكانة وأدنى من تلك اللغة الجيدة أو الكثيرة أو المشهورة أو الفصيحة. ومع أن طعنهم في هذه اللغات الموسومة بأنها قليلة لم يكن طعناً صريحاً وواضحاً -إذ إنهم غالباً ما يحكمون بهذه المصطلحات على بعض الظواهر اللغوية، دون تعليق- إلا أن ذلك يفهم من خلال منهجهم في إيراد هذه المصطلحات، وفي طريقة عرضها أثناء الحديث عن مسألة تؤيدها أكثر من لغة فكثيراً ما أوردوا مثل هذه اللغات مقارنة بالمشهورة فيقولون عند مناقشتهم لمسألة ما، وفيها لغتان أو ثلاث لغات أو خمس، وعند إيراد هذه اللغات يقولون والأشهر اللغة الأولى، والثانية لغة قليلة[1]، ومن أقوالهم في مناقشة مثل هذه المسائل قولهم، وفي لغة قليلة) وترد غالباً آخر لغة من تلك اللغات التي يوردونها لدعم وتأييد ما ذهبوا إليه في أي مسألة ورد بها أكثر من لغة، ومن الأمثلة على ذلك مسألة مختلف عليها بين النحاة، وهي مسألة إلحاق ضمائر التثنية والجمع للفعل مع وجود الفاعل، وهي ما عرفت عند سيبويه بلغة "أكلوني البراغيث"[2]، وعند ابن مالك بلغة "يتعاقبون فيكم ملائكة" [3]، حيث نص على أنه في هذه المسألة أكثر من لغة.

ومن ذلك قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿فلتفرحوا﴾، حيث أثبت لام الأمر مع المخاطب، وقد نفى ابن عطية هذه القراءة عن ابن عامر، فقال: "إن هذه القراءة بالتاء ليس هو المشهور عنه، إنما قراءته في مشهور السبعة بالياء أمراً للغائب،

---

(1) ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك ، 49/1 ، 52 ، الصبان ، حاشية الأشموني ، 135/3 ، ابـن منظـور ، لسان العرب ، (أنا)

(2) ابن عقيل ، شرح الألفية ، ص85/2 .

(3) المرجع السابق ، 85/2.

وهذه هي اللغة الكثيرة الشهيرة في أمر المخاطب"[1]، وقد تقرر في العربية أن لام الأمر تحذف مع الخطاب إلا في لغة قليلة جاءت هذه القراءة عليها"، وفي اللسان أن "أعزب"[2] لغة قليلة في "عزِب" بفتح العين وكسر الزاي وهو المشهور وأنكرها الفراء[3].

ويتضح مما سبق أنهم كثيراً ما يقارنون اللغة القليلة بالمشهورة، والأشهر والكثيرة والأكثر، وما ذاك إلا إشارة إلى طعنهم في هذه اللغات المنعوتة بالقلة، فعندما يقول النحوي أو اللغوي أن في عزب مثلاً لغتين "أعزب وعزِب"، وأعزب لغة قليلة والأشهر "عِزِب" فذلك دليل قاطع على أن القليلة أقل شهرة من اللغة الأخرى الشهيرة أو الأشهر وهذا هو الطعن بعينه.

وكتب النحو واللغة تغص بمثل هذه الأمثلة، ولم يكتفِ علماء اللغة بمقارنة اللغة القليلة بالأشهر والأكثر من اللغات بل قورنت بالفصيحة والأفصح من اللغات، وعند مقارنة اللغة القليلة بالفصيحة من اللغات والثناء على إحدى اللغتين بأنها أفصح من الأخرى دلالة واضحة على أن القلة طعن في اللغة صريح. حيث يفهم من ذلك أن اللغة القليلة أقل من الفصيحة فصاحة، وأقل من المشهورة شهرة، وبالتالي فهي أدنى، منها عند علماء اللغة وأقل درجة ومكانة وما ذاك إلا لقلة شيوعها على ألسنة المتكلمين، ولقلة شواهدها مقارنة مع اللغة الكثيرة أو المشهورة.

وفي المزهر "الضعيف ما انحط عن درجة الفصيح"[4]، ويلمح هنا أن اللغة القليلة قد تصل حد الضعف عند مقابلتها بالفصيح من اللغات، وإن كانت الفصاحة عند علماء اللغة تعني أحياناً شيوع الظاهرة، وكثرة ورودها على ألسنة العرب الناطقين بها، وهذا ما أكده علماء اللغة قديماً وحديثاً، وذلك عندما قابلوا الشاذ بالمطرد وبينوا

---

(1) الشوكاني ، محمد بن علي بن محمد ، ت 1250 هـ، مكتبة المعارف ، الرياض، د.ت ، فـتح القـدير ، الجامع في فني الرواية والدراية في التفسير ، 254/2.

(2) ابن منظور ، لسان العرب ، (عزب)

(3) الشوكاني ، فتح القدير ، 254/2.

(4) السيوطي ، المزهر في علوم اللغة، ص146.

أن العلماء لم يلتفتوا إلى الحرف الشاذ الذي خالف المطرد[1].

وليس أدل على أن نعت اللغة بالقلة كان طعناً من كونها سبباً من أسباب الفرقة والخلاف بين النحويين ومدعاة لانقسامهم حيث لعبت قلة الشواهد الشعرية والنثرية دوراً واضحاً في هذه المسألة، إذ كثيراً ما تطالعنا كتب التراث النحوي واللغوي بما يعيبه أبناء المدرسة البصرية على نظرائهم في المدرسة الكوفية، وذلك لبنائهم قواعدهم معتمدين ومحتجين بما قلّ وندر من شواهد منظومة ومنثورة.

وخير ما يمثل هذا الجانب كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، إذ تتبع فيه صاحبه بعض المسائل التي اختلف حولها قطبا النحو العربي: مدرسة الكوفة، ومدرسة البصرة، ومرد الخلاف يدور حول استشهاد الكوفيين واحتجاجهم على صحة ما ذهبوا إليه بشواهد قليلة أو نادرة أو شاذة[2]، وقد تتبع الدكتور عبد الفتاح الحموز هذه المسائل الخلافية التي اعتمد فيها الكوفيون على ما هو قليل وشاذ أو نادر مثبتاً بذلك أن الكوفيين يعدون من أصحاب المنهج الوصفي المعاصر[3].

وبعد أن تبين أن النحويين قد طعنوا باللغة عندما نعتوها بالقلة وما يدل عليها من مشتقاتها يظهر هنا سؤال بإلحاح، وهو: "هل يجوز للنحويين الطعن في اللغة لقلة ما ورد منها من شواهد؟"، وهل تعد اللغة القليلة أقل مستوى ودرجة من غيرها من اللغات؟، وأرى قبل الإجابة على ذلك ضرورة التفريق بين موقف النحاة واللغويين من اللغة القليلة.

لقد اتضح من منهج النحاة في استقاء اللغة من أفواه أصحابها أنهم كانوا حريصين كل الحرص على أن تكون اللغة التي بين أيديهم تنتمي إلى بيئة عربية خالصة من كل عيب لغوي أو ما يؤدي إليه من اختلاط العرب بغيرهم من الأمم غير العربية

---

(1)ابن السراج ، محمد بن سهل ، الأصول في النحو ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلـي ، مؤسســة الرســالة ، بيروت، ط1، 1985 .

(2) أبو البركات الأنباري ، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ، (ت577هـ) القـاهرة ، د.ت ، الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ، المكتبة التجارية الكبرى –، مسألة (4 ، 16) .

(3) أنظر : الحموز عبد الفتاح ، الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر ، دار عمار ، عمان، ط1 ، 1997 ، ص27 .

كالروم والفُرس أو ممن يشتغلون بالتجارة فيختلطون بغيرهم من أصحاب الرطانة في كلامهم.

ولشدة حرصهم على سلامة اللغة فقد حدد النحاة بيئة مكانية وزمانية لمن يأخذون عنهم اللغة ليبنوا عليها قواعدهم.

وفي نظري أنه لا يجوز للنحاة الطعن في اللغة لقلة ما جمع منها من شواهد أو لقلة شيوعها أو قلة من تكلّم بها من القبائل، وبالتالي فإن وصفها بالقلة لا يفترض به أن يكون من باب الطعن، بل يجب أن لا يتجاوز كونه وصفاً لهذه اللغة يفيد أن ما وصل منها للنحاة قليل، وذلك لأن ما يعد قليلاً في بيئة قد يكون كثيراً في بيئة أخرى.

ومن هنا فلا بد من التفريق بين موقف النحاة واللغويين منها، فلا أعتقد أنه يجوز للنحوي أن يصف اللغة بالقلة إلا إذا كانت هذه اللغة تنتمي للبيئة المكانية والزمانية اللتين حددهما النحوي، بيئة يجب أن تنتمي لهما اللغة التي يحتج بها، وقد ثبت في كتب التراث اللغوي أن منهج النحاة بصفته العامة قد ضيق مساحة الاحتجاج باللغة مكاناً وزماناً، فالمكان الذي حدده لاستقاء اللغة وجمعها منه هو البادية التي لا يمكن أن تتصل بالأمم المجاورة لجزيرة العرب، إذا أخذت اللغة من أعراب البادية أو ممن وفد منهم إلى أماكن النحويين وسكناهم، والسماع من الأعراب مباشرة كان من أهم وسائل الاستقراء، وهذا ما أثر عن الكسائي أنه أنفد خمس عشرة دواة حبر في كتابة ما نقله عن العرب غير ما حفظه[1]، وفي نزهة الألباء أن أبا عمر الشيباني دخل البادية ومعه دستيجيان من حبر فما خرج حتى أفناهما بكتب سماعه عن العرب[2].

وإن دل ما سبق على شيء فإنه يدل على أنهم جمعوا كثيراً من لغات العرب، وأنهم بذلوا ما بذلوا من جهد في جمع ما سمعوه من العرب، إلا أن ما جمعوه كان

---

(1) ابن رشيق ، أبو علي الحسن ، ت 456 ، بيروت ، 1920 العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، تحقيق ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، 20/1.

(2) أبو البركات الأنباري ، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ، ت 577 هـ ، ستوكهولم ، 1963 ، نزهـة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق عطية عامر ، ص57.

قليلاً وينقصه الاستقصاء، فالنقص في الاستقراء والاستقصاء واضح وجلي، ودليلنا على ذلك قصرهم أخذ اللغة على قبائل بعينها، وهدفهم من ذلك أن لا يجمعوا إلا ما كان عربياً خالصاً، وهذا ما أكده السيوطي، حيث قال: "والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما ُأخذ ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب والإعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"[(1)]، فهذه القبائل التي ورد ذكرها في قول السيوطي هي عمدة النحاة في جمع اللغة المحتج بها في بناء قواعدهم في علمي النحو والصرف.

والمتتبع لقبائل العرب وعددها وأشعارها يدرك كم أضاع النحاة من اللغة وكم أهملوا منها نتيجة لتضييق مساحة الاحتجاج زماناً ومكاناً، فكيف يشفع لهم إذاً طعنهم في بعض ظواهر اللغة بأنها قليلة موحين بذلك، -وإن لم يصرحوا- بالطعن في هذه الظواهر اللغوية، وذلك كونها قليلة في شواهدها المتوفرة بين أيديهم، وبأنها تبقى لقلتها أقل درجة ومكانة من اللغات الأخرى كالكثيرة والمشهورة والفصيحة، وغيرها من المصطلحات التي تدل على ثناء النحاة على مثل هذه اللغات وإعجابهم بها.

ويكاد يجمع المؤرخون وجامعو اللغة قديماً وحديثاً على أن أكثر اللغة بنظمها ونثرها، قد أهمل ولم يجمع أو يحفظ، وإذا ما قارنا المحفوظ من الشعر بالمحفوظ من النثر علمنا أن ما فُقد من المنثور أضعاف ما فُقد من الكلام المنظوم، وقد نص ابن رشيق على ذلك، حيث قال: "ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون فلم يحفظ من المنثور عشر ولا ضاع من الموزون عشره"[(2)].

وهذا أمر طبيعي وهو أن يفقد أكثر المنثور لأن من خصائص المنثور أنه يصعب حفظه مقارنة مع المنظوم، وبالتالي ما يصعب حفظه يسهل فقدانه وضياعه، ويفهم من قول ابن رشيق أن المنثور من كلام العرب أكثر من كلامهم المنظوم، ومع ذلك لم يصلنا من المنثور إلا القليل، إما لفقدانه وقد ثبتت سهولة فقدانه، وإما لنقص في

---

(1) السيوطي ، الاقتراح ، ص19.

(2) ابن رشيق ، العمده في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، ص57.

الاستقراء، وإما لقصر السماع على قبائل بعينها، ومن خلال ذلك أرى أنه لا يجوز للنحوي أن يرد اللغة القليلة لقلة شواهدها لأن ما عده قليلاً قد يكون كثيراً في بيئة لم تصل ركاب جامعي اللغة إليها أو أن ما جمع منها كثير ولكن فقد ولم يصل منه إلا القليل.

وجاء في الاقتراح أنه لم يؤخذ عن حضري ولا ممن يسكن أطراف الجزيرة العربية في اتجاهاتها الأربع كلخم وجذام وقضاعة وغسان وإياد والنمر وبكر وعبد القيس وأزدعمان وأهل اليمن ولا من ضعيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائف، ولا من حاضرة الحجاز[1].

إذاً لم يحتج بأكثر لغات قبائل العرب إما لمجاورة هذه القبائل لغير العرب كالفرس والروم أو لاختلاط أبناء هذه القبائل بغير العرب لأغراض التجارة أو لأمور أخرى كما تقرر أن أكثر المنثور فقد أو أهمل مقارنة بما وصل من الكلام المنظوم، ولذلك يظهر أن مصطلح القلة لا يجوز أن يكون طعناً في اللغة المنعوتة به؛ لأن ما كان قليلاً في بيئة قد يكون كثيراً في بيئة أخرى، وأن ما قل شيوعه في بيئة النحوي قد يكثر شيوعه في بيئة غيره، أو في بيئة زمانية ومكانية لم تكن ضمن دائرة الاحتجاج التي حددها النحويون كدائرة تستقى منها اللغة التي يطمأن لسلامتها من اللحن أو الغلط لبعدها عن أسباب اللحن ودواعيه وهي اختلاط العرب بغيرهم من الأمم غير العربية.

وعموماً فإن نقص الاستقراء وقيود النحاة وإهمال بعض جامعي اللغة لبعض لغات العرب يعد السبب الرئيس في ظهور مثل هذا المصطلح، ومع أن قيود النحاة التي وضعت كأساس لاستقاء اللغة التي يطمأن إليها في بناء القواعد لم يتقيد به تماماً، حيث فند الدكتور علي أبو المكارم رأي السيوطي السابق، وهو قوله: "لم يؤخذ عن حضري قط"[2]، فرد الدكتور علي أبو المكارم هذا القول بقوله: "وإذن ليس صحيحاً ما قرره السيوطي من أنه "لم يؤخذ عن حضري قط" فقد أخذ النحاة

---

(1) السيوطي ، الاقتراح ، 85.

(2) المرجع نفسه ، 85.

عن أهل الحضر كما أخذوا عن أهل البادية"[1]، وهنا أتفق مع الدكتور علي في تفنيده ما قرره السيوطي، إلا أن أخذ النحاة عن أهل الحضر جاء في مرحلة لاحقة للأخذ عن أهل البادية، ثم أن أخذهم عن الحضر كان سبباً من أسباب الخلاف بين النحاة، كما كانت القلة سبباً من أسباب هذا الخلاف أيضاً.

ولما كان لكل شيء حدث، سبب وعلة فلا بد من البحث عن علّة تضييق مساحة الاحتجاج مكاناً وزماناً، وهنا يلتمس عذر للنحاة وذلك في تضييق مساحة الاحتجاج، وذلك لأنهم كانوا بصدد وضع قواعد علم شريف تضبط النطق السليم لنصٍ شريف هو القرآن الكريم، ولذلك فقد حرصوا كل الحرص على أن يجمعوا نصوصاً وشواهد لأقوام لم تتأثر سليقتهم بألسنة غيرهم ممن أتيحت لهم فرص الاختلاط بغير العرب.

ومع هذا فقد جاء النص القرآني نفسه بلغات تمثل لغات العرب، ومنها لغات لقبائل كانت خارج دائرة احتجاج النحويين، ومنها ما كانت ضمن دائرة احتجاجهم كقريش وتميم، وقد جاءت بعض آيات الكتاب الكريم على اللغة القليلة، وهذا ما أطلقه بعض النحاة على بعض المسائل التي وردت عن العرب، ووجدت في القرآن الكريم، ومنها مسألة إلحاق الفعل علامات التثنية والجمع، مع وجود الفاعل الظاهر، حيث وسمت بالقلة عند سيبويه وابن عقيل[2]، وإن دلّ هذا على شيء إنما يدلّ على احترام القرآن للغات العرب ولهجاتها، حيث جاءت بعض آياته تمثل هذه اللغات، وقد أكد الحديث الشريف أن القرآن احترم لغات العرب حيث قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم-: "نزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف"[3].

وبعد أن تبين موقف النحاة من اللغات التي قلت شواهدها بين أيديهم وطعنهم بها نقف على موقف علماء اللغة وأصحاب المعاجم، حيث كان همهم وغرضهم جمع ورصد كل تراث الأمة من شعر ونثر وأمثال وحكم، فسجلوا أو حفظوا كل ما

---

(1)أبو المكارم علي ، أصول التفكير النحوي ، بيروت ، 1973 ، د.ط، ص29.

(2) ابن عقيل ، شرح الألفية ، 85/2.

(3) ابن غلبون ، أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم ، ت 399، ط1 ، 2001 ، التذكرة في القراءات ، تحقيـق سعيد صالح زعيمه ، دار بن خلدون ، الاسكندرية ، ص5

وصلت إليه أيديهم، وحفظوه للأجيال اللاحقة، وإن كان منهم من اشتغل بعلم النحو بالإضافة إلى اشتغاله بجمع اللغة، وهذا ما أكده ابن رشيق عن الكسائي، حيث قال: "إن الكسائي أنفد خمس عشرة دواة حبر في كتابة ما سمعه عن العرب"[1].

ومن اللغويين من كان يسمع الجيد الحسن، ويترك ما سواه، ويسميه لغات، فقد جاء في المزهر نقلاً عن ابن خالويه: "قال أبو حاتم: "كان الأصمعي يقول أفصح اللغات ويلغي ما سواها، وأبو زيد يجعل الشاذ والفصيح واحداً فيجيز كل شيء قيل"[2]، إذاً جمع اللغويون اللغة من أفواه أصحابها، ومن بيئاتها المختلفة، فمنهم من قبل وسجل كل ما سمعه واستقاه، ومنهم من تحرص في جمعه فأخذ الفصيح والكثير والغالب ونبذ ما سواه.

إلا أنني لاحظت أن أهم ما يميز منهج الفريقين أن النحويين اهتموا بالظواهر اللغوية التي تعالج الجانب النحوي والصرفي، فإما أن توافق القاعدة النحوية وإما تخالفها وتشذ عنها، وهنا تصنف الظاهرة عند النحاة، إما بالقلة أو بالندرة أو الشذوذ، في حين نجد أن اللغويين وأصحاب المعاجم يهتمون بالمفردة وكيفية لفظها في حركة فائها وعينها على مدى شيوعها وكيفية لفظها عند الأعم الأغلب من المتكلمين، فإن خالفت الأعم الأغلب وصفت بالقلة أو بالندرة عندهم، ولهذا نجد أن أغلب المسائل التي وصفت بأنها قليلة في لسان العرب أغلبها تتعلق بالمفردة، وكما قلت في كيفية لفظها في حركتي الفاء والعين، أو مسألة الإتباع لتحقيق الانسجام الصوتي أو الإمالة، فقلما تعالج مسألة يبنى عليها حكم نحوي أو أعرابي، وقلما نجد النحاة يتعرضون لمفردة ما يصفونها بأنها قليلة مقارنة مع ما ورد في معاجم اللغة من هذه المفردات التي نعتت بأنها قليلة، ولكل ما تقدم من مفهوم القلة، ولما أكدته مؤلفات تاريخ جمع اللغة ولمناهج النحاة أرى أن قلة ما وصل من شواهد منظومة أو منثورة لا يعد مبرراً لتوجيه الطعن لهذه اللغات وردها من قِبل النحاة.

---

(1) ابن رشيق ، العمده في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، 20/1.

(2) السيوطي: المزهر في علوم اللغة ، ص185.

1-2- اللغة النادرة:

يعد مصطلح اللغة النادرة من المصطلحات الشائعة في كتب التراث النحوي والأدبي واللغوي، إذ لا يكاد يخلو مصنف من مصنفات النحو أو اللغة من مصطلح "لغة نادرة"[(1)]، أو "هي نادرة"[(2)]، مشيرين بالضمير إلى اللغة أو "وهو نادر"[(3)]، وذلك عند حديثهم أو مناقشتهم لمسألة من مسائل النحو أو الصرف، أو اللغة أو للحديث عن مفردة معينة، وليس هذا فحسب، بل نجد أن هناك من صنف كتباً خاصة جمع فيها ما عده نادراً من المفردات أو نادراً من القول، ومن ذلك نوادر أبي زيد اللحياني وابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني.

والمتتبع لهذا المصطلح في مصنفات علمائنا الأجلاء ليجد أن هذا المصطلح شأنه شأن مصطلح القلة السابق لم تتضح معالمه عند النحاة، بل نجد أنه اختلط بغيره من المصطلحات كالقلة والشذوذ اختلاطاً واضحاً، فكثيراً ما تطالعنا مصنفات النحو واللغة بمصطلح "قليل نادر"[(4)]، أو "لغة قليلة نادرة" ، أو "نادرة قليلة"[(5)]، أو "نادرة شاذة" ، أو "نادرة قليلة شاذة"، وإن دل هذا على شيء إنما يدل على عدم استقلالية هذه المصطلحات، وعلى عدم نضوجها واكتمال معانيها في أذهان النحاة واللغويين، فالشاذ يختلط بالنادر والنادر يختلط بالقليل، فليس هناك فصل بين هذه المصطلحات، وإن كانت كلها تشير وتحمل دلالة النقص في العدد، فالنادر والشاذ يدور في فلك القلة، ويتضح من اختلاط هذه المصطلحات بعضها مع بعض أن النحاة لم يصلوا إلى ضبط وتحديد عدد القليل أو النادر أو الشاذ، ولذلك فهي نعوت توجه إلى اللغة لتدل على أنها ناقصة في عدد ما وصل منها من شواهد.

ومصطلح الندرة هذا لم يشع وينتشر عند أوائل النحاة كالخليل وسيبويه بلفظه، حيث نجد أنهم عبروا عن النادر بمصطلحات تشير إليه كالبعيد أو الذي لا تكلم به

---

(1) أنظر : ابن منظور ، لسان العرب ، (لحا ، عظظ ، بجح) ، ابن عقيل ، شرح الألفية 50/1.

(2) أبو البركات الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف ، مسألة 67 .

(3) أنظر : المرادي ، حسن بن قاسم ، ت 749 هـ، بغداد 1985 ، الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق طه محسن ، ص356.

(4) ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك ، 52 .

(5)أبو البركات الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف ، مسألة 67.

العرب فقال سيبويه: "بعيد لا تكلم به العرب"[1]، أو "هذا لا يكاد يعرف"[2]، والمتتبع لكتب التراث اللغوي ليجد هذا المصطلح قد شاع وانتشر بلفظه وما دلّ عليه في أواخر القرن السادس الهجري، وأكثر ما ورد في كتب الخلاف النحوي، ومنها كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري المتوفى (577هـ) حيث ورد فيه مصطلح النادر بصور مختلفة منها: "النادر"[3]، و"النادر القليل"[4]، و"نادر قليل شاذ لا يعتد به"، و"لا يقاس عليه"[5]، و"شاذ نادر لا يقاس ولا يعرج عليه"[6].

وليتضح موقف النحاة من ظواهر اللغة التي نعتت بهذا المصطلح لا بد من الوقوف على حده في اللغة والاصطلاح، ففي البحث في معاجم اللغة عن معنى الندرة نجد أنها تكاد تجمع على أن "الندرة ما سقط وشذ من بين أشياء، أو السقوط من جوف شيء، أو من أشياء فظهر"، ففي لسان العرب: "ندر الشيء يندْر نُدراً سقط وقيل سقط وشذ... وقيل سقط من جوف شيء أو من أشياء فظهر"[7]، وقيل: "كلام نادر يعد غريباً عن المعتاد والمألوف"، و"يسمى الكلام نادراً لظهوره وجودته وفصاحته وقلة وجوده ونظيره"[8]، و"الندرة القطعة من الذهب تكون في المعدن"[9]، المعدن"[9]، و"نادرة الزمان وحيده العصر"، ويظهر مما سبق أن هناك شبه إجماع على أن النادر هو ما شذّ وسقط من جوف شيء كان حقه أن يكون فيه، فهو يحمل معنى السقوط والظهور، وبالتالي يلمح في المعنى اللغوي مخالفة المألوف السائد، وهنا نجد أن النادر يحمل معنيين، أولهما أنه يلتقي مع الشاذ في أصله اللغوي، وذلك في أنه يحمل معنى التفرد والانتحاء عما كان حقه أن يكون فيه.

---

(1) سيبويه ، الكتاب ، 411/2 .

(2) المرجع نفسه ، 561/3.

(3) أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة 97.

(4) المرجع نفسه ، مسألة 68.

(5) المرجع نفسه ، مسألة 72.

(6) المرجع السابق ، مسألة 56.

(7) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية ، ط4، 2004 ، (ندر) .

(8) أساس البلاغة (ندر).

(9) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، (ندر)

أما المعنى الآخر فيعني معنى التفرد في الجودة والحسن فهو يحمل معنى التفرد في العلم والفصاحة، وهذا ما دلّ عليه ما جاء في الوسيط بأن: "النادرة قطعة الذهب في المعدن"، وما جاء في المحيط أن النادرة وحيد عصره ومنقطع نظيره في علمه وفصاحته، وبعد أن اتضح المعنى اللغوي للنادر نجد أن المعنى الاصطلاحي للنادر ليس ببعيد عن المعنى اللغوي، بل يستمد المعنى الاصطلاحي من الأصل اللغوي لهذا المصطلح، وهذا ما تؤكده أقوال العلماء قديماً وحديثاً.

وقبل الخوض فيما قالوه من أقوال حول المعنى الاصطلاحي للنادر أرى أن أسجل ملاحظة مهمة، وهي أن العلماء الذين تعرضوا للحديث عن النادر لم يصلوا إلى مفهوم محدد له، إذ كثيراً ما اقترن هذا المصطلح عندهم بالقليل والشاذ، بل رأيت في أغلب أقوالهم أن النادر يدور في فلك القليل دائماً وأبداً، ومع أن السيوطي كان أقربهم إلى تحديده، حيث قال في حديثه عن مناهج النحاة في استقاء اللغة من أصحابها: "اعلم أنهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطرداً، فالمطرد لا يتخلف والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك"[(1)]، وهذه الإشارة التي قارن فيها السيوطي بين مصطلحات النحاة لوصف ظواهر اللغة، تعد أقدم إشارة لتوضح هذه المصطلحات من حيث كمها العددي، وهي إشارة توضح مفهوم هذه المصطلحات قياساً للكثير والغالب والقليل والنادر، ومن خلال قول السيوطي السابق وعده الواحد بالنسبة إلى الثلاثة والعشرين نادراً، نفهم لم أشار إليه سيبويه بـ"البعيد الذي لا تكلم به العرب"[(2)]، إذ إنه يكاد يضع النادر في باب العدم الذي لا يكاد يوجد، وقد وضعه السيوطي بعد القليل بأكثر من درجة حيث أن الثلاثة من الثلاثة والعشرين قليل والواحد من الثلاثة والعشرين نادر.

إلا إن إشارة السيوطي السابقة على أهميتها تبقى ناقصة وقاصرة عن توضيح مفهوم النادر، فما هي إلا بيان لمكانة النادر عند النحاة مقارنة مع غيره من

---

(1) السيوطي، الاقتراح ، 59.

(2) سيبويه ، الكتاب ، 411/2..

مصطلحاتهم، وهي الكثير والغالب والقليل، وهي تُبقي موقف النحاة من النادر مرهوناً بعدد ما وصل من شواهد نثرية ومنظومة تعد ظاهرة لغوية معينة ملتفتين باهتمامهم وموجهين احترامهم للكثير والغالب مستبعدين لما كان قليلاً أو نادراً، فالقليل والنادر لا يلتفت له ولا يقاس عليه، وهذا ما نلمسه عند ابن الأنباري[1]، حيث رد البصريون احتجاج خصومهم الكوفيين بشواهد عربية فصيحة لقلتها أو ندرتها، ويرجع هذا القليل والنادر لمنهج النحاة في تضييق مساحة الاحتجاج زماناً ومكاناً كما قلت سابقاً.

وقد حاول الجرجاني توضيح مفهوم النادر في الاصطلاح، وكانت محاولته أقرب إلى الدقة والوضوح من قول السيوطي السابق، حيث حدد في تعريفه أن النادر لم يخالف القياس، حيث قال: "النادر ما قل وجوده وإن لم يخالف القياس"[2].

ومن تعريف الجرجاني السابق نفهم أن النادر يقل وجوده ولكنه لا يخالف القياس، فقد يكون مطرداً في القياس شاذاً في الاستعمال، والجمع بين قولي السيوطي والجرجاني يظهر أنه يتضمن النقص في العدد والقلة في الوجود، وليس القلة فقط، بل يتضمن النقص في العدد إلى حد بعيد، قد يصل إلى حد العدم، وهذا ما أشار إليه سيبويه، حيث عبر عنه بعبارات: "وهذا لا يعرف أو ليس ذلك في شيء من كلامهم"[3]، وفي المزهر جاء الحديث عن النادر مع الكلام عن الحوشي والغريب والشواذ، فقال: "هذه ألفاظ متقاربة وكلّها خلاف الفصيح"[4]، وفيه أيضاً: "أن النادرة من العبارات المستعملة عند العلماء، وهي بمعنى الشوارد"[5]، وإذا ما علمنا أن صاحب القاموس قد قابل الفصيح بالشوارد حيث قال: "مشتملاً على الفصيح والشوارد"[6]، وكانت الشوارد بمعنى النوادر علمنا أنهم قصدوا أن النادر خلاف

---

(1) أبو البركات الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف ، مسألة 72-82 .

(2) الجرجاني ،علي بن محمد بن الشريف الحسيني ، ت816 هـ ، بيروت ، مؤسسة الرسالة 2006 ، التعريفات ص89.

(3) سيبويه ، الكتاب ، 411/2.

(4) السيوطي ، المزهر في علوم اللغة ، ص186،

(5) المرجع نفسه ، ص186.

(6) السيوطي ، المزهر في علوم اللغة ، ص186.

الفصيح، وعرفنا كذلك أنه لندرة وجوده وقلة شيوعه على ألسنة المتكلمين به أقل درجة من الفصيح، ويؤكد ذلك منهج النحاة في التعامل مع اللغة، وهو أن الفصيح عندهم ما كان أكثر شيوعاً واستعمالاً على ألسنة المتكلمين بالعربية، ولذلك كان الموقف منه على الأغلب رده وعدم القياس عليه، وهذا ما أشارت إليه الدكتورة خولة الهلالي في محاولة لها لتوضيح مفهوم النادر، حيث قالت: "وكان أبو زيد يعتمد في كتابه على الأرجاز والأشعار، وقد انصب اهتمامه في كتابه هذا على شرح الأبيات، مركزاً على المسائل اللغوية والنحوية والعروضية مشيراً إلى معاني المفردات الإجمالية، ويعنى بالاستعمالات المخالفة للقواعد فكأنه بذلك يجعل النوادر من باب مخالفة المألوف أو عدم الشيوع، وهو أمر نسبي"[1]، ويفهم من قولها السابق أن النادر هو ما خالف المألوف من القواعد، وهو غير الشائع في الاستعمال.

ويذهب الدكتور عزة حسن إلى ما ذهب إليه صاحب المزهر حيث يقارب بين النادر والحوشي والغريب والشواذ في المعنى، ثم يفرق بينهما من حيث الفصاحة فيضع النادر الأقرب إلى الفصاحة من بينها، فيقول: "إلا أن النادر بمعناه العام ليشمل هذه الألفاظ جميعاً، على الرغم من أنه بمعناه الخاص أقرب هذه الألفاظ من الفصيح"[2]، وهذا إقرار بأن النادر فصيح جيد، إلا أن السبب في رده أحياناً هو قلة وجوده، وعدم شيوعه على الألسنة كي يبنى عليه حكم أو يطمأن إليه كأصل لاستنباط الحكم، فهو يشترك مع الغريب والحوشي في عدم الشيوع، ولكنه يختلف عنهما في أنه على درجة من الفصاحة، ولذلك وبعد إيراد الدكتور عزة حسن تعريفه بين النادر والغريب والحواشي يصوغ تعريفاً آخر للنادر يبنيه على أساس الشيوع وعدمه، فيقول: "والمراد بالنادر ما قلّ استعماله في ألسنة العرب وكلما كثر استعمال اللفظة وعرفها جمهور أكبر من العرب وشاعت على ألسنتهم كانت أجود وأفصح، وعلى العكس من ذلك فكلما قل استعمال اللفظة وعرفها ناس من العرب قليلون كانت نادرة مجهولة وعلى هذا فكثرة الاستعمال أو قلته هي المعيار الصحيح الثابت الذي يمكن لنا أن نحكم بأن هذا اللفظ فصيح معروف أو أن ذلك اللفظ نادر

---

(1)الهلالي خولة تقي الدين ، دراسة في أراجيز رؤبة والعجاج، وزارة الثقافة ، العراق ، 1988 ، ص85.

(2) المرجع نفسه ، ص85.

مجهول"[1].

فاللفظ الشائع كثير الاستعمال على ألسنة المتكلمين هو الفصيح وما كان أقل شيوعاً وأقل استعمالاً، فهو نادر ويصل إلى حد المجهول الذي لا يعرف فمعيار الفصاحة حسب رأي الدكتور عزة حسن هو مدى شيوع الظاهرة، وكثرة المتكلمين بها، وما كان أقل شيوعاً يعتبر أقل فصاحة وأقل جودة، وهنا يلمح مقياس آخر للفصاحة وهو مدى شيوع الظاهرة وانتشارها، وهذا ما ذهبت إليه الدكتورة خولة الهلالي، حيث قال: "إذ يمكننا أن نحدد النوادر مكتفين بما يوحي مدلول الندرة من قلة الاستعمال بصرف النظر عن كون تلك الكلمات قياسية أو مخالفة للقياس، فالندرة تعني القلة ولا شيء غير ذلك"[2].

وأرى ومن خلال ما تقدم من أقوال للعلماء أن الندرة هو حكم أطلقه علماء اللغة والنحويين على بعض الظواهر اللغوية، لقلة وندرة ما وصل منها من شواهد وأن هذه الظواهر لم تكن شائعة على ألسنة المتكلمين، ولذلك فقد وقف النحاة منها موقفاً مغايراً لموقفهم من تلك الظواهر التي شاع استعمالها وكثر انتشارها بين المتكلمين بها، ولذلك انقسم النحاة حول قبولها أو ردها وخير ما يمثل انقسامهم هذا كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف".

أما موقف النحاة من الظواهر اللغوية التي نعتت بالندرة، فقد كان يفيد الطعن في تلك الظواهر، وذلك أن النحاة لم يعدوا هذه الظواهر لقلتها وندرة وجودها، وعدم شيوعها أصلاً تستنبط منه القاعدة لقياس قاعدة جزئية أخرى، ويرجع ذلك إلى منهجهم في استنباط القواعد التي اتخذت مبدأ الشيوع والاطراد، أساساً لبناء القواعد واستنباطها، ومع كل هذا أرى أنه لا يجوز للنحاة رد مثل هذه الظواهر، وعدم القياس عليها لعدة أسباب، منها أن ما يعد نادراً قد يكون كثيراً أو غالباً في بيئة أخرى خارجة عن بيئة النحوي زماناً ومكاناً، ثم أن هذه الظواهر النادرة تكلمت بها قبيلة من قبائل العرب، فهي لغة اختارتها قبيلة من قبائل العرب، وكل ما كان لغة لقبيلة لا يجوز رده بل يعد حجة، وهذا ما أكده ابن جني، حيث قال: "إن كل ما كان

---

(1)الهلالي، المرجع السابق، ص86.

(2) المرجع نفسه ، ص86.

لغة لقبيلة فهو حجة"[1]، وقد ثبت كذلك أن استقراء العرب كان منقوصاً، وأن أغلب كلام العرب قد فقد أو أهمل وأن منهج النحاة قد لعب دوراً مهماً في إيجاد هذا المصطلح، وهو اللغة النادرة، وقد سبق الحديث عن هذا الأمر، وذلك عند الحديث عن مصطلح القلة.

ولم يورد النحاة النعت بالندرة لبعض الظواهر على صورة واحدة، بل نجد أن هناك مستويات متعددة، فهناك نادر، ونادر قليل، وأندر، وأندر من ذلك، وإن دل ذلك على شيء إنما يدل أن هذه المصطلحات لم تكن ناضجة كل النضوج في أذهان النحاة والمشتغلين بعلم اللغة، وهذا ما يميز مصطلحات الطعن التي تتعلق بقلة العدد ونقصانه، فالطعن بوساطة هذه المصطلحات يكون قياساً للكثير والغالب.

1-3- اللغة الشاذة:

ويعد هذا المصطلح من المصطلحات التي كثر استخدامها عند النحاة واللغويين، وقصدوا به الطعن في بعض الظواهر اللغوية التي انتهت إليهم مصطلح "لغة شاذة"[2]، أو "هي شاذة"[3]، في إشارة إلى اللغة إذ لا يكاد يخلو مصنف من مصنفات النحو أو المعاجم اللغوية من ورود هذا المصطلح في صفحاته، ولذلك فقد وجه الطعن بهذا المصطلح إلى بعض القراءات القرآنية أيضاً[4].

ولما كان الغرض الأساس في هذا الفصل من هذا البحث هو الوقوف على حد هذا المصطلح في اللغة والاصطلاح ومن ثم مناقشة استخدام هذا المصطلح كمصطلح طعن في اللغة أم لا، فلا بد من الوقوف على حده في اللغة أولاً، وعند البحث عن هذه المسألة نجد أن معاجم اللغة تكاد تجمع على أن الشذوذ لغة يعني التفرد والانتحاء عن الجمهور أو تفرد جزء من كل، ففي لسان العرب شذّ يشذّ وشذّ عنه

---

(1) أبو حيان ، البحر المحيط 265/2

(2) ابن الأثير ، مجد الدين المبارك بن محمد ، ت606 هـ ، النهاية في غريب الحديث ، دار إحيـاء الكتـب الدينية ، القاهرة الحلبي ، 62/4.

ابن منظور ، لسان العرب (ديح ، ودع ، قصر ، هرق ، هلل ، طرد).

(3) المرجع نفسه ، (دوي ، شرد) .

(4) ابن جني ، المحتسب في تبيين وجود شواذ القراءات والإيضاح عنها ، دار الكتاب ، القاهرة ، ص21 .

ابن خالويه ، الحجة في قراءات الأئمة السبعة ، دار الكتب ، ص29.

انفرد عن الجمهور، ويظهر هنا أن الشاذ ما انفرد وانتحى عن جمهوره، ولذلك سميت الناقة المنفردة عن بقية الإبل شاذة[1]، فالشذوذ لغة يعني التفرد والانتحاء، وكل شيء انفرد وانتحى عما كان حقّه أن يكون فيه سمي شاذ.

وجاء في الخصائص في الحديث عن باب الاطراد والشذوذ: "وأما مواضع "شذذ" في كلامهم فهو التفرق والتفرد، ومن ذلك قوله :

يتركن شذان الحصى جوافلا

أي ما تطاير وتهافت منه وشذّ الشيء يشُذ شذوذاً وشذّاً أو أشذذته أنا وشذذته أيضاً (بالضم لا غير) وأباها الأصمعي، وقال لا أعرف إلا شاذاً أي متفرقاً وجمع شاذّ شُذّاذ، وقل الشاعر:

كبعض من مر مـن الشّـذّاذ

هذا أصل هذين الأصلين في اللغة"[2]، وقد نقل السيوطي في المزهر[3] حديث ابن جني السابق كما هو دون زيادة منه أو نقصان وبعد أن اتضح الأصل اللغوي للشذوذ بأنه التفرد والانتحاء والتفرق عن الجمهور أرى أن الحد الاصطلاحي لهذا المصطلح ليس ببعيد عن هذا الحد اللغوي، بل إن مفهوم الشذوذ اصطلاحاً استمد من الأصل اللغوي لمادة "شذذ" وكي يتضح المعنى الاصطلاحي للشذوذ أرى أن أورد آراء العلماء في هذه المسألة لكي أصل إلى معنى اصطلاحي محدد لهذه المسألة.

قال ابن جني في معرض حديثه عن الشذوذ لغة: "ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته وطريقه في غيرهما فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الأعراب وغيره من مواضع الصناعة وغيره مطرداً، وجعلوا ما فارق عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما"[4]، ويفهم مِن كلام ابن جني السابق أن الشذوذ هو ما لم يكن مطرداً ومنسجماً مع بقية بابه فالاطراد عنده هو الاستمرار على سمت كلام العرب، وما

---

(1) ابن منظور ، لسان العرب(شَذّذ) .

(2) انظر : ابن جني ، الخصائص ، 96/1 -97 .

(3) انظر : السيوطي ، المزهر ، 182-183,

(4) ابن جني ، الخصائص: 97/1.

خالف هذا الاستمرار والاتساق عده ابن جني شاذاً.

وعلى الرغم من شيوع هذا المصطلح وكثرة وروده في كتب ومصنفات اللغة والتراث، فلم يفرد له أو لغيره مِن مصطلحات الطعن باب خاص به يوضح حده في الاصطلاح، عند أي عالم من هؤلاء الإعلام الذين أطلقوه على بعض ظواهر اللغة، وإن دلّ هذا على شيء إنما يدلّ على عدم نضوج هذه المصطلحات في أذهانهم، وقد سبق الحديث عن هذا الأمر؛ أو لأن اهتمامهم كان موجهاً لما كان مطّرداً وكثيراً وغالباً؛ لأن الهدف كما أكدت سابقاً كان وضع قواعد تضبط النطق بنص القرآن الكريم، وقد يكون السبب أنهم وجدوا مطرداً وكثيراً وغالباً أغناهم عن مثل هذه الظواهر الشاذة غير المطردة، إلا أن الإشارة التي تكاد تكون هي الأقرب لتوضيح هذا المفهوم -وإن كانت ليست ببعيدة عما جاء به ابن جني- ما قاله ابن السراج في حديثه عن الشاذ حيث قال: "واعلم أنه ربما شذّ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرد لم يعنِ بالحرف الذي يشذ منه، فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لا شك على خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شاذّ"[1].

فالشذوذ من خلال ما تقدم يعني عدم الاطراد، ولما كان الاطراد هو الاستمرار والتتابع، ومن ذلك طردت الطريدة إذا تبعتها واستمرت بين يديك[2]، فالشذوذ ضد الاطراد، وهو عدم الاتساق أو هو التخلف عما كان مستمراً، وقد أشار إلى هذا المعنى الدكتور رمضان عبد التواب، حيث قال: "المراد بالشذوذ هنا هو عدم الاطراد ولا يرتبط ذلك عند المحدثين مِن علماء اللغات بحسن أو قبيح"[3]، وفي التعريفات: "الشذوذ هو الخروج عن القياس وعدم الاتساق مع المألوف من القواعد العامة وهو مخالفة القياس من غير النظر إلى قلة وجوده أو كثرته"[4]، ومن خلال ما تقدم أرى أن الشذوذ اصطلاحاً هو حكم أطلقه علماء اللغة والنحو على بعض الظواهر اللغوية التي لم تنسجم مع قواعدهم وقوالبهم اللغوية ومخالفتها للقياس

---

(1) ابن السراج ، الأصول في النحو: 56/1.

(2) انظر: ابن جني ، الخصائص: 96/1.

(3)عبد التواب رمضان ، فصول في فقه اللغة ، ص34

(4)الجرجاني ، التعريفات، ، ص30.

النحوي، فما يعاب على اللغة المنعوتة بالشذوذ هو خروجها عن القياس وعدم انسجامها، وبالإضافة إلى أن الشذوذ يعني عدم الاتساق والاطراد، وبالتالي يعني عدم القياس إلا أنه يتضمن نقص في العدد كذلك، ومع أن قول الجرجاني السابق لم يكن دقيقاً من حيث أنه قدر أن الشذوذ لا يتضمن معنى الكثرة أو القلة، وذلك لعدة أسباب، منها:

أنه كثيراً ما تطالعنا كتب النحو واللغة، بما يوصف بأنه قليل شاذ أو لغة شاذة نادرة[1]، أو شاذة قليلة، مما يؤكد أن هذه المصطلحات متداخلة مع بعضها البعض، تداخلاً واضحاً عند النحاة والمشتغلين بعلم العربية، ويعد الشذوذ من أكثر المصطلحات شيوعاً في كتب النحو التراث اللغوي، وقد أشار إلى هذا الدكتور محمد اللبدي حيث قال: "والشذوذ من الأحكام الشائعة التي كثر ذكرها في مجال تقويم القواعد النحوية حتى أنه يعتبر ظاهرة بارزة تعلن عنها كل مراجع النحو ومصنفاته"[2]، فالشذوذ ظاهرة بارزة واضحة في كتب التراث، وبعد أن اتضح مفهوم الشذوذ لغة واصطلاحاً، وبعد أن تقرر أيضاً أن هذه الظاهرة واسعة الانتشار في كتب التراث اللغوي لا بد من الوقوف على رأي النحاة فيه من حيث القبول والرد، فإذا ما سألنا السؤال التالي: "هل قبل النحاة الظواهر اللغوية التي نعتوها بالشذوذ أم ردوها، ولم يقيسوا عليها؟ نجد أن الإجابة على هذا السؤال في غاية الصعوبة، فلا نستطيع أن نقول أن نعت الظاهرة بالشذوذ يعني رفضها وعدم القياس عليها، وذلك لأن مناهج النحاة لم تكن موحدة في استقاء اللغة لبناء القواعد، فمنهم من كان متشدداً واضعاً في ذهنه مسبقاً نوع اللغة التي يريدها أصلاً لبناء القاعدة، ومنهم من توسع في البيئة مكاناً وزماناً وأبدى نوعاً من المرونة في قبول بعض الظواهر اللغوية.

وكي نصل إلى رأي قريب نكاد نقرر فيه موقفاً لأغلب النحاة حول هذه المسألة، وهي قبول الظواهر اللغوية الشاذة أو ردها، لا بد من الاستئناس بآراء العلماء في

---

(1) أبو البركات الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف ، مسألة 37.

(2)اللبدي محمد سمير ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، مؤسسة الرسـالة ، بيـروت ، 1986 ، ط1، ص113.

تعاملهم مع هذه الظواهر الشاذة إذا انقسم النحاة وفقاً لمناهجهم في بناء قواعدهم إلى فريقين رئيسيين، هما: مدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة، فمنهم من قبل الشاذ وقاس عليه، وهؤلاء تمثلهم أغلب أبناء مدرسة الكوفة، وذلك لأنهم كانوا أقرب إلى مدرسة المنهج الوصفي المعاصر، وهذا ما أكده الدكتور عبد الفتاح الحموز[1]، وإنهم كانوا أكثر مرونة من خصومهم البصريين في التعامل مع اللغة، وبالتالي فمن النحاة من رد هذه الظواهر لمخالفتها للقياس الذي جاءت عليه قواعدهم حتى وصل الأمر ببعضهم عدها من باب الغلط، وهذا ما نجده عند سيبويه، حيث قال عنه شوقي ضيف: كان سيبويه يصف ما يخالف القواعد القياسية بأنه ضعيف تارة أو قبيح تارة أخرى، أو شاذاً تارة ثالثة، وفي هذا يقول سيبويه: "اعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون "إنهم أجمعون ذاهبون"، و"إنك وزيد ذاهبان"، وهو بذلك يقرر أن توكيد اسم إن والمعطوف عليه ينبغي أن يكونا جميعاً منصوبين لأنهما يتبعان منصوباً"[2].

وكذلك وصف أبو علي الفارسي قراءة أبي عمرو بن العلاء للآية الكريمة﴿ إِن اللّه نِعِما يعِظُكُم بِهِ ﴾ سورة النساء : 58 ، والآية الكريمة ﴿ إِن تُبدواْ الصدقَاتِ فَنِعِما هِي ﴾ سورة البقرة : 271 ، بأنها رديئة شاذة لأنه كان يقرأ "نعما" في الاثنتين بتسكين العين مع أن الميم التالية لها مشددة، وهذا يخالف القواعد القياسية، وفي ذلك يقول محمد بن يزيد: "إن التقاء الساكنين في العربية محال ولا يقبله القياس"[3]، فسيبويه هنا والزجاجي وأبو علي الفارسي يردون هذه المسائل والقراءات القرآنية، وذلك لشذوذها والعلة في ردها وعدها من الشاذ مخالفتها للقياس، فهي غير مقيسة، فرد هذه اللغات يرجع إلى مخالفتها للقياس، ومما يؤكد إعراضهم عن الشاذ منثوراً كان أم منظوماً ما قاله ابن السراج في الأصول: "ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطُل أكثر الصناعات والعلوم فمتى سمعت حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شَذّ فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلا بد أن يكون قد حاول به مذهباً أو نحا نحواً من الوجوه أو

---

(1) أنظر : الحموز عبد الفتاح ، الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، ،ص، 27.

(2)ضيف شوقي ، المدارس النحوية، دار المعارف ، القاهرة ، د.ط ، 1968 ، ص81.

(3)مكرم عبد العال سالم ، أثر القرآن الكريم على الدراسات النحوية، ص54 .

استهواه أمر غلطه"[1].

ومما تقدم نلاحظ مستويات مختلفة في قبول الشاذ منها أنه وصف بالغلط ومنها إطلاق وصف الشاذ مقترناً بالرديء، كما جاء في وصف قراءة أبي عمرو بن أبي العلاء السابقة بأنها رديئة شاذة، وما قرنوا بين الشاذ والردئ إلا دلالة قاطعة على استهجان هذه اللغة التي جاءت عليها هذه القراءة، كما تؤكد الدكتورة خديجة الحديثي في معرض حديثها عما استشهد به سيبويه من اللغات المنثورة المنقولة عن العرب حيث بينت مستويات قبول هذه اللغات وكيفية تلقيها، فمن اللغات ما نال الثناء بأوصاف منها: الجيدة والعالية والقوية كلغة الحجاز وتميم ومنها ما وصف بأنه قليل وقبيح ونادر، وضعيفة وشاذة، أما كلام ابن السراج السابق ففيه من الوضوح ما يكفي لتوضيح موقف بعض النحاة من الظواهر اللغوية الشاذة إذ يفهم منه أنه لا يجوز الاعتراض بالشاذ المسموع من كلام العرب، وإن كان هذا الشاذ قد جاء ممن ترضى عربيته أي العربي الفصيح على القياس المطرد؛ لأن ذلك مدعاة لإبطال الصناعات والعلوم، أي يؤدي إلى إبطال القواعد المطردة في القياس.

وقد حاول ابن السراج تفسير ورود هذه الظواهر في كلامهم وصدورها عمن ترضى عربيته أنه قد يكون قد لجأ لمثل هذه الظواهر ونطق بها لغرض في نفسه أو أنه تعمد النطق بالغلط لأمر استهواه في ذلك الغلط، وقد عرف أن تعمد الغلط ممن ليس معتاداً عليه لغرض جذب الانتباه، وهذا يلمح كثيراً في تعمد المخالفة لما كان معروفاً ومألوفاً.

ثم يؤكد ابن السراج على "أن البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد ليس حجةً على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه، وإنما يركن إلى هذا ضعفه أهل النحو من لا حجة معه وتأويل وهذا ما أشبهه في الإعراب كتأويل ضعفه أصحاب الحديث وأتباع القصاص في الفقه"[2]، وفي المزهر قال المبرد: "البيت الشاذ ليس بحجة على الأصل المجمع عليه"[3]، وفي المزهر كذلك نقلاً عن أبي حاتم: "كان

---

(1) ابن السراج ، الأصول في النحو ، 134/1

(2) أنظر :السيوطي ، المزهر ، 176/1

(3) أنظر : المرجع نفسه ، ص186

الأصمعي يقوم أفصح اللغات ويلغي ما سواها وأبو زيد يجعل الشاذ والفصيح واحداً فيجيز كل شيء قيل"[1]، إلا أننا نلمح في قول ابن السراج السابق تعريضاً وإشارة إلى ضعف من ركن إلى الشاذ وبنى عليه واعتمده حجة في الرأي يؤيده، ونخلص مما سبق إلى أن موقف النحاة واللغويين لم يكن موحداً حول قبول الشاذ من اللغات أورده، والأمثلة على ذلك كثيرة في جميع كتب النحو واللغة، وخير ما يمثل ذلك كتب الخلاف النحوي، وعلى رأسها كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف.

ومن خلال ما تقدم من آراء للنحاة حول مفهوم الشذوذ في اللغة والاصطلاح وما ثبت من خلافهم حول قبول الشاذ والقياس عليه، ورده وعدم القياس عليه أرى أن مجرد وصف الظاهرة اللغوية بالشذوذ يعني بشكل واضح ومباشر أنها ظاهرة مطعون فيها وأنها أقل مستوى وقيمة من تلك اللغة التي اعتمد عليها في بناء وصياغة القاعدة النحوية أو الصرفية، وكذلك يعني الوصف بالشذوذ أنها ظاهرة غير مقيسة فالظاهرة اللغوية الشاذة مخالفة للقياس، فكيف إذاً إذا عرفنا أنه استقر في أذهان النحاة أن النحو قياس، وأن أصل القياس في النحو لا يمكن إغفاله أو إنكاره وتجاوزه، فالنحو عند النحاة قياس وصناعة وفي ذلك يقول الكسائي:

إنما النحـو قيـاس يتبع وبه في كل أمـر ينتفـع[2]

كما يؤكد ابن الأنباري أنه لا يجوز إنكار القياس في النحو لأن النحو عنده كله[3] قياس كما يقول في سياق الحديث نفسه: "وإذا بطُل أن يكون النحو رواية وجب أن يكون قياساً وعقلاً"[4]، ويتضح مما سبق أن النحاة قد اعتمدوا القياس وسيلة لتطبيق القواعد النحوية على ما سمعوه من كلام العرب فما وافق هذه القواعد وانسجم معها فهو عربي فصيح وما خالفها وخرج عليها رموه بأنواع من المصطلحات التي تشير إلى الطعن فيه، كالشذوذ والقلة والرداءة والقبح وغيره من تلك المصطلحات الشائعة في مصنفاتهم، وقد أشار ابن جني إلى هذا الأمر، فقال: "اعلم أن من قوة القياس

---

(1) المرجع نفسه ، 185/1،

(2)الحموي ياقوت معجم البلدان: ج191/13.

(3) انظر: السيوطي ، لمع الأدلة، ص95-100.

(4) أنظر : المرجع نفسه ، ص98.

عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلامهم"[1].

فكل ما قبل القياس وانسجم معه فهو مقبول مرضي عنه، ويعد من كلام العرب وكل ذلك لقوة مبدأ القياس عندهم، ويفهم من كلام ابن جني أيضاً أن ما خالف القياس على كلام العرب فهو مطروح مردود وليس من كلامهم في شيء، ولكن يبقى الخلاف النحوي ومنهج النحاة في التعامل مع هذه الظواهر من أقوى الأدلة على أن وصف الظاهرة بالشذوذ طعن ضريح بها، حيث كان وصف الظاهرة بالشذوذ سبباً رئيساً من أسباب الخلاف النحوي بين قطبي النحو العربي البصريين والكوفيين، شأنه شأن بقية المصطلحات الأخرى كالقلة والندرة والضعف وغيرها من المصطلحات، وإن لم يكن هناك إجماع بين أبناء المدرسة النحوية الواحدة على رد الشاذ أو قبوله فقد تشدد أصحاب مدرسة البصرة في قبول الشاذ أو القياس عليه، ولكن الأخفش انفرد عنهم في قبوله لبعض الظواهر الشاذة، ومنها مسألة الفصل بين المتضايقين وذلك في قراءة:﴿ واتقُواْ اللّه الذِي تَساءلُون بِهِ والأرحامِ﴾ سورة النساء:[2].

والمطّلع على منهج كلا المدرستين البصرة والكوفة ليجد أن من أهم أسباب خلافهم أخذ فريق منهم بما عد شاذاً أو قليلاً أو نادراً في حين تحرص الفريق الآخر في قبوله أو القياس عليه أو اعتماده كأصل يبني عليه قواعده، ومن ذلك ما عابه البصريون على نظرائهم الكوفيين استشهادهم ببعض الشواهد النثرية التي نعتها البصريون بالشذوذ والندرة و القلة، وهذا ما نجده في بعض مسائل الخلاف التي أوردها ابن الأنباري ومن ذلك مسائل عدت من باب الإتباع، ومنها قراءة حمزة والكسائي ﴿ فلإمه الثلث﴾ ، النساء : 11 ، حيث كسرت الهمزة إتباعاً للكسرة قبلها.

ومن القراءات التي استشهد بها الكوفيون وعاب عليهم استشهادهم بها البصريون

---

(1) ابن جني ، الخصائص: 114/1.

(2) أنظر: الزجاج ، إبراهيم ابن السري ، ت311 ، المكتبة العصرية ، 1988، معاني القرآن ، تحقيق عبد الجليل شلبي ، بيروت ، ص2/2

قراءة الحسن "الحمدِ ِ"[1] الفاتحة : 1، بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام بعدها، ومثل هذه المسائل شائعة الانتشار في كتب التراث اللغوي، وهي ما أطلق عليه المماثلة الصوتية، ويلجأ المتكلم إليها ليحقق انسجاماً صوتياً يسهل النطق عليه بالحروف، ويسهل عملية الانتقال من حرف إلى آخر، ومع انتشار مسائل الإتباع في كلام العرب إلا أن البصريين عدوا القراءتين السابقتين شاذتين في الاستعمال ضعفين في القياس، ومن المسائل التي عاب البصريون على الكوفيين استشهادهم بها ما أجازه الكوفيون من دخول نون التوكيد الخفيفة على الفعل المسند إلى ألف الاثنين ونون النسوة ولم يجز البصريون ذلك، وقد فصل ابن الأنباري القول في هذه المسألة حيث استدل الكوفيون على صحة ما ذهبوا إليه بقراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿ولا تتبعان سبل الذين لا يعلمون﴾ يونس : 89 ، بنون التوكيد الخفيفة ودعموا هذه القراءة بشواهد نثرية وردت عن العرب منها: "التَقَتْ حلَقتا اِلبطان" بإثبات ألف "حلقتا" مع حرف التعريف "وله ثلثا المال"، وقد رد البصريون احتجاج الكوفيين بالقراءة على أنها ما تفرد بن ابن عامر دون غيره من القراء، أما الأقوال التي صح ورودها عن العرب، وقالوا فإن صح ما حكوه عن العرب فهو من الشاذ النادر الذي لا يقاس عليه ولا يعتد به لقلته[2]، وما هذه إلا أمثلة موجزة للخلاف النحوي الذي يرجع في أغلب أموره إلى بعض الظواهر المخالفة للقياس النحوي، وقد ثبت أن منهج الكوفيين كان أكثر احتراماً لأصل السماع فهم من توسع في الآخذ عن العرب مكاناً وزماناً، ولذلك عدهم الدكتور عبد الفتاح الحموز من أصحاب المنهج الوصفي المعاصر[3]. حيث توسعوا في الأخذ عن العرب وتساهلوا في القياس على كلام العرب مطردة وشاذة ومنهجهم هذا كان مدعاة لآن يعيبه عليهم خصومهم البصريون الذين امتازوا بتشددهم في الأخذ عن العرب، ومن ذلك ما عابه ابن السراج عليهم ألخذهم بالشاذ والقليل، وكذلك قياسهم عليه حيث عاب عليهم فقال: "كان الفراء

---

(1) المرجع نفسه، والقرطبي ، محمد بن أحمد الأنصاري ، ت671 هـ، دار الكتب ، ط2 ، 1967 ، الجـامع لأحكام القرآن، 291/1 .

(2)أبو البركات الانباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة 53- 61 .

(3) انظر: الحموز عبد الفتاح ، الكوفيون والمنهج الوصفي المعاصر، ص 27.

وأصحابه كثيراً ما يقيسون على الأشياء الشاذة"[1]، ومن ذلك قول السيوطي: "فكل هذا مسموع لا يقاس عليه وقاس الكوفيون وابن مالك إذا أمن اللبس، وهو ماشٍ على قاعدة الكوفيين من القياس على الشاذ والنادر"[2].

إذن ومن خلال ما تقدم أرى أن وصف الظاهرة بالشذوذ طعن صريح بها، وليس بالضرورة أن تكون غير مقيسة، وهذا ما أثبتته كتب الخلاف النحوي، ويرجع قبولها ورفضها أو عدم القياس عليها إلى منهج النحاة، فمن كان منهجه التوسع زماناً ومكاناً قبل وقاس على ما كان شاذاً، فكان بذلك أقرب إلى احترام لغات العرب، ومن رفضها ولم يقس عليها كان منهجه يملي عليه ردها وعدم قبولها لأنه حرص على أن قياسه يكون مطرداً في السماع والاستعمال.

فالنحو عنده قياس وصناعة فما وافق القياس قبل وما خالفه رده لشذوذه وقلته، وأرى أيضاً أن الشذوذ يتضمن معنى العدد، فقد يقل أو يكثر نسبة لشيوع الظاهرة ولكثرة عدد شواهدها المتوفرة على بساط بحث النحاة.

وبعد أن تحدثت عن مصطلحات الطعن التي قلت أنها تتعلق بالجانب الكمي للغة، وهي مصطلحات القلة والندرة والشذوذ، حيث تدور جميعها في فلك العدد وقلة ما وصل من هذه اللغات من شواهد شعرية أو نثرية، سأتحدث في السطور التالية عن مصطلحات استخدمها النحاة وقصدوا بها الطعن الصريح في بعض الظواهر اللغوية، ولكنها لا تتعلق بالجانب الكمي أو العددي بل أهم ما يميز هذه المصطلحات هو أنها تتعلق بالجانب النوعي للغة من حيث قوة قياس هذه الظواهر اللغوية أو ضعفه، وبالتالي ردها من قبل بعض النحاة، وهذه المصطلحات هي مصطلحات الرداءة والقبح والضعف، حيث تطالعنا بعض الكتب والمصنفات بمصطلح "لغة رديئة"، و"لغة قبيحة"، و"لغة ضعيفة"، ونلمح في هذه المصنفات أن هذه المصطلحات غالباً ما تأتي نعوتاً لمصطلحات القلة والندرة والشذوذ حيث تطالعنا بعض المصنفات بمثل هذه المصطلحات "لغة قليلة رديئة"، "لغة نادرة قبيحة" "لغة نادرة ضعيفة"،

---

(1) ابن السراج، الأصول في النحو: 257/1 .

(2) السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، الكويت للبحـوث العلمية ،1975، ص 172/1.

وأحياناً كثيرة تنفرد هذه المصطلحات دون أن تقترن بغيرها من المصطلحات في بعض المصنفات والكتب.

وسأتكلم في هذه السطور عن حدود هذه المصطلحات في اللغة والاصطلاح ومن ثم توضيح موقف النحاة من هذه اللغات، من حيث قبولها أو ردها في القياس.

اللغة الرديئة: وهي مصطلح شائع الورود في مصنفات النحو والتراث اللغوي، إذ كثيراً ما تطالعنا هذه الكتب في بعض صفحاتها بمصطلح "لغة رديئة" [(1)]، وعند البحث عن حده اللغوي نجد أن معاجم اللغة أجمعت على معنًى واحد للرديء، وهو أن الرديء من اللغات النكرة المكروه الذي لا خير فيه، وهو مأخوذ من الفعل الثلاثي: (ر د أ)، حيث جاء في لسان العرب "ردأ وهذا الشيء بين الرداءة وردؤ الشيء يردؤ رداءة فهو رديء، وفَسد فهو فاسد"[(2)].

"والرديء حثالة كل شيء فهو من الدراهم نفايتها ومن الطعام حثالته، ومن الزيت عكره، ومن البيت قمامته، ومن الكلام هراءه، ومن الأمور سفاسفها"[(3)]، ويتضح مما جاء في معاجم اللغة وفقه اللغة أن الأصل اللغوي للرديء يشير إلى أنه ما لا خير فيه وما ظهر فساده وقلت فائدته أو فقدت، وما جاء في فقه اللغة أن الرديء من الكلام هراءه وهراء الكلام هو الذي لا فائدة فيه ولا طائل منه، ولما كان الرديء من الزيت عكره يفهم أن الرديء في اللغة هو ما فَسد وقلة قيمته مقارنة مع أصله أو مع ما كان فيه.

فصفوة الزيت تفوق في قيمتها عكره، وجيد الطعام ذو قيمة أعلى وأجود من حثالته، وهي بقيته وجيد الكلام خير من هرائه وسفاسفة، وكما جاء في فقه اللغة أن الرديء من الكلام هراءه نجد أن معنى الهراء في لسان العرب هو المنطق الفاسد الذي لا نظام له، حيث جاء في لسان العرب: "هراء الكلام كثيرة، وقيل المنطق

---

(1) ابن منظور ، لسان العرب ، (جهز ، عزب ، تلك) ، وأبو العلاء المعري ، أحمد بن عبدا بن سـليمان التنوخي ، رسالة الغفران ، تحقيق علي شلق ، دار القلم ، بيروت ، د.ت .ط ، ص59.
ابن هشام ، أوضح المسالك ، 222/3 ، الصبان ، شرحه على الأشموني 121/1 .

(2) ابن منظور ، لسان العرب، والفيروز أبادي ، القاموس المحيط ، (ردأ).

(3) الثعالبي ، أبو منصور عبد الملك بن محمد ، فقه اللغة وسر العربية ، تحقيق أمين شـبيب ، دار الجيـل ، بيروت ، 1998 ، ص76 .

الفاسد الذي لا نظام له، ومنه قول ذي الرمة:

لها بشر مثل الحرير ومنطق   رقم الحواشي لا هراء ولا نزر

وأهرأ الكلام إذا أكثره ولم يصب المعنى وهرأ في منطقه يهرأ هرءاً أكثر، وقيل أكثر في خطأ أو قال الخنا القبيح"[1].

والمعنى الاصطلاحي للرديء من اللغات مستمد من الأصل اللغوي لهذا المصطلح، إذ تبين مما سبق أن الشيء الرديء هو الفاسد الذي لا خير فيه ولا طائل منه، ومن هنا نجد أن المعنى الاصطلاحي للرديء من اللغات هو اللغة التي تعد ذات درجة أنزل ومكانة أقل وقياساً أضعف مقارنة مع جيد اللغات ومشهورها، وقد جاء السيوطي في المزهر بهذا المعنى صراحة، حيث قال: "الرديء من اللغات: هو أقبح اللغات وأنزلها درجة"[2].

فالرديء حسب ما أورده السيوطي بصورته أقبح وبمكانته أنزل من بقية اللغات وقد تصل إلى حد المنكر المكروه من اللغات إذا ما راعينا المعنى اللغوي للرديء، وفي سياق حديث السيوطي عن الرديء والمذموم من اللغات نقل عن الفراء قوله: "كانت العرب تحضر الموسم في كل عام وتحج البيت في الجاهلية وقريش يسمعون لغات العرب فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به فصاروا أفصح العرب وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ"[3].

ونلمح هنا أن هذه المصطلحات متقاربة متداخلة فيما بينها إذ نجد أن السيوطي يحاول تفسير وتوضيح الرديء والمذموم، بأنه قبيح ثم نلمح عند الفراء في سياق حديثه السابق أن لغة قريش قد خلت من مستشبع ومستقبح الألفاظ، وكأنه يشير إلى أن الرديء من اللغات هو المستبشع القبيح الذي تنفر منه السليقة والذوق اللغوي.

ومما تقدم أكاد أقول أن اللغة الرديئة: هي اللغة القبيحة المستبعدة من أقيسة النحاة، وهي أنزل مكانة ودرجة من بين اللغات التي بنى عليها النحوي حكمه وقاعدته النحوية والصرفية، ومصطلح الرداءة ونعت الظواهر اللغوية به مصطلح

---

(1) ابن منظور ، لسان العر ب (هرأ).

(2) السيوطي ، المزهر في علوم اللغة، الجزء الأول ، ص175.

(3) المرجع نفسه ، ص175.

ورد عند أعلام النحو العربي فهو استعمل في مرحلة مبكرة عند أوائل النحاة، وما يؤكد هذا ما نجده عند سيبويه مثلاً، حيث ورد هذا المصطلح عنده بصور مختلفة في أكثر من موضع، فنجده يستخدم "لغة رديئة"[1]، و"هو رديء"[2]، أو رديء قبيح أو رديء لا يجوز[3]، إلا أن أهم ما يميز استخدام سيبويه لهذا المصطلح أنه غالباً ما كان يوصف به أمثلة يفترضها سيبويه ويتصور حدوثها أو سماعها عن العرب فيصفها بأنها رديئة أو قبيحة.

وبعد الحديث عن حد الرديء في اللغة والاصطلاح لا بد من الوقوف على موقف النحاة من هذه الظواهر المنعوتة بالرداءة من حيث قبولها وقياسها أو ردها وعدم القياس عليها، وهنا لا بد من تسجيل ملاحظة مهمة وهي أن وصف الظواهر اللغوية بالرداءة إنما جاء لضعف هذه اللغات في القياس، إذ أن مجرد وصف ظاهرة لغوية ما بأنها رديئة يعني عند النحاة منع قياسها وإن لم يجمع النحاة على منع قياس هذه الظواهر ولكن الأعم الأغلب منهم منع قياس مثل هذه الظواهر، ومن الذين أجازوا قياسها الأخفش وأبي جعفر النحاس"[4]، إذ أن وصف اللغة بالرداءة يرجع إلى قوة اللغة وضعفها في القياس مقارنة مع اللغة المطردة قياساً وليس لوصفها بالرداءة أي علاقة بالجانب الكمي والعددي بل بنوعها من حيث قوة القياس وضعفه.

وقد أشار إلى هذا الأمر الدكتور علي أبو المكارم[5]، حيث قسم اللغة التي بنيت عليها قواعد اللغة إلى قسمين، قسم يتعلق بالعدد والكم ويدور في فلكه، كالقلة والندرة والشذوذ، وقسم آخر يتعلق بضعف اللغات وبعدها عن الفصاحة والقوة في القياس، وهي مصطلحات الرداءة والقبح والضعف، وغيرها من المصطلحات الذي سيأتي الحديث عنها في نهاية هذا الفصل، ولما عرفنا أن موقف أغلب النحاة وأكثرهم قد منع قياس هذه اللغات وردها من حيث أن يقاس عليها وأن تعتمد كأصل في القياس

---

(1) سيبويه ، الكتاب ، 34/2 ، 299/3.

(2) المرجع نفسه ، ص199/1.

(3) المرجع نفسه ، ص36/2.

(4) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك ، 313/2 -334.

(5)أبو المكار علي ، أصول التفكير النحوي ، ص70

تقاس عليه فروع أخرى، إلا أننا نرى بعض أعلام اللغة قد أجازوا استعمالها ولم يعدوا من استعملها قد أخطأ بل عدوه مخير يجوز له استخدام اللغة الجيدة العالية ويجوز له استخدام الرديئة، وهذا ما أكده ابن جني، فقال: "فإذا كان الأمر في اللغة المعول عليها هكذا وعلى هذا فيجب أن يقل استعمالها وأن يتخير ما هو أقوى منها وأشيع منها، إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب لكنه كان يكون مخطئاً لأجود اللغتين، فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منفي عليه، وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ وإن كان غير ما جاء به خيراً منه"[1].

ويفهم من حديث ابن جني السابق أن استعمال هذه اللغات الرديئة والتي وصفت عند الفراء أنها قبيحة مستبشعة جائز لمن اختاره وارتضاه أي أن من اختار هذه اللغات لغة لشعره ونثره فهو غير مخطئ في نظر ابن جني، ولكن أغلب ما يؤخذ عليه هو ترك اللغة الأجود والأفضل، ونستطيع من خلال رأي ابن جني السابق أن نقول أن استعمال هذه اللغات جائز وغير خطأ، ولكن قياسها ضعيف أي اعتمادها كأصل في القياس ضعيف، ولذلك لا يجوز لضعفه، ولهذا السبب نرى أن أغلب النحاة قد ردوا قياسها ومنعوه، ومجمل حديث ابن جني يفيد بأن هذه اللغات جائزة في الاستعمال إلا أنها أقل جودة وأدنى قيمة ودرجة مقارنة بغيرها من اللغات، وحديث ابن جني السابق يخص بعض الظواهر الصوتية التي أثرت عن بعض قبائل العرب كالعنعنة والكسكسة والكشكشة والتلتلة والتمتمة وغيرها من الظواهر اللهجية التي لا يكاد يخلوا منها مؤلف تناول لهجات العرب ولغاتها، وقد أفصح السيوطي عن هذه المسألة وهي أن الرديء من اللغات أقل اللغات مكانة ودرجة، فقال: "والرديء من اللغات هو أقبح اللغات وأنزلها درجة"[2]، إلا أن أهم ما يميز هذا مصطلح الرداءة، وكذلك يشترك معه مصطلح القبح في هذه الميزة، وهي كما قلت سابقاً تتعلق بنوع الكلام، وليس بعدده وكمه، إنها تبقى في حيز اللهجة والجانب الصوتي، وأهم ما يميز الظواهر المنعوتة بالرداءة كذلك أنها تبقى محصورة في قسم

---

(1) ابن جني ، الخصائص: 125/1.

(2) السيوطي ، المزهر في علوم اللغة، ص175.

ضيق وغير متسع على مستوى القبائل العربية، فهذه الظواهر الرديئة إما أن تكون لهجة خاصة لقبيلة بعينها أو لجزء من قبيلة.

وقد وردت بعض هذه الظواهر الصوتية على ألسنة قبائل عربية عرفت بالفصاحة، وكانت من القبائل التي اعتد النحاة بلغاتها كلغة احتجاج يطمأن إليها، وهذا ليس بغريب أن تصدر هذه الظواهر عما ترضى عربيته وهذا ما أكده ابن جني، حيث قال: "ويدلك على أن الفصيح من العرب قد يتكلم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده منها، ما حدثنا به أبو علي رحمه ا ، قال: عن أبي بكر عن أبي العباس، إن عمارة كان يقرأ ﴿ ولا الليل سابقُ النهار﴾، يونس : 40 ، بالنصب، قال أبو العباس: فقلت له ما تريد؟ قال: أردت "سابقٌ النهار"، فقلت له فهلا قلت؟ فقال: لو قلته لكان أوزن، وقد عقب ابن جني على هذه الحكاية بأن العرب قد تلجأ إلى النطق بالشيء غيره في أنفسها أقوى منه لإيثارها التخفيف"[(1)]، وتكلم عن هذه المسألة في موضع آخر من كتابه، فقال: "وذلك إن من مذهبهم أن يستعملوا من اللغة ما غيره أقوى في القياس منه وجنوحهم إلى الكلام بما هو أضعف قياساً سببه التخفيف"[(2)].

وقد جاء ابن الأنباري بهذا المعنى الذي تكلم به ابن جني وهو أن العربي الفصيح قد يترك ما هو أقوى قياساً وينطق بما هو أضعف في القياس لغرض في نفسه، فقال: "إن العربي قد يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه وينحرف عن سنن أصوله، وذلك مما لا يجوز القياس عليه"، فمجمل القول فيما مضى أن ابن جني يبيح استعمال هذه اللغات، لمن ارتضاها لساناً له ولكنه لا يجيز قياسها واعتمادها كأصل في القياس. وقد أكد ابن السراج ما ذهب إليه، حيث قال: "ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطُل أكثر الصناعات والعلوم فمتى سمعت حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهذه الأصول، فاعلم أنه شاذ فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلا بد أن يكون قد حاول به مذهباً أو نحا نحواً من الوجوه أو

---

(1) ابن جني ، الخصائص: 249/1.

(2) المرجع نفسه: 125/1.

استهواه أمر غلاطة"[1].

ومما سبق نصل إلى أن هذه الظواهر اللغوية المخالفة لما كان مطرداً في القياس والاستعمال، قد ترد على ألسنة العرب الفصحاء، ولكن ورودها حسب أقوال العلماء السابقين، لا يرد عبثاً، إنما لغرض في نفس العربي قصده وأراده من مخالفته لما اطّرد. وقد أرجع ابن جني هذا الغرض إلى التخفيف، فالعربي يترك ما هو ثقيل في كلامه، ويطلب الخفة وإن كانت هذه الخفة تخالف القياس.

وهذا ما نقله ابن جني عن حكاية أبي العباس حول قراءة عمارة "ولا الليلُ سابقُ النهار" ، يونس : 40 ، بالنصب حيث ترك الرفع واتجه إلى النصب للخفة حيث قال: أبو العباس لعمارة فما الذي منعك من الرفع مع علمك أنه القياس، فقال لو قلته لكان أوزن أي أثقل"[2].

وهذا ما نلمسه في أكثر اللغات التي وصفت بأنها رديئة وأغلبها ظواهر صوتية تقوم في الأساس على ظاهرة الإبدال أي إبدال حرف بحرف هروباً من الثقل في النطق، أو إلحاق حرف بحرف آخر، وذلك للإبانة والتوضيح، وفيما يلي أمثلة يسيرة لمثل هذه الظواهر.

ومن تلك الأمثلة ما جاء في الأشموني من أن إبدال تاء الافتعال طاء يعد لغة رديئة مع العلم أن هذه الظاهرة منتشرة على ألسنة المتكلمين حيث أنهم يبدلون تاء الافتعال طاء لمجاورتها بعض الحروف كالطاء والصاد لتحقيق الانسجام الصوتي.

ومنها ما جاء في لسان العرب من أن "جهز" لغة رديئة، حيث جاء فيه نقلاً عن الكتاب: "وسمعت أهل البصرة يخطئون فيقولون "جِهاز" بالكسر قال الأزهري والقراء كلهم على فتح الجيم في قوله تعالى: "ولما جهزهم بجهازهم"[3]، ويفهم مما جاء في اللسان أن كسر الجيم في جِهاز لغة رديئة مع العلم أن الكسر لغة من لغات العرب، وأن هناك من العرب من يميلون لكسر أحرف المضارعة، وأغلب هذه الظاهرة في كسر أحرف المضارعة، وهي لغة لربيعة كما في يعلمون، يعرفون،

---

(1) السيوطي المزهر في علوم اللغة: 185.

(2) انظر: ابن جني ، الخصائص: 249/1.

(3) ابن منظور لسان العرب ، (جهز).

ومن المفردات التي وصفت بالرداءة في اللسان كذلك كلمة "شَغَلَ" حيث جاء في اللسان "شَغَلَه، يشْغَلَه شَغْلاً وشُغلاً... وأشْغَلَه واشتغلَ وشُغِلَ به وأنا شاغلٌ له وقيل لا يقال أشغلته لأنها لغة رديئة"[(1)].

وكذلك عد همزة كلمة "النبيء" لغة رديئة قال سيبويه: "ليس أحد من العرب إلا ويقول نبأ بالهمز غير أنهم تركوا الهمز في النبي كما تركوه في الذرية والبرية والخابية إلا أهل مكة فإنهم يهمزون هذه الأحرف ولا يهمزون غيرها، ويخالفون العرب في ذلك، قال والهمز في النبيء لغة رديئة، يعني لقلة استعمالها لأن القياس يمنع من ذلك"[(2)].

وكذلك عد الزجاج قراءة من قرأ "الحمدِ لِله"، بكسر دال الحمد إتباعاً لكسرة اللام لغة لا يلتفت لها ولا يعبأ بها وكذلك قراءة من قرأ "الحمد " ، الفاتحة : 1، بإتباع كسرة اللام لضمة الدال في الحمد قبلها فقد عدها الزجاج لغة رديئة وفي المزهر كذلك أن قول "مالح" "أملح" لغة رديئة وكذلك في اللسان أنه لا يقال مالح إلا في لغة رديئة"[(3)].

ويفهم مما سبق أن الظواهر اللغوية التي وصفت بأنها رديئة تبقى محصورة في حيز اللهجة والجانب الصوتي وتقوم أغلب الظواهر المنعوتة بالرداءة على ظاهرة الإبدال، أو على مخالفة الاطراد المسموع عن العرب في حركتي فاء الكلمة وعينها حيث تميل بعض القبائل العربية إلى كسر فاء الكلمة وخاصة في الفعل المضارع، أو تلجأ إلى المماثلة الصوتية في إتباع حركات بعض الحروف لبعضها تحقيقاً لانسجام صوتي أو هروباً من الثقل إلى الخفة وليس هناك ظواهر لغوية وصفت بهذه الصفة وهي الرداءة تتعلق بالحكم النحوي أو التركيبي إلا ما ندر وقل وأغلب ما وصف بالرداءة وبني عليه حكم نحوي أو أثر في الإعراب لم يكن محط إجماع النحاة بوصفه بالرداءة، بل نجدهم قد وصفوه بالقلة أو بالندرة، وهذا ما نجده في مسألة إلحاق الفعل علامات التثنية، والجمع مع وجود الفاعل، حيث وصفت عند

---

(1)ابن منظور، المصدر نفسه ، (شَغَلَ).

(2) المصدر نفسه ، (نَبَأَ).

(3) السيوطي ،المزهر: 165/1.

بعضهم بأنها لغة رديئة ووصفت كذلك عند بعضهم بأنها لغة قليلة. حيث جاء في البحر المحيط في تفسير الواو المتصلة بليس في قراءة "ليسو سواء من أهل الكتاب"، حيث ذهب أبو عبيدة أن الواو في ليسوا علامة جمع لا ضمير، وكلمة ليس أمة قائمة أي ليس سواء من أهل الكتاب أمة قائمة موصوفة بما ذكروا، فقال ابن عطية: وما قاله أبو عبيدة خطأ مردود. وما قاله أبو عبيدة على لغة "أكلوني البراغيث"، وهي لغة رديئة والعرب على خلافها فلا يحمل عليها"، فهذه اللغة وهي إلحاق الفعل علامات التثنية والجمع مع وجود الفاعل لغة رديئة في البحر المحيط، إلا أننا نجدها في الأشموني لغة قليلة، حيث جاء فيه: "الأصل على اللغة المشهورة أن يجرد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا أسند لاثنين أو أكثر كـ فاز الشهيدان، ويفوز الشهيدان، أو جمع، كفاز الشهداء، وهذه اللغة المشهورة، وقد يقال على اللغة القليلة سعد الزيدان، وسعدو العمرون".

ومما تقدم أخلص أن اللغات الرديئة تبقى محصورة في الجانب اللهجي الصوتي الضيق الذي لا يؤثر في الحكم النحوي أو الدلالي للمفردات وهذا ما أكده مسعود بوبو حيث قال: "إن أمثلة الظواهر اللهجية السابقة كانت نسبية وضيقةً أمكن حصرها ورصد ما تتميز به من غيرها من طرق الأداء اللغوي وأساليب الكلام، وبدا واضحاً أنها لم تؤثر في عملية الاتصال والإيصال، والتخاطب والتفاهم وباستقرائها في شيء من التأمل والتدبر يمكننا أن نقرر أن أبرز مظاهر الاختلاف بينها وبين العربية الفصيحة المثالية تتجلى في خصائص نطقية أو عادات صوتية محلية لا إلى قضايا لغوية أساسية كنظام الجملة أو أزمنة الفعل وتقسيم الكلام والفصائل اللغوية وصيغ المشتقات وأدوات الربط والتعريف والتنكير والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وما شابه ذلك، وأما ما ساقه اللغويون من أمثلة تخالف القواعد المطردة للغة الفصحى المشتركة فقد كانت أمثلة قليلة قلما تخلو من مثلها لغة من اللغات وكان قدر غير قليل منها مصنوعاً وضعه بعض النحاة لأغراض مختلفة أو قوموه وفق أحكام لغوية تتأثر بمنزلة لهجة قريش التي تبوأتها في مرحلة لاحقة"[1].

---

(1)بوبو مسعود ، في فقه اللغة العربية، جامعة دمشق ، 1995 ، د.ط 33-34 ، 1994-1995. ص33-34.

وبعد أن أوردت رأي مسعود بوبو فأنا أذهب إلى ما ذهب إليه من أن هذه الظواهر الرديئة في عرف النحاة ما هي إلا خصائص صوتية لهجية تبقى في حدود القبيلة حتى إذا ما خرج أبناؤها إلى محفل عربي أو سوق أدبي أبقوا هذه الظواهر الخاصة ومالوا إلى اللغة العالية لغة الشعر الموحدة ليعبروا بها عما يجول بخواطرهم من أفكار أدبية أو ثقافية أو دينية سواء كان تعبيرهم هذا بصورة الشعر أو النثر بأنواعه المختلفة.

1-4- اللغة الضعيفة

ومن مصطلحات الطعن الذي تفيد الطعن صراحة مصطلح "لغة ضعيفة"[(1)]، وهو مصطلح شأنه شأن بقية المصطلحات واسع الانتشار في مصنفات النحاة واللغويين ومعاجم اللغة، ويعد هذا المصطلح من مصطلحات الطعن الصريح من حيث ضعف قياس هذه الظواهر المنعوتة بالضعف، إذ أن هذه الظواهر مخالفة لما كان مطرداً في القياس، ولما كان الضعف خلاف القوة عرفنا أن هذه اللغات الضعيفة خلاف اللغات القوية الجيدة الحسنة، وعند البحث عن حد هذا المصطلح في اللغة نرى أن معاجم اللغة قد جاءت بالمعنى نفسه، وهو إجماعها على أن الضعف خلاف القوة والضعف بالضم يكون في الجسم، وبالفتح يكون في الرأي والعقل، وقيل هما جائزان في كل وجه"[(2)].

وفي الفروق اللغوية "الضعف ضد القوة، وهو من فعل ا كما أن القوة من فعل ا تقول خلقه ا ضعيفاً، أو خلقه قوياً، وفي القرآن، "وخُلِق الإنسان ضعيفاً"، وفيه كذلك "الضعف نقصان القوة"[(3)]، ويظهر مما سبق أن الضعف هو خلاف القوة وضدها، وإن بدا المعنى اللغوي مختلف قليلاً عند أبي هلال العسكري، إذ قال إن

---

(1) أنظر: أبو الفضل العسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر ، ت 852 هـ ، مقدمة فتح البـاري علـى صـحيح البخاري ، دار المعرفة ، بيروت ، ص190/1.
الصبان ، الحاشية على شرح الأشموني ، 121/1. ابن هشام ، أوضح المسالك ، 23/3
(2) ابن منظور ، لسان العرب (ضعف).
(3) أبو هلال العسكري ، الفروق اللغوية ، ص 33 .

الضعف نقصان القوة أي أنه يحتمل معنى القوة، ولكنه ناقص عن الوصول إلى حد كمالها.

أما المعنى الاصطلاحي للضعيف: فليس ببعيد عن المعنى اللغوي بل نجده مستمداً منه، وهذا ما نجده عند السيوطي في مزهره حيث عرف اللغة الضعيفة فقال: "الضعيف ما انحط عن درجة الفصيح"[1]، فالضعيف ما نزل عن درجة الفصيح من اللغات أي أنه لم يبلغ حد الفصيح، ولم يكتفِ السيوطي بتحديد درجة الضعيف مقارناً مع الفصيح بل عرف الضعيف بالمنكر من اللغات وإن فرق بينهما في الدرجة، فالمنكر أضعف من الضعيف، وأقل استعمالاً حتى وصل إلى درجة الإنكار عند بعض أئمة اللغة[2].

وقد ثبت أن مقياس الفصاحة اختلف عند بعض العلماء، فمنهم من عد مقياس الفصاحة سعة الانتشار وكثرة شيوعها على ألسنة المتكلمين، وقد سبق الحديث عن هذه المسألة عند الحديث عن مصطلح الشاذ.

أما الفصاحة عند البلاغيين فمقياسها مغاير لهذا المقياس الذي استخدمه النحاة وعلماء اللغة، إذ أن مقياس الفصاحة عندهم "خلوص المفردة من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس"[3]، والحقيقة أن مصطلح الضعف لا يتفق أصله اللغوي مع حده الاصطلاحي إذ أن هناك إجماع على أن الضعف في الجسم أو الكلام هو ضد القوة وخلافها، ولكن الضعف في الكلام يعني الضعف في القياس، إذ كثيراً ما تطالعنا كتب التراث اللغوي والنحوي ببعض الظواهر التي أطلق عليها العلماء مصطلح الضعف، ورميها بالضعف ناتج عن ضعفها في القياس أو مخالفتها للقياس ولما كان مطرداً في القياس.

وبهذا فاللغة الضعيفة: هي حكم أطلقه علماء اللغة والنحو على بعض الظواهر اللغوية التي خالفت أقيستهم ولم ترتقِ لدرجة الرضى والقبول عندهم لضعفها في

---

(1) السيوطي ، المزهر في علوم اللغة ، ص169.

(2) المرجع نفسه ، ص169.

(3)الخطيب القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق محمد الخفاجي ، دار الكتـب العلميـة ، بيـروت ، 1985 ، ص6 .

القياس.

وقد بينت موقف النحاة منها إذا كان أهم ما يميز موقفهم هو ردها وعدم قبولها.

ومرد هذه الرفض وعدم القبول هو ضعفها وعدم بلوغها حد الفصاحة، وهذا ما أكده قول السيوطي السابق الذي أكد فيه أن الرديء من اللغة هو ما انحط عن درجة الفصيح، وليس هذا فحسب بل نجد أن بعضهم نفى عنها صفة الفصاحة، وذلك ما جاء به المزهر نقلاً عن ابن دستورية في جمع الأم، حيث قال: "جمع الأم أمات لغة ضعيفة غير فصيحة والفصيحة أمهات"[1]، ولكن موقف النحاة لم يكن موحداً من قبول هذه الظواهر اللغوية المنعوتة بالضعف، بل نجد عندهم مستويات من الضعف، وهذا ما تطالعنا به بعض مصنفاتهم كالكتاب لسيبويه، فلديه "ضعيف جائز وضعيف غير مقيس"[2]، وأما الزمخشري وأبو جعفر النحاس فقصروا الوصف بالضعف على ما لم يقيسوه، وقد تبين سابقاً عند الحديث عن مصطلح الرديء من اللغات أن ابن جني وبعض علماء اللغة كابن السراج وابن الأنباري قد التمسوا العذر للعربي الفصيح الذي تكلم بما يخالف القياس المطرد؛ وذلك حين قالوا أنه ربما لجأ هذا العربي إلى تلك المخالفة عن تعمد وقصد منه إما لغرض في نفسه أو لجذب الانتباه إليه، فمن استعملها أي هذه اللغات فهو غير مخطيء، ولكنه قد أخطأ الجيد ولجأ إلى ما هو دونه وأقل مكانة منه[3].

ولهذا أشار ابن جني، حيث قال: "إن من طرقهم أن يستعملوا من اللغة ما غيره أقوى في القياس منه"، فالعربي يلجأ إلى ما هو أقل أضعف قياساً ويترك ما هو أقوى في القياس طلباً للخفة وهروباً من الثقل، وإما لجذب الانتباه إليه، لأن من دواعي المخالفة جذب الانتباه، فالاستعمال لمثل هذه الظواهر جائز ولكن قياسها واعتمادها كأصل في القياس ضعيف مردود ولا يجوز، والمتتبع لورود هذا المصطلح في كتب التراث اللغوي يجد أن وروده في مؤلفات النحويين قليل بالمقارنة مع كتب اللغة والمعاجم، ويرجع ذلك إلى طبيعة علم الفريقين، إذ أن النحاة

---

(1) السيوطي ، المزهر في علوم اللغة ، 185/1 ،

(2) سيبويه ، الكتاب ، ص 214/1 .

(3)ابن جني ، الخصائص ، 1/ 100 .

تعاملوا مع اللغة التي بين أيديهم على أساس نماذج من القواعد وضعت مسبقاً فما انسجم واطرد مع هذه القواعد فهو مطرد مقبول، وكل ما خالف هذه القواعد رموه بأصناف من مصطلحات الطعن كالشذوذ والرداءة أو القلة أو الندرة أو غيرها من مصطلحات الثناء والقبول للغات كمصطلح لغة كثيرة وحسنة ومشهورة وفصيحة، وهذا الأمر من منهج النحاة لا يهم اللغويين في جمع اللغة إذ أنهم كانوا يجمعون كل ما وصلت إليه أيديهم، ولذلك نجد أن ما ورد في معاجم اللغة من لغات وصفت بأنها ضعيفة أضعاف ما ورد في كتب النحو والصرف وسبب آخر يرجع إلى خصوصية علم كل فريق كما تقدم.

1-5-اللغة القبيحة[1]:

وهو مصطلح شائع الانتشار في كتب التراث النحوي واللغوي واستخدمه النحاة لوصف بعض الظواهر اللغوية ليفيدوا به الطعن في هذه الظواهر المنعوتة به، وعند البحث عن معنى القبح لغة نجد أن معاجم اللغة أجمعت على أن القبيح ضد الحسن ويكون في الصورة والفعل، حيث جاء في لسان العرب: "قَبح يقبح قبحاً وقبوحاً وقبحاً وقباحة وقبوحة وهو قبيح، والجمع قباح والأنثى قبيحة، قال الأزهري: "هو نقيض الحسن عام في كل شيء"، وفي الحديث "لا تقبحوا الوجه، ومعناه لا تقولوا أنه قبيح فإن الله خالقه ومصوره وقد أحسن كل شيء خلقه وقال لا تقولوا قبح الله خلقه واستقبحه رآه قبيحاً، والاستقباح ضد الاستحسان، وفي التنزيل العزيز: "﴿ويوم الْقِيامةِ هم من الْمقْبوحِين﴾ ، القصص :42 ، أي من المبعدين عن كل خير، والقبيح ضد الحسن وهو ما نَفَر مِنه الذوق السوي"[2]، وفي الفروق اللغوية: "القبيح ما تزجر عنه الحكمة وليس فيه معنى المقدار"[3]، ويظهر مما جاءت به المعاجم أن القبيح ضد الحسن من الصورة والفعل والقول وهو ما تزجر عنه الحكمة مِن قول أو فعل، وأقرب ما جاء في المعاجم إلى المعنى الاصطلاحي هو أن القبيح ما نَفَر منه الذوق

---

(1) ابن منظور ، لسان العرب (عود) (هذا) (رهن) ، أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط 63/62/2 .

(2) ابن منظور ، لسان العرب ، والفيروز أبادي ، القاموس المحيط ، (قبح) .

(3) أبو هلال العسكري ، الفروق اللغوية .

السليم، ولا ينفر الذوق السليم من قول أو كلام إلا إذا خالف هذا الكـلام المـألوف والمتعارف عليه.

كذلك يظهر أن القبيح لا يتضمن معنى العدد فليس فيه دلالة على عدد معين قـلّ هذا العدد أو كثر، أما المعنى الاصطلاحي للقبيح من اللغات فلـيس بالبعيـد عـن الأصل اللغوي وهذا ما يؤكده السيوطي حين عرض لتعريف الرديء مـن اللغـات حيث وضح معنى الرديء في الاصطلاح بأنه القبيح والأقل درجة[1] مـن بينهـا، فقال: "الرديء أقبح اللغات وأنزلها درجة" فالرديء عنده هو أقبح اللغات ومن هنـا يظهر أن مصطلح الرديء والقبيح مصطلحان متداخلان مع بعضهما البعض، بحيث يعرف كلاً منهما بالآخر فهما صنوان متشابهان في حدهما الاصطلاحي، إذ فُسر كلٌّ منهما بالآخر وهذا ما جاء به السيوطي في قوله السابق، ويجمع بين الرديء والقبيح كذلك أن كليهما لا يتضمن معنى الكثرة أو القلة فهما لا يدلان بلفظيهما على العـدد، ويجمع بينهما كذلك أن أغلب ما وصف بهما من ظواهر اللغة كان يتعلق بالجانـب الصوتي اللهجي الضيق[2]، وقلّما نجد ظاهرة وصفت بأنها قبيحة وكانـت تخـص الجانب الإعرابي أو الصرفي وبناء الكلمة وتبدلات حروفها، ويوضح هـذا الأمـر الظواهر التي وصفت بهذا المصطلح[3].

ووصف الظاهرة بالقبح عند النحاة يعني ضعف هذه الظاهرة في القياس، فـاللفظ الذي جاءت به الظاهرة ووصفت على أساسه بأنها قبيحة ليس هو الموصوف بالقبح بل يقصد بوصف الظاهرة بالقبح قبح قياسها واعتمادها أصلاً تقاس عليـه الفـروع الأخرى، ومجرد وصف الظاهرة بالقبح يعني عند بعض النحاة ردها وعدم قبولهـا، والقسم الآخر منهم لا يعني وصف الظاهرة بالقبح عنده ردها، وهذا ما نلمحه عنـد سيبويه حيث نجد عنده قبيح جائز[4]، وقبيح غير جائز[5]، وليس وصـف ظـواهر

---

(1)السيوطي ، المزهر ، ص 186/1 .

(2)بوبو مسعود ، في فقه اللغة ، ص33 .

(3) السيوطي ، المزهر في علوم اللغة، ص175-176.

(4) سيبويه ، الكتاب، 277/2 .

(5) المرجع نفسه ، 277/2

اللغة بالقبح على درجة واحدة أو صورة واحدة، بل نجد القبيح والأقبح، ونجد عندهم أقبح اللغات كلها[1]، وذلك عند ورود أكثر من لغة في مسألة ما، حيث يوردون هذه اللغات ويفاضلون بينها ويوردون مصطلح أقبح اللغات كلها، ينعتون به لغة من هذه اللغات.

وقد استخدم النحاة هذا المصطلح ليفيدوا به الطعن في الظواهر اللغوية القبيحة وإن كان لديهم قبيح جائز وهذا ما وجد عند سيبويه، إلا أن أغلب القبيح الجائز لدى سيبويه أمثلة تعليمية افتراضية، وأخيراً أرى أن القبح هو حكم أطلقه علماء اللغة على بعض الظواهر الضعيفة في القياس والتي لا يطمأن إلى اعتمادها أصلاً يقاس عليه.

وبعد أن تحدثت في الصفحات السابقة من هذا الفصل عن مصطلحات القلة والندرة والشذوذ، وهي مصطلحات الطعن التي امتازت بسعة انتشارها وشيوعها على ألسنة النحاة واللغويين ومصطلحات الضعف والرداءة والقبح، وهي مصطلحات لا تتعلق بعدد الشواهد من حيث كثرتها وقلتها وامتازت كذلك بشيوعها على ألسنة النحاة اللغويين ولذلك كان انتشارها في مؤلفات التراث اللغوي والنحوي واسعاً.

سأتحدث في هذه الصفحات عن مصطلحات ونعوت وجهت لبعض الظواهر اللغوية، حيث تطالعنا بعض المصنفات بمصطلحات، لغة متروكة ولغة مرذولة، ولغة شنعاء، ولغة سوء، ولغة غير معروفة، ولغة مجهولة، ولغة مرغوب عنها، وكثير من الإشارات التي يلمح فيها استهجان بعض الظواهر اللغوية واستبعادها وعدم العناية بها أو إهمالها مِن قبل النحاة واللغويين والقراء، ومن خلال تتبعي لهذه المصطلحات التي نُعتت بها بعض ظواهر اللغة أرى أن أهم ما يميز هذه المصطلحات أنها قليلة الورود على ألسنة النحاة واللغويين بل تكاد تصل إلى حد الندرة في استعمالها.

ولذلك فهي غير شائعة الاستعمال عندهم وغير منتشرة في كتب النحو واللغة، فأي مصطلح من المصطلحات السابقة لا يكاد يتعدى وروده في لسان العرب مثلاً

---

(1) السيوطي ، المزهر في علوم اللغة ، ص178.

أكثر من ثلاث مرات، وإذا ما قارنا هذا الأمر بما ورد في اللغة القليلة أو النادرة أو الشاذة مثلاً في لسان العرب، نصل إلى أن ما ورد من مصطلحات القلة والندرة أضعاف ما ورد من هذه المصطلحات في لسان العرب، وإن دل هذا على شيء إنما يدل على أن هذه المصطلحات ما هي إلا نعوت نعتت بها بعض الظواهر اللغوية القليلة أو النادرة جداً.

ومع أن ظاهر هذه المصطلحات يخبرنا أن أغلب ما وصف بها وعلى ندرته وقلته يفيد استغناء النحاة عنه، وكذلك اللغويين وإهماله وهذا ما يدلنا عليه مفهوم هذه المصطلحات في اللغة والاصطلاح.

حيث نجد أن هذه المصطلحات انقسمت إلى قسمين، أحدهما: يشير إلى استغناء اللغويين والنحاة عن هذه اللغات وعدم العناية بها، وهي مصطلحات (لغة متروكة، ولغة مرذولة، ولغة مجهولة، ولغة مرغوب عنها، ولغة غير مشهورة) ومصطلحات أخرى تشير إلى استهجانهم لمثل هذه الظواهر التي نعتت بها اللغة وهي لغة شنعاء ولغة سوء ولغة مذمومة، وسأوضح حد كل منها في اللغة والاصطلاح.

1-6-اللغة المتروكة(1):

أجمعت معاجم اللغة على أن الترك: هو تخليفك الشيء وتخليته حيث جاء في لسان العرب: "الترك ودعك الشيء، تركه يتركه تركاً واتركه وتركت الشيء تركاً، خليته والتريكة البيضة بعد مغادرة الفرخ لها"(2)، وفي الوسيط: "ترك الشيء تركاً طرحه وخلاه"، وفي الفروق اللغوية: "الترك عند العرب تخليف الشيء في المكان الذي هو فيه والانصراف عنه، ولهذا يسمون بيضة النعامة إذا فرخ فرخها تريكة، لأن النعامة تنصرف عنها والتريكة الروضة يغفلها الناس ولا يرعونها"(3).

ومن المعنى اللغوي الذي جاءت به المعاجم عن أصل الترك في اللغة استمد المعنى الاصطلاحي للمتروك من اللغات، بأنها حكم أطلقه علماء اللغة على بعض

---

(1) ابن منظور ، لسان العرب ، الجوهري ، الصحاح (قرح)، وأنظر : ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث 32/4.

(2) ابن منظور ، لسان العرب ، الفيروز أبادي ، القاموس المحيط (ترك) .

(3) أبو هلال العسكري ، الفروق اللغوية ، 246/4 .

الظواهر اللغوية التي أهملوها وطرحوها من دائرة اهتمامهم فلم تلقَ منهم العناية والاهتمام بها، ويدل ظاهر المصطلح على موقف النحاة واللغويين والقراء إذ أنهم استبعدوا هذه الظواهر من احتجاجهم لقلة وندرة وجودها أو لاستغنائهم عنها بغيرها.

1-7-اللغة المرذولة[1]:

وهو مصطلح قليل الورود وغير شائع الاستعمال، والظواهر التي وصفت به قليلة نادرة، وأصله في اللغة يعني الدون الخسيس والرديء من كل شيء، وهذا ما جاءت به معاجم اللغة: "الرذل والرذال والرذيل والأرذل الدون، الخسيس أو الرديء من كل شيء"[2]، و"استرذله ضد استجاده" وفي الوسيط "ثوب رذل وسخ رديء ودرهم رذل رديء، وفي التنزيل: ﴿ وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذِلُنَا﴾ سورة هود :27 ، وفي الفروق اللغوية: "سمي الذنب ذنباً لأنه أرذل ما في صاحبه"[3]، ويوضح أصل الرذيل لغة أنه أردأ الأمور وأخسها فهو من الثياب أوسخها ومن الأمور أردأها ومن الدراهم أردأها كذلك، أو لاستغنائهم عنها بغيرها.

ومن هذا الأصل اللغوي يستمد المعنى الاصطلاحي بأنه حكم أطلقه علماء اللغة على بعض الظواهر اللغوية ليشيروا به إلا أن هذه الظواهر رديئة غير جيدة، ولم ترتق للمستوى الجيد المرضي من اللغات التي يطمأن إلى جودتها وقوتها في القياس، ويميز هذا المصطلح أنه شأنه شأن المتروك من اللغات قلة وروده وندرة شيوعه على ألسنة النحاة واللغويين، ويبدو موقف النحاة منه الاستغناء عنه لوجود ما هو أجود وأفصح من اللغة التي بين أيديهم.

لغة مرغوب عنها[4]: المرغوب عنه هو المرفوض وغير المقبول والمتروك عمداً والمزهود فيه، حيث جاء في الوسيط: "رغِب فلان رغَباً ورغبة ورغبة حرص على الشيء وطَمِع فيه، ورغِب عن الشيء: تركه متعمداً وزهد فيه، ورغب بنفسه عن

---

(1) أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط .273/3.
السيوطي ، المزهر ، ص 192/1.
(2) ابن منظور ، لسان العرب ، الفيروز أبادي ، القاموس المحيط (رذل) .
(3) أبو هلال العسكري ، الفروق اللغوية ، ص63 .
(4) أنظر : السيوطي ، المزهر في علوم اللغة ، ص178.

الشيء ترفع عنه"، والأصل اللغوي للمرغوب عنه يوضح المعنى الاصطلاحي فنعت الظاهرة اللغوية بأنها مرغوب عنها يعني رفضها وتركها عمداً، وذلك لأنها لا تحظى باحترام علماء اللغة والنحو، فهي لا ترقى لمستوى اللغات التي يطمأن إليها في بناء القاعدة النحوية والصرفية.

1-8-اللغة المجهولة[1]:

وهي اللغة غير المعروفة، حيث جاء في الوسيط: "وجهلَ الشيء وجعل به: لم يعرفه، وفي التنزيل العزيز:﴿ إِن جاءكُم فَاسِقٌ بِنَبأٍ فَتَبينُوا أَن تُصِيبوا قَوما بِجهالَة فَتُصبِحوا علَى ما فَعلْتُم نَادِمِين﴾ سورة الحجرات: 6 ، فاللغة المجهولة هي اللغة غير المعروفة لدى النحاة واللغويين إما لجهل بقائلها أو ببيئتها.

1-9-لغة غير معروفة:

ويشترك مع اللغة المجهولة في الأصل اللغوي مصطلح لغة غير معروفة[2]، والأصل اللغوي واحد لكلا المصطلحين وأهم ما يميز هذين المصطلحين قلة ورودهما وندرة شيوعهما، وأعتقد أنهما لا يشيران إلى الطعن بقدر ما يكونان وصفاً للظاهرة بأنها مجهولة غير معروفة عندهم.

1-10-اللغة الشنعاء[3]:

الشناعة الفظاعة، وفي المعاجم: "شنع الأمر أو الشيء شناعة وشنعاً وشنعاً وشنوعاً، قَبح فهو شنيع والاسم الشنعة وفي حديث أبي ذر: عنده امرأة سوداء مشنّعة أي قبيحة وتشنع القوم قبح أمرهم باختلافهم واضطراب رأيهم، وفي الوسيط: "شَنَع به استنكره واستقبحه واستشنع الأمر عنده قبيحاً والشنعة القبح"[4]، ويظهر أن استشناع اللغوي للظاهرة اللغوية هو استقباحها وعدها قبيحة ويلمح فيه المبالغة في استقباحها، وهذا المصطلح لم يكن شائع الانتشار والاستعمال في كتب التراث

---

(1) أنظر : السيوطي ، المزهر في علوم اللغة ، ص174 .

(2) أنظر :المصدر نفسه، ص192/1

(3) ابن منظور ، لسان العرب ، (ضمخ) .

(4) ابن منظور، المصدر نفسه، والفيروز أبادي ، القاموس المحيط ، (شنع).

اللغوي، والحقيقة أنني أعجب من وصف الظاهرة بالشناعة أو بأنها شنعاء لأن في التشنيع عادة يكون في الفعل لا في الكلام وليس هذا المصطلح الذي يدفع إلى الغرابة والعجب بل أن مصطلح يعد أكثر غرابة أن توصف به الظاهرة اللغوية، وهو على قلة وروده إلا أنه مجرد وصف الظاهرة به يعد أمراً غريباً، ومدعاة للعجب، وهو مصطلح.

1-11- لغة سوء[1]:

"السوء يقال في القبح رجل سوء وعمل سوء ورجل سوء ورجل السوءِ، والسوء كل ما يضم للإنسان وكل ما يقبح والسوآء الخلة القبيحة، وضد الحسناء، وفي الحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم".

وبعد أنا تبين أصل السوء في اللغة أرى أنه من الغرابة بمكان وصف الظاهرة اللغوية بالسوء إذ أن السوء يوصف به المرء أحياناً والفعل أحياناً أخرى، أما أن يوصف به الكلام فهذا مبعث الغرابة، إلا إذا كان ما يدعوا إليه الكلام أو ما يحمله من معنى فربما يوصف عندها بأنه سوء، وهذا المصطلح هو أقل المصطلحات السابقة شيوعاً في كتب النحو واللغة والقراءات، فلم أعثر على ظاهرة لغوية واحدة وصفت بأنها لغة سوء في لسان العرب مثلاً.

وإن دل هذا على شيء فإنما يدلّ على أن هذا المصطلح لا يعد طعناً في اللغة بقدر ما يكون نعتاً نعتت به ظاهرة لغوية ما ، وتفرد بإطلاقه عالم من علماء القراءات، وقد أورد سيبويه مصطلحاً آخر وإن لم يكن مستقلاً وهو مصطلح لغة رديئة خبيثة، حيث جاءت خبيثة صفة رديئة، فالخبث لا يكون في الكلام بل يكون في العمل أحياناً وفي الفعل.

وأخيراً أرى أن المصطلحات السابقة لا تتعدى كونها إشارات ونعوت وجهها علماء النحو واللغة لبعض الظواهر مشيرين إلى استغنائهم عن هذه الظواهر واستبعادهم لها عن دائرة الاحتجاج ولم يطمئنوا لها كي يعتمدوها أصلاً يقاس عليه، وتمتاز تلك المصطلحات بعدة أمور تميزها عن مصطلحات القلة والندرة والشذوذ

---

(1) السيوطي ، المزهر في علوم اللغة ،ص179.

والضعف والقبح والرداءة منها:

أولاً: أنها نادرة الشيوع في كتب التراث اللغوي والنحوي إذ لا يكاد أي مصطلح منهـا يتعدى الخمس ظواهر في لسان العرب مثلاً أو في القاموس المحيط.

ثانياً: أن هذه المصطلحات لا تتضمن معنى العدد ولا تشير إلى كثرة الشواهد أو قلتها.

ثالثاً: لا تبين بعض هذه المصطلحات إلى ضعف أو قوة الظاهرة المنعوتة به، ومنهـا مصطلحات: المرغوب عنها والمجهولة وغير المعروفة، والمرذولة.

رابعاً: أن بعض هذه المصطلحات تبعث على الاستغراب من إطلاقهـا علـى بعـض الظواهر اللغوية إذ أنها تبدو فيها المبالغة في استهجان الظاهرة واستبعادها كمصـطلح الشناعة والسوء.

الفصل الثاني

علل الطعن وأسباب ظهور مصطلحاته

بعد أن تم الوقوف في الفصل الأول من هذا البحث على مصطلحات الطعن وحدودها في اللغة والاصطلاح، سأناقش في هذا الفصل العلل والأسباب التي دفعت النحاة واللغويين إلى إطلاق مثل هذه المصطلحات والحكم بها على بعض ظواهر اللغة، وبالتالي استبعادها من أقيستهم وعدم اعتمادها كأصل يقاس عليه كثير من المسائل الفرعية من قواعد النحو والصرف.

والحقيقة أن الوقوف على هذه العلل في غاية الصعوبة، وليس بالأمر السهل أو اليسير، ذلك أن معظم العلماء الذين أطلقوا هذه المصطلحات ورموا بها بعض ظواهر اللغة لم يذكروا علة أو سبباً لأي مصطلح أطلقوه، وقد تبين في الفصل السابق أن هذه المصطلحات لم تنضج كل النضوج في أذهان النحاة وأنها بقيت متداخلة بعضها مع بعض عند أغلب العلماء الذين اشتغلوا بعلوم العربية نحوها، وصرفها، ولهذا كانت عللها وأسبابها غير واضحة وبقيت مبهمة غير مشار إليها في مصنفاتهم.

وأثناء بحثي عن مصطلحات الطعن وحدودها أرى أن علل الطعن وعلل ظهور هذه المصطلحات ترجع إلى أمرين اثنين تندرج تحتهما الكثير من المسائل الفرعية، وهذان الأمران أحدهما يتعلق بمنهج النحاة في استقاء اللغة من أصحابها، وهو ما يسمى بأصل "السماع" ومنهجهم في القياس وتقديس هذا الأصل حتى عد النحو صناعة، أما الأمر الآخر فيتعلق بطبيعة اللغة ومنهج اللغويين في جمعها وأهم ما يميزه خلطهم بين مستويات اللغة المختلفة إبان مرحلة الجمع.

وسأناقش كل أمرٍ وما يندرج تحته من علل فرعية على حدة.

أولاً: منهج النحاة في استقاء اللغة وثبوت عدم شموله للغات العرب:

لم يخلُ كتاب أو مصنف يدرس تاريخ النحو العربي من الحديث عن نشأة النحو ومناهج النحاة في استقاء كلام العرب بنثره وشعره لبناء قواعد النحو والصرف على أساسه، ولقد ثبت أن النحاة قد وضعوا شروطاً مسبقة لنوع وطبيعة اللغة التي

سيعتمدونها أصلاً لبناء قواعد النحو والصرف، وثبت مدى حرصهم على أن تكـون هذه اللغات خالصة صافية من كل شائبة وعيب لغوي، ذلك أن النحـاة فـي بدايـة أمرهم تعاملوا مع لغة العرب وفي أذهانهم نص لغوي على درجة عالية من الإحكام، في سبكه وبنائه وأسلوبه، ذلك هو نص القرآن الكريم كيف لا وهو النص المعجـز بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

ولذا كان من شروطهم أن تكون اللغة التي توضع على أساسـها قواعـد النحـو والصرف التي ستضبط النطق بنص القرآن الكريم على درجة عالية من الإحكام في البناء والأسلوب أيضاً، ومن هنا ذهب النحاة إلى البحث عن عرب قحاح خلّص مـا زالوا بعيدين عن الأمم غير العربية، منعزلين في بيئاتهم الجغرافية الموغلـة، فـي صحراء جزيرة العرب وما ذاك إلا ليضمنوا عدم اختلاطهم بغيـرهم مـن الأمـم، وليطمئنوا أن سليقتهم ما زالت سليمة من كل عيب ولحن، وهذا مـنهج البصـريين غالباً، إذ أنهم هم الذين على عاتقهم أخذوا إنشاء النحو وبناء قواعده إذا ما تناسـينا المحاولات الفردية في المراحل الأولى من نشأة النحو، فهم أهل سبق في هذا العلـم وكان لمنهجهم هذا دوراً مهماً في خلق مثل هذه المصطلحات، وخاصة مصطلحات القلة والندرة والشذوذ، وهي مصطلحات يجمع بينها نقصان العدد وندرته، وهذا أمر لا يختلف عليه اثنان أتيحت لهما فرصة الإطلاع على منهج البصريين في السـماع عن العرب، حيث ثبت أنهم قد ضيقوا مساحة الاحتجاج الجغرافية والزمانية وحجتهم في ذلك وغرضهم منه ضمان سلامة اللغة من العيوب اللغوية كاللحن والرطانة غير العربية، ولذلك قصروا السماع على قبائل بعينها، وأهملوا أكثر القبائل بحجة أنهـا مجاورة لغير العرب.

وهذا ما أكده السيوطي حيث جاء في الاقتراح: "والذين عنهم نقلت اللغة العربيـة وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وإياد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر

قبائلهم"[1]، إذاً ست قبائل فقط من بين قبائل العرب التي لا تكاد تحصى لكثرتها هي عمدة النحاة في استقاء اللغة وسماعها فكيف لا نلمح بعض الشواهد القليلة أو النادرة أو الشاذة أو القبيحة أو غيرها من مصطلحات الطعن، فما الذي يمنع أن ما وصـل للنحوي من شواهد ثم عده قليلاً حكماً على ما بين يديه قد يكون غالباً وكثيراً لو كان جمع لغة طيء وكنانة شاملاً لجميع قبائلها، ومما جاء في الاقتراح سـابقاً ثبـت أن أكثر القبائل غير مشمولة بجمع اللغة منها، وأن بعض القبائل اكتفي بالجمع من جزء منها، وذلك كما قال: "وبعض كنانة وبعض الطـائيين"[2]، فعـدم الشـمول وعـدم الاستقصاء في جمع اللغة سبب رئيس في ظهور مصطلحات الطعن، وليتضـح أن جمع اللغة لم يكن شاملاً لجميع قبائل العرب أو أغلب قبائل العرب أورد ما جاء في الاقتراح حيث بين القبائل التي لم يحتج بلغتها، فقال: "وبالجملة فإنه لم يؤخـذ عـن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن يسكنون أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر، والقبط، ولا من قضاعة ولا من غسان، ولا من إياد، فإنهم كانوا مجـاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرءون في صلاتهم بغير العربية ولا من تغلـب ولا النمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ولا من بكر لأنهم مجـاورين للنـبط والفرس، ولا من عبد القيس، لأنهم كانوا سكان البحرين ومخالطين للهند والفـرس، ولا من أزد عمان لمخالطتهم الهند والفرس، ولا من أهل اليمن لمخـالطتهم للهنـد والحبشة ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامـة ولا مـن ثقيـف وسكان الطائف لمخالطتهم التجار المقيمين عندهم، ولا من حاضـرة الحجـاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيـرهم مـن الأمم وفسدت ألسنتهم"[3].

ويظهر هنا بصورة قطعية أن جمع اللغة لم يتصف بالشـمول، وأن الاستقصـاء ناقص غير مستوف لكل قبائل العرب وسكان البراري أي أعـراب الباديـة الـذين

---

(1) السيوطي، الاقتراح، 19.

(2) المصدر نفسه، ص19.

(3) المصدر نفسه، ص19-20.

يقطنون أطراف الجزيرة والنصارى وكل من جاور أو احتك بتجار أو اشترك مـع غير العرب بعقيدة تملي عليه استعمال غير العربية لأداء فرائضه الدينية بلسان غير عربي مستبعد مستثنى من اهتمام النحاة أبان جمع اللغـة لوضـع قواعـد النحـو والصرف، وقد تبين كذلك أن ما استثني من القبائل أضعاف ما قبل واعتمد منها في جمع اللغة وبالتالي ليس غريباً ظهور القليل والنادر وغيرها من المصطلحات.

ويؤكد عدم شمول قبائل العرب في جمع اللغة ما نقله السيوطي عن أبي عمرو بن العلاء: حيث قال: "ما أقول قالت العرب إلا إذا سمعته من عجز هوازن وبني كلاب وبني هلال أو من عالية السافلة أو من سافلة العالية"[1]، وقول أبي عمـرو السـابق يشير إلى القبائل الست السابقة وهي قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعـض الطائيين، وقد رد الدكتور علي أبو المكارم ما جاء به السيوطي من أنهم لم يأخـذوا عن حضري قط أو من الأعراب المجاورين لغير العرب، حيث قـال: "وإذن لـيس صحيحاً ما قرره السيوطي من أنه "لم يؤخذ عن حضري قط"[2] فقد أخذ النحاة عـن أهل الحضر كما أخذوا عن أهل البادية"[3]، حيث يقول الدكتور علي أبو المكارم أنه تم الأخذ عن فصحاء الحضر وهم فئتان فئة سكنت أرياف المدن الكبرى بـالعراق فظلوا بمعزل عن الاختلاط بالأعاجم فسلمت لغتهم وفئة من أهل الحضر تم الأخـذ عنهم لصحة سليقتهم، وذلك بما حفظوا من قرآن وشعر ونثر ومنهم عمر بن أبـي ربيعة وجرير والفرزدق وبشار ورؤبة.

والحقيقة أنني أتفق مع الدكتور علي أبو المكارم في أنهم أخذوا عن الحضر ممن سكنوا أطراف المدن العراقية ومن الشعراء الذين ولدوا وسكنوا الحواضر إلا أننـي أسجل ملاحظة أن الأخذ عنهم جاء في مرحلة لاحقة لمنهج البصريين وقـد لعـب الأخذ عنهم واعتمادهم دوراً بارزاً في توسيع شقة الخلاف بين البصريين والكوفيين وخير ما يمثل ذلك الاحتجاج بقولهم في "المسألة الزنبورية" حيث استشهد الكسـائي بأعراب الحطمية، وهم من لا يقر البصريون بالاحتجاج بلغتهم، وهـذا مـا أكـده

---

(1) السيوطي، الاقتراح: 85.

(2) المصدر نفسه ، ص19 .

(3)أبو المكارم علي: أصول التفكير النحوي، ص29.

الدكتور عبد الرحمن السيد حيث يقول: "أما الكوفيون فقد نشأت مدرسـتهم بعـد أن كثر اختلاط العرب بغيرهم وحمل الأعاجم إلى اللغة رطانة غريبة عنها دخيلة عليها وقد وضع البصريون أسساً للبحث وقواعد لنقل اللغة فهم أجدر بأن يكونوا أكثر دقة وأعمق جهداً في التحري والبحث"[1].

فالكوفيون جاء منهجهم في مرحلة لاحقة لمنهج البصريين وبالتالي فأخذهم عمـن سكنوا الأمصار والحواضر والأرياف المحيطة بالمدن الكبرى لا بد من تأثرهم بلغة ساكنيها سلباً وإيجاباً، ولعل قول أبي جعفر النحاس في الكوفيين معيباً عليهم أخـذهم عن أهل الحواضر، ومن سكن في محيطها ومن جاور غير العرب، حيـث قـال: "سماع الكوفيين أكثره عن غير الفصحاء"، ومما يثبت أن الكوفيين هم من أخذ عـن الأعراب الذين نزلوا بأطراف مدن العراق الكبرى هو افتخار البصريين عليهم فيمن أخذوا اللغة عنهم.

ومنه ما جاء في الاقتراح: "نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلـة اليرابيـع وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكوامخ "[2]، فلم يأكل الضباب والجرابيـع إلا من أخذ الجوع منه كل مأخذ وهم غالباً أبنـاء الصـحراء المنعـزلين بأنفسـهم المعروفين بشدة بأسهم وغلاظة طباعهم وأما من يأكلون المخللات والمقبلات فهم من يمتازون برغد العيش وهم غالبا سكنة الحواضر لأنها غالباً ما تتـوافر فيهـا هـذه الأطعمة، ويفصل القول في هذا الأمر رمضان عبد التواب حيث يقول: "ومعلوم أن هذه الآراء كلها هي آراء البصريين الذين يختلفون عن الكوفين في مـنهج البحـث والمقياس الذي يضع أساساً للأخذ عن العرب فقد اختار البصريرون قبائـل معينـة للأخذ عنها وتركوا ما عداها محتجبين بفساد لغاتها وكانوا يسمون لغات هذه القبائل باللغات الشاذة التي لا يعمل بها أما الكوفيون فإنهم يوثقون كل العرب على السـواء ويعدون كل ما جاء عنهم حجة فيعتدون بأقوالهم ويؤسسون عليها نحوهم وقواعدهم".

---

(1)السيد عبد الرحمن ، مدرسة البصرة : نشأتها وتطورها دار المعـارف ، القـاهرة، ط1 ، د.ت ، ص152-153.

(2)النحاس ، احمد بن محمد إسماعيل ، ت338 ، إعراب القرآن ، تحقيـق زهيـر غـازي ، بغـداد ، د.ت ، ص3/60 .

ويدعم ما جاء به رمضان عبد التواب ما قالته خديجة الحديثي: "أما الكوفيون فقد اعتمدوا على القبائل التي اعتمد عليها البصريون واعتمدوا على لغات أخرى أبـى البصريون الاستشهاد بها"[1]، إذن لعب منهج النحاة وخاصة البصريين دوراً رئيسـاً في وجود مصطلحات الطعن وخاصة القلة والندرة والشذوذ، وذلك لعدم شمول جميع قبائل العرب أو أغلبها في عملية جمع اللغة وهذا ما أكده رمضان عبد التواب، حيث قال: "وكانوا يسمون لغات هذه القبائل شاذة"[2]، أي القبائل التي رفضوا الاحتجـاج بلاغتها، واحتج بها الكوفيون

ولم يكتفِ النحاة واللغويون بالرحلة إلى البادية لسماع اللغة من أبنائها بل هنـاك من وفد من أعراب البادية إلى البصرة أو الكوفة فيتلقفه المهتمون باللغة من نحـاة ولغويين يسمعوا منه ما يحفظ من شعر ونثر، وكانوا حريصين على أن يكون ممـن عرفوا بالثقة وسلامة السليقة، ولكني ألحظ أمراً غريباً في منهج النحاة هنـا وهـو نقص في مدى الحرص على سلامة اللغة إذ أن الفرد سواء أكان شاعراً أو حافظـاً للنثر والشعر عرضة للتأثر بلسان المجتمع الذي يدخله فيتعامل معه أو يعيش معـه ذلك أن الأمر الطبيعي أن يتبع الفرد الجماعة في لسانه وسلوكه وليس الجماعة تتبع الفرد في سلوكها ولسانها فكيف يقبلون لغة عربي دخل البصرة وعاش فيها وترفض لغة قبيلة بأسرها لأنها سكنت أطراف الجزيرة، وقد تكون تأثرت بلسان غيرها مـن الأمم المجاورة.

وعلى هذا الأساس أخرجت أكثر من عشر قبائل عربية من دائرة الاحتجاج بحجة مجاورتها لغير العرب، وكان أبو عمرو بن العلاء حريصاً على عدم الأخـذ عـن هؤلاء الأعراب القادمين إلى حواضر العراق أما جمهور النحاة فقد أبـاحوا الأخـذ عنهم[3].

ومما يؤيد ذلك ما نراه من اعتمادهم اعتماداً واضحاً على لغة قريش وهـم أهـل حاضرة مكة، وهي الحاضرة الأقدم والأشهر في جزيرة العرب بما لها مـن قيمـة

---

(1)الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، ص81.

(2)عبد التواب، فصول في فقه اللغة ، ص107.

(3) السيوطي، الاقتراح ، ص19.

دينية واقتصادية وسياسية، وقد تأكد دخول غير العرب إليها والإقامة فيها ومع ذلك لم يخشَ العلماء من تأثر سليقة أهلها بلحن من وفد إليها لأن من دخل إلى أرض قوم ورضي الإقامة فيها كان عليه تعلم لغتهم ومخاطبتهم بها وليس عليهم تعلم لغته ثـم أن لغة قريش كانت تمثل صفوة لهجات العرب لأن مكة سوق أدبهم وتجارتهم وبيتها العتيق محج أفئدتهم، ومما تقدم نرى أنه ليس غريباً ظهور مصطلحات طعن كالقلـة والندرة والشذوذ وذلك لأن السبب في ظهورها منهج النحاة في أصل السماع وعـدم شمول قبائل اللغة ونقص الاستقصاء داخل القبيلة الواحدة.

ثانياً: منهج النحاة في أصل القياس:

لقد لعب منهج النحاة في اعتمادهم أصل القياس وسيلة لتقعيد قواعد النحـو دوراً مهماً في خلق مصطلحات الطعن وخاصة مصطلحات الرداءة والضعف والقبح وهي المصطلحات التي تدل على ضعف اللغة وقصورها في نظر النحاة عـن اعتمادهـا كلغة يقاس عليها فروع أخرى ولما كان القياس يعد الأصل الثاني من أصول النحو العربي بعد أصل السماع قد تبين في الصفحات السابقة اختلاف مناهج النحـاة فـي سماع اللغة حيث حرص البصريون على اعتماد قبائل عربية لم تخالط غيرها مـن الأمم وعلى قلتها فقد كان البصريون أكثر دقة من نظرائهم الكوفيين[1]، وأن مـنهج الكوفيين اتسم بالتوسعة عن العرب [2]، وبالتالي فإن امتداد الخلاف إلى منهجهم في القياس أمر طبيعي لأنه يعد نتيجة طبيعية للخلاف في منهج السماع إذا مـا بسـطّنا مفهوم القياس بشكل عام فقلنا أنه قياس غير مسموع على مسموع، أو كما جاء فـي لمع الأدلة: "هو حمل فرع على أصل لعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع"[3]، وقد بدأ القياس في النحو في مرحلة لاحقة لمرحلة سماع اللغة، وجمعها وأغلب الظن أنه يبدأ بعبد ا بن أبي إسحق حيث حدد منهج البحث في قياس الظواهر اللغوية فكـان اعتماده على الكثير المطرد ووصف ما خالف المطرد والكثير بأنه من الشواذ التـي لا يعول عليها، وما يدل على ذلك إجابته لمن سأله: هل يقول أحـد الصـويق؟ أي

---

(1) أنظر : الافغاني سعيد ، المدرسة البصرية ، ص32.

(2) أنظر : عيد، من تاريخ النحو ، ص73

(3)الانباري ، لمع الأدلة ، ص93

السويق فأجابه نعم، ثم قال لسائله "وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطّـرد وينقاس"[1]، وكذلك قيل في حقه أنه "أول من بعج النحو ومد القيـاس والعلـل"[2]، ويظهر مما سبق أن عبد ا بن أبي إسحق هو أول من حدد منهج القيـاس، وذلـك باعتماده المطرد من الظواهر والشائع منها كأصل تقاس عليه الفروع واعتبر هـذا المنهج الطريق القويم للقياس ولا يجوز مخالفته ولذلك تعرض للفرزدق لأنه خـالف القواعد المطردة في اللغة، وقصته مع الفرزدق شهيرة في كتب النحو إذ انتهى الأمر بينهما بأن هجاه الفرزدق ، وعلى نهجه سار من بعده يقيسون على الظواهر الشائعة المطردة حيث تشددوا في هذا المنهج وهو القياس على الأكثر والأغلب ولا يجـوز الخروج على تلك القواعد أو مخالفتها إلا أن الخليل بن أحمد الفراهيدي يعد مؤسس أصل القياس وضابط منهجه مع أنه سار على نهج عبد ا بن أبي إسحق وعيسـى بن عمر، وتأثر بمنهجه في القياس على المطرد وترك الشاذ، حتى قيل في حقه أنه: "الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله"[3]، إلا أن أهم ما يميـز منهجه عمن سبقه أنه وتلميذه سيبويه لم يكتفيا بقياس ما سمعوه من العرب على مـا تكلمت به العرب ، وثبتت قاعدته بل تجاوزا ذلك إلى افتراض مسائل لغوية لم تتكلم بها العرب ثم قياسها، وهم بذلك متأثرون بالمذاهب الفقهية التي تقيس مسائل فقهيـة يحتمل ورودها فتقاس على ما صح وثبت في الكتاب والسنة، إلا أن منهج الخليـل وسيبويه في القياس مستمد من منهجهم في السماع إذ قاسوا علـى كـلام العـرب الموثوق بعربيتهم، واستثنوا ما كان قليلاً أو شاذاً وإن عرضوا إليه بالتحليل والتأويل إلا أن ذلك لا يشكل علامة فاصلة في منهجهم في القياس وفي ذلك يقول سـيبويه: ولو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتهم تقوله لم يلتفت إليه.

إذن كان منهج البصريين في القياس هو اعتمادهم على الكثير والأغلب، ويؤكـد ذلك ما جاءت به خديجة الحديثي عن سيبويه: "فإنماهذا الأقل نـوادر تحفـظ عـن

---

(1) أنظر: عبابنه، الخليل بن أحمد وجهوده في النحو ، دار الفكر ، عمان ، ط1 ، 1984 ، ص60

(2) السيوطي ، لمع الأدلة ، ص47.

(3) الانباري ، نزهة الالباء ، ص27

العرب ولا يقاس عليها ولكن الأكثر يقاس عليه"[1].

ونخلص مما سبق أن اتفاق منهج البصريين في أصلي السماع والقياس واعتمادهم على القياس على اللغة الكثيرة الغالبة التي سمعت عن عرب موثوق بعربيتهم جعلهم أكثر دقة وأكثر قرباً إلى ضبط قواعد النحو والصرف، وابتعدوا به عن الاضطراب والخلط على عكس منهج نظرائهم الكوفيين الذين اعتمـدوا علـى القليـل والشـاذ والمبتور كما اعتمدوا على الكثير وبذلك اضطرب قياسهم وكثر فيه الخلط وتشعبت القواعد نتيجة لاضطراب منهجهم، وهذا ما عابه عليهم نظراؤهم البصريون حيـث جاء في الاقتراح: إن سماع البصريين كان أدق وذلك لاعتمادهم على قبائل بعينهـا فجمعوا لغاتها وقاسوا على ما كثر واطّرد ولم يقيسوا على ما قل وشـذ عـن تلـك الكثرة في حين أن الكوفيين اعتنوا بكل ما سمعوه وقاسوا على الشاذ[2]، فـالكوفيون توسعوا في القياس على لغات العرب فصيحها وشاذها واعتدوا بها إيما اعتداد وهذا ما نلمحه عند إمامهم الكسائي حيث عد أن النحو كله قياس، وفي ذلك يقول:

إنمـــا النحــــو قيـــاس يتبع   وبــــه فــــي كــل أمر ينتفع

وقيل في حقه أيضاً: "إن الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجـوز مـن الخطـأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه حتى أفسد النحو"[3].

ولذلك قال فيه اليزيدي:

كنا نقيس النحــو فيمـــا مضى   علـــى لســـان العرب الأول

فجاءنـــا قــــــوم يقيســـونه   علـى لـــغة اشياخ قطر بل

فكلهـم يعمـل فـــي نقـض ما   بــــه يصـاب الحـق لا يأتلي

إن الكسائــــي وأصحابه   يرقـــون بالنحـــو إلى أسفل

ففخر البصريون على نظرائهم الكوفيين واضح وذلك في أنهم يقيسون على لغـة العرب أصحاب الفصاحة الموثوق بهم في حين يعاب على الكوفيين أخذهم لغة غير

---

(1)الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص260.

(2) القفطي، جمال الدين أبو الحسن بن يوسف ، ت 646 ، د.ط ، القاهرة ، 1950 ، 267/2.

(3)الحموي، معجم الأدباء: 182/13.

الموثوق بهم والقياس عليها حتى انحطوا بالنحو من عليائه إلى أسفل درجة، ولـذلك دخله الخلط والاضطراب.

ولقياس الكوفيين على الشاذ من قليل ونادر وقبيح ورديء وغير ذلـك ظهـرت مصطلحات الطعن، وخاصة الرديء منها والقبيح والضـعيف، وذلـك لأن القليـل والنادر غالباً ما يظهر في أصل السماع أي أن منهج النحـاة فـي السـماع خلـق مصطلحات القلة والندرة، وذلك لأن جمع اللغة نظر إليه من وجهة الكثـرة والقلـة والشيوع وعدمه، في حين أن القياس اعتمد على ما تم تصفيته من المسموع فما كان كثيراً ومطرداً اعتمد كأصل وقيس عليه وهذا منهج البصريين عموماً أما الكوفيـون فقد قاسوا على القليل والنادر والشاذ، كما قاسوا على الكثير والمطّرد والشائع [1].

وبالتالي فالقياس على النادر والقليل والشاذ أظهر قاعدة شاذة عن القاعدة المطردة التي بنيت على الكثير والغالب، وبالتالي فإن ما قيس على الشاذ يعد شاذاً وما قـيس على القليل يبقى شيوعه قليلا ونتيجة لهذا المنهج في القياس ظهـرت مصـطلحات تخص منهج القياس وهي الرديئة والقبيحة والضعيفة والشنعاء، وذلك لأن وصـف الظواهر بهذه الأوصاف كان يفيد الرداءة والقبح والضعف في القياس.

إن قياس الظاهرة على ظاهرة قليلة شاذة يعد في نظر النحاة رديئـاً أو قبيحـاً أو ضعيفاً، حيث أطلقت هذه المصطلحات على ظواهر لغوية يقبح ويضعف اعتمادهـا كأصل يقاس عليه أو قياس ظواهر قبيحة على ظـواهر شـاذة، فتوصـف بهـذه الأوصاف.

ولذا أقول أن منهج النحاة في القياس وخاصة منهج الكوفيين لعب دوراً بارزاً في ظهور مصطلحات الطعن كما لعب منهجهم في السماع كذلك دوراً مهماً في ظهـور هذه المصطلحات، والحقيقة أن منهج السماع هو الذي اعتمد عليـه فـي القيـاس، فالمنهج في كلا الأصلين واحد فالبصريون يعتمدون على الموثوق والكثير والجيـد في السماع والقياس والكوفيون يعتمدون على الكثير والقليـل الشـاذ فـي السـماع والقياس أيضاً إلا أن منهج النحاة في السماع أسهم في ظهـور مصـطلحات القلـة

---

(1) أنظر : الحموز، الكوفيون والمنهج الوصفي ، ص27.

والندرة وخلق القياس مصطلحات القبح والرداءة والضعف لأنها تعني القبح والرداء والضعف في القياس.

ثالثاً: منهج النحاة واللغويين والرواة في الاستشهاد باللغة:

لقد لعب منهج النحاة في أصلي السماع والقياس دوراً مهماً في خلق مصطلحات الطعن مكما اتضح في الصفحات السابقة، إلا أن منهج النحاة لم يقف عند هذين الأصلين فحسب بل نجد أن منهجهم في الاستشهاد باللغة لعب دورا مهما في إيجاد هذه المصطلحات وهذا ما أكده كثير من الدارسين المحدثين، وذلك أن منهج النحاة قد اعتمد واستشهد باللغة المنقولة عن العرب شعرها ونثرها حيث خلطوا بين الشعر والنثر على الرغم من الفروق التي تفصل الشعر عن النثر في قوة السبك وعلو الفصاحة أو دنوها، وقد أدى خلطهم بين مستويات اللغة المختلفة إلى اضطراب في قواعد النحو وتشويش قياسهم [1] وقد اعتمد النحاة واللغويون على كلام العرب الموثوق بعربيتهم من شعر أو نثر اعتقاداً منهم أن كل ما ورد عن العرب فصيح مشهور وجيد مقبول وذلك من حيث قدروا أنهم يتكلمون "بالسليقة اللغوية"[2] وبما أن هذه السليقة بقيت سليمة من الاختلاط بغيرها فكل ما جاءت به عربي فصيح، وهذا ما فسره الدكتور علي أبو المكارم الذي رد السبب في اعتمادهم على مستويات لغوية مختلفة إلى قصور فهم النحاة واللغويين لمعنى السليقة اللغوية، حيث قال: "وتصور النحاة اللغة على هذا الحد يمتد بصورة حتمية عن فكرة ثابتة في يقينهم لم يتح لهم أن يناقشوها ومن ثم لم يتيسير لهم أن يتبينوا زيفها، وهي فكرتهم الخاصة عن السليقة اللغوية"، فقد ظنوا أنه ما دامت اللغة العربية سليقة عند العرب فمن الطبيعي أن يكون كل الكلام لكل عربي خالص العروبة غير متأثر بعوامل أجنبية عربياً، أي متسماً بالظواهر والخصائص التي تميز الفصحى عن غيرها، وقد بنوا فكرتهم هذه على تفسيرهم الخاطئ لمفهوم "السليقة" هذا التفسير الذي يربطون فيه بينها وبين الدم

---

(1) أنظر : عيد، محمد، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر ، عالم الكتب ، القاهرة ، د. ت . ط ، ص92-95.

(2) أنظر : علامة طلال، نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة ، دار الفكر ، بيروت ، ط1 ، 1992 ، ص35، أبو المكارم، أصول التفكير النحوي ، ص52.

والجنس ويردونها إليهما لا إلى الدربه والمران والمعاناة. وحسبوا أنه ما دام العربي خالصاً من الاختلاط بغير العرب ، والحياة العربية بريئة من شوائب العجمة فمـن المحتم أن يكون النشاط اللغوي الذي يصدر عن هؤلاء البشر في هـذه الظـروف عربياً صحيحاً فصيحاً يستوي في صحته الصبيان، والأغرار والشيوخ المخرفـون والمجانين والنساء مع غيرهم من الفنانين والشعراء ذوي القـدرة علـى ممارسـة الإنتاج الفني الرفيع إذ أن صفة السليقة مشتركة بينهم جميعاً، وهي تقضي أن يكون كلامهم فصيحاً سليماً من الخطأ معتمداً في ميادين البحـث اللغـوي علـى تعـدد مستوياتها واختلاف مناهجها، وفي المقدمة منها مستوى التركيب والتحليل النحـوي له"(1).

وأفهم من قول الكتور أبو المكارم السابق أن منهج النحاة واللغويين قد اعتمد على جمع مستويات اللغة المختلفة من أفواه أصحابها شعراً ونثراً، وكأنني بالدكتور أبـو المكارم يرى أن الأصل أن يفرق النحاة واللغويين بين مستوى الشعر والنثر، أو بين لغة الشعر والنثر كالخطب والوصايا والأمثال من ناحية وبين لغة عامة المجتمع ذلك أن كلامهم ليس موحداً وليس متصفاً بالقوة والجزالة والرصانة، وقد فسر الـدكتور أبو المكارم سبب خلط وجمع اللغة بمستوياتها المختلفة إلى اعتماد النحاة على فكرة "السليقة اللغوية" إذ بين أن فهم النحاة لمسألة السليقة لم يكن فهماً كاملاً أو جيداً مـن حيث قدر النحاة واللغويون أنه ما دام العربي يتكلم عن سليقة، وأنه منعزل بنفسـه غير متأثر بغيره فلا بد أن تكون لغته عربية خالصة عالية في مسـتواها الأدبـي، حيث ردوا السليقة كما أشار الدكتور إلى الدم والقبيلة ولم يردوها إلى ما يجـب أن ترد إليه وهو المران والمعاناة.

ولذلك جمعوا الشعر وإلى جانبه النثر بمستوياته المختلفة، وسمعوا من الفرد كمـا سمعوا من الجماعة وهذا ما نلمحه عن الأصمعي حيث يسمع من المـرأة والطفـل والشيخ، وكذلك من الجماعة، وهذا ما أشار إليه الدكتور أن المجنون والشيخ الـذي بلغ ما بلغ من العمر والصبي والمرأة كلهم يتكلم عن سـليقة وسـجية ولكـن هـل

---

(1)أبو المكارم، أصول التفكير النحوي ، ص159-160.

يتساوون في مستوى لغتهم مع لغة الشعر الذي يمثل صفوة كلام العرب، وعصارة لهجاتها وله من الدواعي والمقومات ما له والتي تدفع أصحابه إلى أن يرتقوا به إلى درجة عالية راقية ذلك أنه الأحب إلى القلوب ولا يصدر إلا عن موهبة وبه يتكسب أصحابه ويتنافسون فيما بينهم، فهم حريصون كل الحرص أن يكون شعرهم على درجة عالية من الفصاحة، وهذا ما لا يتوفر في الكلام اليومي الذي به تواصل أفراد القبلية فيما بينهم فهم غير مهتمين بالجودة والرصانة وجودة السبك، بقدر ما ينصرف اهتمامهم إلى قضاء أمورهم والتفاهم مع بعضهم البعض داخل قبائلهم وبيئاتهم المحلية، وهذا الكلام مؤكد أنه سيكون أقل مستوى من الشعر وقضايا النثر الأخرى التي توجه إلى جمهور كالخطب والأمثال والوصايا.

وهذا ما نلمسه في حياتنا اليومية، في عصرنا هذا، وذلك أننا في عملنا أو في مناسبات عامة نحرص على أن تكون لغتنا الخاصة موحدة مفهومة تذوب فيها خصائص اللهجة وإذا ما عدنا إلى بيئاتنا وقبائلنا وجدناه أسهل علينا وأقرب إلى نفوسنا التحدث بلغتنا الخاصة ولهجتنا المحلية وأظن أن خلطهم بين مستويات اللغة قد لعب دوراً مهماً، وذلك أنه جمع لغة الخاصة وإلى جانبها لغة العامة مع سعة الفرق بين المستويين، فلما جاءوا لاستقراء الأمثلة والشواهد ظهرت لديهم مستويات لغوية عالية ومستويات أقل منها جودة، فوسم الجيد القوي بصفات الجزالة والقوة، كالفصيحة والمشهورة والكثيرة ووصف المستوى الأقل بالشاذ والقبيح والرديء.

وما يؤكد ما ذهب إليه الدكتور علي أبو المكارم أننا نجد أكثر مصطلحات الطعن وصفت بها المسائل النثرية أو الكلام المنثور وأن أغلب هذه الطعون قد وجهت إلى قضايا لهجية قبلية ضيقة [1] وقد أدى خلطهم بين هذه المستويات إلى ظهور التشويش والاضطراب في القاعدة النحوية والصرفية، وقد أكد ابن رشيق أن ما ضاع وفقد من النثر أضعاف ما ضاع وفقد من الشعر، حيث قال: ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون، فلم يحفظ من المنثور عشره ولا ضاع من الموزون عشره"[2]، نعم إن طبيعة الشعر تساعد وتسهل عملية

---

(1) أنظر : بوبو، في فقه اللغة العربية ، ص33.

(2) أنظر : ابن رشيق، العمده في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، ص20/1

حفظه فالناس لسماعه أميل ولحفظه أسرع لما يحمله مـن صـور وعاطفـة ووزن مقارنة مع المنثور الذي يصعب حفظه وبالتالي يسهل فقدانه فوجدوا أن النثر مقارنة مع الشعر قليل، فلما بنوا القاعدة على الشعر، وعلى النثر وجدوا أن هنـاك بعـض الشواهد في لغة النثر قليلة وضعيفة، أو يقبح قياسها أو الاعتماد عليها، كما وجـدوا بعض شواهد الشعر قليلة أيضاً ولكن ما وصف بهذه الأوصاف من الشـعر قليـل مقارنة مع ما وصف بها من النثر، إلا أن الشعر موطن الضرورة مع كونه يمثـل الدرجة العليا من الفكر الأدبي عند العرب، إلا أن ذلك لجأ إليه العربي مع معرفتـه بالجيد، وقد عاب عليهم أصحاب المنهج الوصفي خلطهـم بـين مسـتويات اللغـة وإغفالهم أن كل كلام له نظامه الخاص قائلين بضرورة دراسة اللغة كـل مسـتوى على حدة؛ لأن له من الخصائص ما يفصله عن المستوى الآخر، أي أن لغة عامـة الشعب تختلف بخصائصها عن لغة خاصة كالشعراء والخطباء. وأصحاب المواهب والملكات الأدبية وفي ذلك يقول الدكتور مهدي المخزومي: "ولنـا علـى الكـوفيين والبصريين مآخذ ذلك أنهم لم يحاولوا الفصل بين الشعر والنثر في تقعيدهم القواعد، حتى كانوا يتشبثون في كثير من الأحيان بأبيات من الشعر في تصـحيح قاعـدة أو تأييد أصل مع أن الاقتصار على الشعر وحده خطوة متعثرة فـي أسـلوب عربـي فلشعر لغته الخاصة"(1)، والدكتور مهدي المخزومي يسجل على علماء النحو مأخذاً أنهم لم يحاولوا الفصل بين الشعر والنثر مفضلين خصوصية الشعر على أنه يخص أصحاب المواهب والملكات الأدبية العالية، وبالتالي علت لغته وسمت قيمته، وهـذا الخلط كثيراً ما أدى إلى التشعب وظهور الضرورات والشاذ.

ويعرض عبده الراجحي لخلط النحاة واللغويين بين مستويات اللغة متناسـين إن لكل فن خصوصيته، وهي وجهة نظر الوصفيين الذين يـرون أن اللغـة يجـب أن تدرس وفق مستوياتها المختلفة وكل مستوى يجب أن يدرس بمعزل عن المسـتوى الآخر لأن لكل مستوى من الشعر والنثر خصوصية، وفي ذلك يقول الراجحي: "وإن الشعر على وجه الخصوص له نظامه الذي يختلف عن نظام غيره مـن مسـتويات

---

(1)المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، القاهرة ، مكتبة الحلبي ، ط2 ، 1958 ص332 .

اللغة الأدبية. وقصر الدرس النحوي على هذا المستوى أفضى بهم إلى وضع قواعد العربية على أساس من النصوص المختارة مما أبعدهم عن الاستعمال الشائع في هذه اللغة، ولم يكن مناص من أن يواجهوا نصوصاً من هذا المستوى الأدبي تخالف ما وضعوه من قواعد فاضطروا إلى اللجوء إلى الضرورة أو الشذوذ، بل وضع نصوص تسند هذه الأحكام"[1].

ونلمح قول الدكتور الراجحي السابق أنه قرر أن النحاة قد قصروا الدرس النحوي على مستوى أدبي معين وهو الشعر، وهذا الأمر غير صحيح، ذلك أن النحاة في تقعيدهم للقواعد قد اعتمدوا على الشعر والنثر على حد سواء، وهذا ما يعيبه عليهم أصحاب المنهج الوصفي ذلك أنهم لم يفصلوا بين هذه المستويات والمسألة الأخرى أن النحاة قد لجأوا لتفسير بعض النصوص المخالفة للقاعدة بوضع نصوص لم تقلها العرب لتسند قواعدهم التي قصرت لغة العرب على أسنادها أو دعمها.

وقد فصل القول في ذلك الدكتور تمام حسان حيث رد دعوة الوصفيين الذين يدفعون إلى أن تدرس مستويات اللغة بمعزل عن بعضها البعض، وذلك لما لكل مستوى من خصوصية، وذلك بقوله:" أن للشعر لغته الخاصة التي تسعى إلى تحقيق الغايات الجمالية أول ما تسعى ولو كان ذلك على حساب عرفية الاستعمال وصحة التركيب بحسب القواعد فهذه اللغة تتسم بالضرائر الشعرية، كما تتصف بالترخص في القرائن اللفظية، ولهذا لا ينبغي أن نرى لغة الشعر نموذجاً للاستعمال العربي لأنه إذا كان المقصود بإنشاء النحو وصف النموذج العادي الذي تتمثل فيه اللغة العربية الفصحى فإن لغة الشعر بما نسبناه إليها من خصوصية البناء والتركيب والضرائر والرخص تقصر دون تمثيل اللغة الفصحى تمثيلاً كاملاً مقبولاً حتى مع التسليم بأن تكون اللغة التي يستنبط منها النحو هي اللغة الأدبية دون غيرها على عكس ما يقول به المنهج الحديث، وهذه الخصائص التركيبية التي تمنح الشاعر قدراً من الحرية التي تمتع بها غيره في تركيب الجمع وضعت النحاة أمام المسموع من الشعر بصورته التي لا تلتزم التزاماً تاماً بغير المعايير الجمالية فساعد ذلك على

---

(1)الراجحي، عبده: النحو العربي والدرس الحديث، بحث ومنهج، بيروت، د.ت ، ط6 ، 1987، ص48-49.

نشاة الخلاف بين النحاة حول رد النصوص الشعرية إلى الأصول النحوية، وعنـدما يعجز النحاة عن التوفيق بين الشعر والنحو يعترفون بالضرورة والرخصة"[1].

ففي نظر الدكتور تمام حسان أن الشعر بصورته الجمالية لا يمثل اللغة العربيـة الفصحى تمثيلاً كاملاً ذلك أن الشعر لا يلتزم التزاماً كاملاً بصحة التركيب وبعرف الاستعمال فهو موطن الضرائر والرخص، وذلك لتحقيق المسـتوى الجمـالي مـن القصيدة فهو في نظر الدكتور تمام حسان لا يلتزم التزاماً تاماً، إلا بتحقيق المستوى الجمالي لأن المستوى الجمالي هو الغاية المنشودة في الشعر، ومن هنا لعب الشـعر دوراً مهماً في الخلاف النحوي وذلك في محاولتهم في تفسـير الضـرورات التـي فرضت على عرف الاستعمال أو القاعدة النحوية فالاعتماد على الشعر وحـده فـي بناء القاعدة لا يحقق الغاية لما فيه من خصوصية تبـيح للشـاعر الخـروج علـى المألوف ومخالفة القاعدة ولكنني أرى أن الدكتور تمام حسان قد أكد على أن تبنـى القواعد على أساس اللغة الأدبية حيث قال: "مع التسليم بأن تكون اللغة التي يستنبط منها النحو هي اللغة الأدبية دون غيرها".

ونحن نعلم أن اللغة الأدبية خير ما يمثلها الشعر ذلك أن الشعر يصدر عن موهبة ومران ثم أنه يمثل اللغة العالية الموحدة التي تذوب فيها الخصائص اللهجية إلا مـا ندر وقل،كما يمثلها من النثر الخطب والأمثال والوصايا، وهي لا تصدر إلا عمـن خبر اللغة وعرف ومواطن القوة فيها وكان خبيراً بفن القول ومدى تأثيره وذلك كما قال الدكتور علي أبو المكارم في أنهم خلطوا بين مستويات النثر معتقدين أن كل ما سمعوه أو نقلوه عن العرب صدر عن سليقة، وفهم أن هذه السليقة صحيحة عربيـة طالما أنها تصدر عن عربي لم يختلط بغيره دون الأخذ بعين الاعتبار قـدرة هـذا العربي في عقله وجهاز نطقه، وعمره، إذا كان شيخ مسن أوصبي صغير وكل مـا في الأمر أن المأخذ الذي أخذه المحدثون على النحاة هو خلطهم بين اللغـة الأدبيـة ممثلة بالشعر والنثر من جهة واللهجات المحلية الخاصة ولغة الأفراد على اخـتلاف قدراتهم وظروف حياتهم ونقل هذه اللغات جميعها واعتمادها كأساس لتقعيد القواعد.

---

(1)حسان، تمام ، ألأصول في النحو ، د. ط ، القاهرة ، 1982، ص103 .

ومن هنا ظهر الشاذ والقبيح والقليل وغيرها من المصطلحات، وقد لعب اللغويون والرواة دوراً مهماً في هذا الأمر، وهو نقلهم اللغة بمتسوياتها المختلفـة واللهجـات المحلية ومنهجم في نقل هذه اللغات جيدها وشاذها أسهم في وجود هذه المصطلحات، إذ أن بعض اللغويين قد اتخذ لنفسه في جمع اللغة منهجاً سليماً حيث جمـع الكثيـر الشائع وطرح الشاذ المخالف ومنهم الأصمعي حيث جاء في المزهر، قال أبو حاتم: "كان الأصمعي يقول أفصح اللغات ويلغي ما سواها وأبو زيد يجعل الشاذ والفصيح واحداً فيجيز كل شيء قيل"[1]، ومثل لذلك أن الأصـمعي يقـول: حزننـي الأمـر يحزنني" بضم ياء المضارع، ولا يجيز أحزنني وقال أبو حاتم وهمـا جـائزان لأن القراء قرؤوا "لا يحزنهما الفزع الأكبر"، و"لا يحزنهم" جميعاً بفتح الياء وضمها[2].

ومن الأسباب التي أدت إلى ظهور مثل هذه المصطلحات ما يرجع إلـى طبيعـة اللغة في كونها كائناً حياً تتطور وتواكب مراحل الحياة المختلفة وتتأثر سلباً وإيجاباً بطبيعة حياة المجتمع الذي ينطق بها ويستخدمها لغة لـه ووسـيلة لنقـل أفكـاره ومشاعره إلى المحيطين به والذين يتعامل معهم في حياته اليومية، وخير ما يمثـل هذه المسألة العلامة ابن جني، وذلك في حديثه عن ظاهرة تداخل اللغات ، ومن هذه الأسباب الهجر والاستغناء الذي سيأتي الحديث عنهما لاحقا.

تداخل اللغات:

لقد لعب تداخل اللغات بعضها مع بعض دوراً مهماً في ظهور هذه المصـطلحات ذلك أن اللغة تُعد كائناً حياً متطوراً يؤثر ويتأثر بمن حوله أخـذاً وعطـاء، وهـذا المصطلح ورد عن ابن جني وقد فصل القول فيه في كتابه الخصائص، وهو بمعناه العام يعني استخدام العربي لغة غيره حيث يلجأ إلى استعمال لهجة غيره حتى إذا ما نقلها إلى قبيلته ومجتمعه وأدرجها في حديثه كانت غريبة عن مجتمعه الذي لم يألفها ضمن سنن كلامه وسمته فيطلق عليها حينئذ، أنها شاذة أو غريبة أو قليلـة، ولكـي يتضح هذا الأمر أورد ما قاله ابن جني في هذا الباب: "اعلم أن هذا موضع قد دعـا

---

(1) السيوطي ، المزهر في علوم اللغة ، ص185.

(2) المصدر نفسه ، ص185.

أقواماً ضعف نظرهم وخفّت إلى تلقي ظاهر هذه اللغة أفهامهم، إن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم وادعوا أنها موضوعة في أصل اللغة على ما سمعوه بأخرة من أصحابها، وأنسوا ما كان ينبغي أن يذكروه وأضاعوا ما كان واجباً أن يحفظوه ، ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على فعل يفعل نحو نعم ينعم ودمت تدوم ومنه تموت وقالوا أيضاً فيما جاء من فَعلَ يفْعل وليس عينه ولا لامه حرفاً حلقياً نحو قلى يقلى، وسلا يسلى، وجبى يجبي، وركن يركن، وقنط يقنط، ومما عدوه شاذاً ما ذكروه من فعل فهو فاعل نحو طهر فهو طاهر، وشعر فهو شاعر وحمض فهو حامض وعقرت المرأة فهي عاقر ولذلك نظائر كثيرة، واعلم أن أكثر ذلك دعامته إنما هو لغات تداخلت"[1].

ويظهر مما تقدم أن ابن جني يعيب على من عد بعض اللغات وخاصة في تصريف الأفعال في حركات عين الماضي والمضارع من الأفعال على أنها شاذة حيث يقول أن قصر فهمهم وضعف نظرهم هو الذي دفعهم إلى عد هذه الأفعال وأبنيتها التي خالفت المألوف المطرد من باب الشذوذ، ويؤكد ابن جني في آخر حديثه السابق قائلاً: "إنما هي لغات تداخلت فتركبت" [2]، أي هناك من سمع لغة غيره واستخدمها وجرت على لسانه بالإضافة إلى استخدامه لغته الأولى التي اكتسبها من بيئته ومجتمعه فظهرت هذه اللغة الدخيلة فيما بعد وخصوصاً في مراحل جمع اللغة، وكانت سمتها أنها تخالف المألوف المطرد أو الكثير الشائع فعدها بعض العلماء من باب الشذوذ.

إلا أن أخذ العربي للغة غيره لم يكن على مستوى وحالٍ واحدة، فالعربي قد يرفض لغة غيره، ولا يدرجها ضمن حديثه فيرفعها ويدعي أنه لا يعرفها، وقد يرضى بها ويتكلم بها وقد فسر ابن جني هذا الأمر على أن قبول العربي للغة غيره قد يكون مع علمه بضعف لغة غيره ولكنه لأسباب خاصة به يلجأ إلى استخدام الأضعف مع معرفته بالأقوى، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في الفصل السابق من أن العربي قد يتعمد الغلط والنطق به لأمر استهواه إلى غلطه، فتقصر عقول وأذهان

---

(1) ابن جني، الخصائص، ص374/1.

(2)المصدر السابق : ص374/1.

العلماء عن فهم هذا الغلط وتوجيهه فيعدونه من باب الشاذ.

وقد بين ابن جني الأحوال التي يكون عليها العرب عند تلقيه لغة غيره، وكيف أسهمت هذه اللغات وتداخلها في خلق وظهور مصطلحات الطعن، وفي ذلك يقول ابن جني "واعلم أن العرب تختلف أحوالها في تلقي الواحد لغة غيره فمنهم من يخف ويسرع إلى قبول ما يسمعه ومنهم من يستعصم فيقيم على لغته البتة، ومنهم من إذا طال تكرر لغته غيره عليه لصقت به ووجدت في كلامه ألا ترى إلى قول رسول الله –صلى الله عليه وسلم- وقد قيل: يا نبي الله، فقال: "لست نبي الله" وذلك أنه عليه الصلاة والسلام أنكر الهمز في اسمه فرده على قائله لأنه لم يدرِ بم سماه فأشفق أن يمسك على ذلك وفيه شيء يتعلق بالشرع"[1]، فالقوم في تلقي لغات بعضهم البعض على حالين أحدهم يتلقف ما سمعه ويسرع إلى أخذه وإدراجه في كلامه، وأحدهم يستعصم ويأبى قبول ما سمعه حرصاً على سلامة لغته ونفهم من قول ابن جني السابق أن العربي لا تدخل لغة غيره مع لغته إلا إذا طال احتكاك اللغتين بعضهما ببعض وهذا ما أفهمه من قوله: ومنهم من إذا طال تكرر لغة غيره عليه لصقت به ووجدت في كلامه"[2]، فتكرار الكلمة وإطالة مدة إقامة العربي في بيئة غيره وسماعه المتكرر للغة غيره يجعلها تلصق به وتصبح جزءاً حقيقياً من لغته، وقد ينكر العربي لغة غيره ولا يقبلها على قرب اللغتين، وهذا ما جاء من إنكار أبو زيد كلمة النطع: في معنى مبناه بفتح النون وتشديدها حيث قال لا أعرفها ولما غير حديثه أبو عبد الله فقال: النطع: قال أبو زيد: نعم، وهذا ما قاله ابن جني: "فسأل أبو زيد أبا عبد الله عن قول النابغة الذبياني "على ظهر مبناه" فقال أبو عبد الله، النطع، فقال أبو زيد: لا أعرفه، فقال: النِطع: فقال أبو زيد، نعم، أفلا تراه أنكر عليه لغته على قرب بينهما"[3]، ومما تقدم نرى أن الفرق بين اللغتين فرق يسير وقريب ومع هذا القرب بين اللغتين إلا أن أبو زيد أنكر على صاحبه لغته.

ونلمح كذلك عند ابن جني أن السليقة والعادة اللغوية تملي على صاحبها أن لا

---

(1) ابن جني ، الخصائص ،383/1 .

(2) المصدر نفسه ، 383/1.

(3) المصدر نفسه ، 384/1.

يتحول عن لغته التي اعتادها ومما يؤكد هذا الحديث الذي أورده ابن جني والذي جرى بين أعرابي وأبي حاتم في قراءة "طوبى لهم وحسن مآب" حيث أسر الأعرابي على لغته مع محاولة أبي حاتم تصويب لغته وهو أمر يدعو إلى الفكاهة، حيث جاء في الخصائص: "عن أبي حاتم قال قرأ أعرابي علي بالحرم: "طيبى لهم وحسن مآب" فقلت: طوبى، فقال: طيبى، فقلت: طوبى، فقال: طيبى، فلما طال علي قلت: طوطو، فقال: طي طي، أفلا ترى استعصام هذا الأعرابي بلغته وتركه متابعة أبي حاتم"[1]، فإصرار العربي على لغته وتفضيله إياها على غيرها، يمثل ما له من أحوال تقبل العربي للغة غيره، إلا أن ما يلفت الانتباه في مسألة تداخل اللغات أن العربي ينكر لغة غيره ثم يلجأ إليها ويستعملها على إقراره بضعفها، فتدرج ضمن لغته، وهكذا نلمح في لغة العربي لغتين أحداهما قوية فصيحة والأخرى شاذة وأقل، وهذا ما جاء به ابن جني في الخصائص، ومنه "سؤال أبي عمرو أبا خيرة عن نصب (عرقاتهم)، فنصب أبو خيرة التاء من عرقاته"، فقال له أبو عمر: هيهات أبا خيرة: لان جلدك!، وذلك أن أبا عمرو استضعف النصب بعدما كان سمعها منه بالجر، قال ثم رواها فيما بعد أبو عمرو بالنصب والجر، فإما أن يكون سمع النصب من غير أبي خيره عمن يرضى عربيته، وأما أن يكون قوى في نفسه ما سمعه من أبي خيرة من نصبها، ويجوز أيضاً أن يكون أقام الضعف في نفسه فحكى النصب على اعتقاده ضعفه، وذلك أن الأعرابي قد ينطق بالكلمة يعتقد أن غيرها أقوى في نفسه منها ألا ترى أن أبا العباس حكى عن عمارة أنه كان يقرأ "ولا الليل سابق النهار" بالنصب، قال أبو العباس: فقلت له ما أردت؟ قال: سابقَ النهار" فقلت له: فهلا قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن؛ أي أثقل، فالعربي قد يرفض لغة غيره للوهلة الأولى، ولكنه إذا فهم منطلق ضعفها وقارنها مع لغته فقد تملي عليه بعض المواقف أن يقدم الضعيف ويستعمله مع معرفته بالقوي فهذه سنة معروفة عند العرب، وهي أن يتعمد أحدهم ترك القوي الجيد ويعمد إلى النطق بما هو أقل منه، وما ذاك إلا لأمور تدور في نفسه ثم يأتي من يتلقى اللغتين، ذلك في مرحلة لاحقة للمرحلة التي

---

(1)ابن جني، المصدر السابق، 384/1.

تحدث بها العربي بهاتين اللغتين، فيجد أن أحدهما أقرب إلى الفصاحة، وذلك باطّرادها وسعة انتشارها على ألسنة المتكلمين فيقبل إحداهما ويرد الأخرى، أو يصفها بوصف ينم عن طعنه فيها كالقلة والشذوذ والندرة أو غيرها متناسياً أن هذه اللفظة دخيلة على لغة جديدة لم تكن هي فيها وطرأ استخدامها في لغة قبيلة نتيجة لأدراج أحد شعرائها أو أحد خطبائها في شعره أو خطبه فتلقفها أبناء مجتمعه منه، ولكنها لم تشع وتنتشر على ألسنة أفراد القبيلة شيوع وانتشار اللفظة المقابلة لها فعدت غريبة عن اللغة ووسمت بأنها قليلة أو شاذة أو رديئة.

وهكذا نرى أن تداخل اللغات قد لعب دوراً مهماً في ظهور هذه المصطلحات وأقصد مصطلحات الطعن وأن قصور نظر وفهم بعض علماء اللغة حيث عدوا هذه اللغات ولدت ونشأت في القبيلة أصلاً وانسوا ما قال ابن جني أنها لغات لقبائل أخرى تأثرت بها لغة قبيلة ما.

ظاهرة الاستغناء:

تعد ظاهرة الاستغناء من الظواهر الشائعة في النحو والصرف العربي وتعد صفة تمتاز بها سليقة العربي، إذ تملي عليه سليقته أن يعدل عن استعمال صيغة أو بنية إلى غيرها وذلك عن طبع وسجيه فيه، وقد عرف الدكتور زين الخويسكي ظاهرة الاستغناء فقال: "وهي تعني الاكتفاء بفعل عن فعل أو بصيغة عن صيغة، أو باسم عن اسم، أو بحرف عن حرف، أو هو العدول عن صيغة إلى صيغة أو من بنية إلى بنية، أو من استعمال إلى استعمال آخر"[1].

فظاهرة الاستغناء مجمل ما يفسرها هو تفضيل العربي لصيغة على صيغة أو أنه يتحول عن استعمال لغوي إلى استعمال لغوي آخر، ولا يكون ذلك إلا لغرض في نفسه كأن يطلب الخفة والسرعة والسهولة في النطق، علماً أن العربي عندما يستغني بذكر صيغة أو بنية عن صيغة أخرى، يصدر منه ذلك عن فطرة وسليقة دون تأن وطول تفكير، ومما يؤكد هذا القول وهو أن فطرة العربي وسليقته القوية هي التي

---

(1)الخويسكي زين كامل : ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف ، دار المعرفة الجامعية ، د.ط ، 1996، ص12.

تدفعه إلى الاستغناء عن استعمال لغوي إلى استعمال لغوي آخر ما جاء في البيـان والتبيين حيث وصف الجاحظ حال العربي عندما يتصرف بكلامه، فقـال: "وكـانوا أميين لا يكتبون ومطبوعين لا يتكلفون، وكان الكلام الجيد عندهم أظهر وأكثر وهم عليه أقدر وله أقهر وكل واحد في نفسه أنطق ومكانه من البيان أرفـع وخطبـاؤهم للكلام أجود، والكلام عليهم أسهل، وهو عليهم أيسر من أن يفتقـروا إلـى تحفـظ، ويحتاجون إلى تدارس"[1].

فسجية العربي وسليقته اللغوية تدفعه دون تكلف ودون بحث عن الصيغة البديلـة إلى استبدال صيغة بصيغة وإنما يأتي استغناؤه عن طبع وسجية ودون تكلف.

وقد أسهمت هذه الظاهرة في ظهور مصطلحات الطعن إسهاماً واضحاً، ذلـك أن العربي عندما لجأ وتحول إلى صيغة أخرى بديلة بقيت الصيغة المستغنى عنها فـي أصل لغته وسمعت من جامعي اللغة وحفظت إلـى جانـب الصـيغة أو المفـردة المستغنى بها، وعند درسها من قبل النحاة واللغويين وجدوا صيغتين أو نمطين مـن التراكيب امتاز أحدهما بكثرة شيوعه واستعماله وامتاز الآخر وهو المستغنى عنـه غالباً بمخالفته المطرد فوسموه بمصطلحات تنم عـن طعـنهم فيـه، ومـن هـذه المصطلحات الترك كأن يقولوا مثلاً وهذه لغة متروكة أو مرغوب عنها أو مهجورة أو قليلة أو قبيحة، ومن الأمثلة على عدولهم عن استعمال إلى استعمال آخـر هـو استخدام "ترك" بدلا من "ودع" و "وذر" ومن ذلك استغناؤهم بـاستقام عن اسـتقوم وباستحاذ عن استحوذ وبقال عن قول، وباع عن بيع، فلو تكلم العربي الفصيح بقول وبيع لنقد ذلك على أنه غريب غير جيد علماً أنه الأصل ولكـن لكثـرة اسـتعمال الصيغة المحولة عن الأصل وهو استقام وقام وصام وباع ونام"، عدت هي الفصيحة الجيدة وترك الأصل لقلة استعماله، ولذلك عد وذر، وودع من باب المطـرد قياسـاً الشاذ استعمالاً.

والطريقة السابقة في الاستغناء ليست هي الوحيدة بل نجد عدة طرق للاسـتغناء كالحذف أيضاً ويكون الاسغناء في الحذف عادة طلباً للخفة وذلك مـا نلمحـه فـي

---

(1) الجاحظ ، البيان والتبيين ، دار الفكر ، بيروت ، 1987 ، د.ط ، ،ص 28/3

استغنائهم عن بعض أحرف الكلمة، وفي ذلك حذف أواخر الكلمات في الترخيم حيث قال سيبويه مبيناً علة الحذف: "والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً"، وقال: واعلم أن الترخيم لا يكون إلا بالنداء إلا أن يضطر شاعر: وكان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم: فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين وكما حذفوا الياء من قومي ونحوه وهكذا، وتُعد هذه المسألة مسألة خلافية بين قطبي النحو العربي، وهي ترخيم المنادى المضاف بحذف آخر المضاف إليه حيث أجازه الكوفيون لكثرة وروده واستعماله من العرب، واستشهدوا بقول زهير:

خذو حذركم يا آل عكرم واحذروا أواصرنا والرجم بالغيب يذكر

حيث قصد: "يا آل عكرمة، فحذف آخر المضاف إليه (عكرمة) ولم يجزه البصريون لأنه مخالف لشروط القياس في ترخيم الاسم".

ومن وجوه الاستغناء عندهم استغناءهم عن (فَقر) حيث استغنوا بافتقر ولم يقولوا (شّدد) فقالوا (اشتد) وذلك بقول سيبويه: "ولم نفهم قالوا: فَقر، كما لم يقولوا في الشديد شَدد، استغنوا باشتد وافتقر"[1]، ومن مظاهر الاستغناء عندهم استغناؤهم بصيغة فعيل عن فاعل، وذلك نحو طيب وعفيف وشايخ فلم يقولوا عايف ولا طايب ولا شائخ كما يستنغنى بفعيل عن مفعول نحو جريح من جرح، وقتيل من قتل، فالأصل مجروح ومقتول، ومن ذلك استغناؤهم بصيغة "انفعل" عن بنائها للمجهول، فانكسر الزجاج أغنت عن كُسِر الزجاج"[2].

وقد يكون لكثرة الاستعمال دور مهم في ظهور مصطلحات الطعن، وقد تكون اللغتان جيدتين ، مقبولتين ولكن استعمال إحداهما أكثر من الأخرى على مرحلة طويلة يدفع بإهمال الأخرى وطرحها، ومن ثم نعتها بالقبح أو بالرداء أو الترك وفي ذلك قال: فاعلم أنهم استعملوا اللغتين في أنماط كثيرة (كعرشَ يعرِشً، ونفر ينفر، وشتم يشتم، ونسل ينسل، وعلق يعلق" وكلاهما قياس وليس أحدهما أولى به من الآخر إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح

---

(1) سيبويه، الكتاب: 33/4.

(2) انظر: ، الخويسكي ، ظاهرة الاستغناء، ص222-233.

استعماله"[1]، إذا قد تكون اللغتان جيدتين فيلجأ المجتمع إلى استعمال إحداهما أكثـر من الأخرى فيكثر استعمال إحداهما ويقل استعمال الأخرى، وتتفاوت نسـبة القلـة ولذلك قد توصف بالقلة أو بالندرة أو بالشذوذ وقد تصل إلى حد الهجـر أو التـرك على مراحل زمنية متلاحقة.

---

(1) ابن الحاجب ، شرح الشافية 160/2 .

الفصل الثالث

أثر الطعن في مستويات اللغة المختلفة

لقد ترك الطعن في لغات العرب أثراً واضحاً في مستويات اللغة المختلفة كالمستوى النحوي والمستوى الصرفي، والصوتي، والدلالي . ذلك أنّه من الطبيعي أن يظهر اختلاف في مستويات اللغة كنتيجة طبيعية لاختلاف مستويات اللغة المنقولة عن العرب، والذي أبرز هذا الأثر هو تخريج النحاة وجدلهم الواسع حول توجيه بعض اللغات التي طعنوا فيها لقلتها، أو لشذوذها، أو لرداءتها . حيث حملوا هذه اللغات في كثير من الأحيان ما لم تحتمله من الوجوه والتخريجات.

إذاً أدى الطعن في اللغة واختلاف مستوياتها إلى وجود ظواهر لغوية تخالف المطّرد والمألوف والشائع عن العرب فلم يسمعها النحاة، ولم يقعدوا لها القواعد كما هي، بل لجأوا إلى تأويلها وتخريجها حتى أسرفوا في بعض التخريجات فتعددت نتيجة لذلك الإسراف والتخريج القواعد وكثرت الوجوه الإعرابية للمسألة الواحدة . وفي ذلك يقول الدكتور عبده الراجحي : مشيراً إلى تأويلات النحاة في قراءة قوله تعالى ﴿ إن هذان لساحران ﴾ ، سورة طه : 63، ولقد كثرت تأويلات النحاة المتعسفة لهذه الآية على ما هو مذكور في كتبهم "[1].

ويعد التعدد في الوجوه الإعرابية سمة بارزة في مصنفات النحو المطولة كشرح الألفية مثلاً . في هذا التعدد تكمن المشكلة ويظهر أثر تلك اللغات التي طعن النحاة فيها للأسباب التي ذكرت سابقاً . وهنا يجد القارئ المتعلم نفسه أمام أكثر من قاعدة وأكثر من وجه إعرابي، وأكثر من وزن وبناء، ويجد نفسه كذلك أمام عدة طرق لنطق كلمة ما. فالمسألة واحدة، ولكن القاعدة متعددة، وهنا يشعر بالإضراب وبصعوبة الحفظ والخروج بقاعدة واحدة، لا قواعد فرعية لها .

وعليه جاءت بعض قواعد النحو مضطربة مشوشة لتعدد الآراء في المسألة

---

(1)الراجحي، عبده ، اللهجات العربية والقراءات القرآنية، دار المسيرة، عمان، ط1، 2008، ص180.

الواحدة، إلاّ أن هناك من عد هذا التعدد في الوجوه الخلافية في الإعراب سمة ايجابية للنحو، إذ نجد من يعد هذا التعدد والتشعب إثراءً للغة، ودلالة قطعية على سعتها وتطورها، وهنا نلمح الفرق بين قدرات قراء النحو، فهناك متعلم يريد مادة صافية تتوحد فيها القاعدة فيسهل عليه حفظها واعتمادها في نطقه وكتابته، وهناك عالم محب للنحو عشِقَ اللغة وخَبر أسرارها وأدرك مواطن الجمال فيها . فرأى هذا التعدد والتشعب سمة إيجابية في النحو وإثراءً له .

وبعد أن ثبت أن للغات المطعون فيها أثر في مستويات اللغة أثرآثرتت أن أناقش هذا الأثر من خلال مسائل محددة يبرز فيها أثر اللغات المطعون فيها في كل مستوى على حده، مع التنبيه أن المسائل التي سأذكرها هي جزء يسير من كثير، أي أنها لا تمثل كل المسائل التي تعددت فيها الوجوع والتخريجات، وظهر فيها اختلاف النحاة ؛ لأن مثل هذه المسائل بحاجة إلى خصها ببحث يتناول كل جزئياتها. ثم أنني سأقتصر في إبراز هذا الأثر على بعض المسائل التي وجه إليها الطعن بالقلة أو بالرداءة، أو القبح وغيرها من مصطلحات الطعن الأخرى كي لا يفهم أنني أبرز أثر تعدد اللغات جيدها وفصيحها وشاذّها فهذا يصعب بحثه لكثرة مسائله، وتعدد أبوابه .

أولاً : المستوى النحويّ : لقد ثبت أن مناهج النحاة اختلفت في أصل السماع والقياس [1]، نتيجة لاختلافهم في تحديد طبيعة اللغة التي يبنون قواعدهم على أساسها من حيث الكم والنوع .

إلا أن حرص النحاة على أن تكون اللغة التي بين أيديهم مطّردة كثيرة لم يتأتَ لهم بصورة كاملة، إذ وجدوا لغات سمعت عن العرب خالفت اللغة المشهورة والكثيرة والجيدة . ومن هنا وجد النحاة أنفسهم مضطرين لقبول هذه اللغات وتخريجها، خاصة إذا جاءت بعض القراءات القرآنية تؤيد هذه اللغات . وكي تتضح هذه المسألة سأناقش أثر هذه اللغات في المسائل التالية :

إلحاق الفعل ضمائر التثنية والجمع عند إسناده للفاعل ا لظاهر : لقد جاءت أكثر

---

(1) السيوطي ، الاقتراح ، ص19 .

لغات العرب والقرآن الكريم بتجريد الفعل من الضمائر عند اسناده إلى فاعل مثنى أو مجموع، وهو رأي الجمهور من النحاة [1]، وعلى أساس هذا الكثير المطّرد بنيت القاعدة النحوية، وهي أن الفعل يجرد من الضمائر عند اسناده إلى الفاعل سواء كان الفاعل مفرداً أم مثنى أم مجموعاً [2].

إلاّ أن هذه القاعدة لم تسلم مما يخالفها، حيث ورد عن العرب لغات تلحق الفعل ضمائر المثنى والجمع مع وجود الفاعل الظاهر .

وقد نسبت هذه اللغات إلى عدة قبائل عربية منها : قبيلة بالحارث[3]،وطيء [4]. وقد اختلف في وصفها عند علماء اللغة، حيث وصفت عند ابن عقيل بأنها : لغة قليلة [5]، . وفي البحر المحيط، وصفت بأنها رديئه مرذوله [6].

وقد جاءت بعض القراءات القرآنية على هذه اللغة ومنها قراءة " وليسوا سواء من أهل الكتاب" وكذلك قراءة ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾ سورة الأنبياء: الآية: 3 [7].

كما جاء الشعر العربي بهذه اللغة، حيث استشهد لها ابن عقيل بثلاثة أبيات [8] :

يلومونني فـي اشـتراء النخيـ ـل أهلـي فكلهـم لـي يعـ ذلُ

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي فاعرضن عني بالخدود النواظرِ

تـولى قتـال المـارقين بنفسـه وقـد أسـلماه مبعـد وحمـيم

ويفهم مِن تأييد هذه اللغات بالقراءات القرآنية والشعر العربي، وكذلك الحديث

---

(1) ابن عقيل، شرح الألفية ، 81/1.

(2) المصدر نفسه 79/2.

(3) المصدر نفسه ، 80/2 .

(4) أبو حيان ، البحر ا لمحيط ، 260/50 .

(5)ابن عقيل ، شرح الألفية ، 255/5.

(6)المصدر نفسه ، 81/2-83.

(7)المصدر نفسه ، 85/1 .

(8)المصدر نفسه ، 85/1 .

النبوي الشريف " يتعاقبون فيكم ملائكة ". وقد سماها ابن عقيل بلغة " يتعاقبون فيكم"[1]، كما سميت عند النحويين من قبله " أكلوني البراغيث " [2]، وهي لغة صح وثبت ورودها عن العرب، ثم أنها نسبت إلى ثلاث قبائل، وكما ثبت ورودها في القرآن والحديث والشعر، ومع ثبوت ورودها عند ثلاث قبائل عربية نجد أن النحاة وفي مرحلة استقرائهم للشواهد المجموعة قاموا بمقارنتها بشواهد اللغة المشهورة، فوجدوا أن شواهدها قليلة، وهم بذلك منهجيون إذ أنهم اعتمدوا في وصفها على مبدأ المقارنة لما بين أيديهم من شواهد لكلا اللغتين، ولكن النحاة لم يقبلوها كما هي، ولم يخرجوها تخريجاً واحداً فتضبط قاعدتها، إذ نجد أن هذه اللغة القليلة يجوز في أعرابها ثلاثة أوجه . وهي : أن الضمائر التي لحقت الفعل : علامات دالّة على الفاعل، فهي إشارة إلى أن الفاعل بعدها مثنى أو مجموعاً، وقاسوا ذلك على تاء التأنيث المتصلة بالفعل الذي فاعله مؤنث [3] . والوجه الثاني : أن هذه الضمائر هي هي الفاعل والاسم الظاهر بعدها بدل منها . والوجه الثالث : أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر، والجملة الفعلية في محل رفع خبر مقدم [4].

إذاً ونتيجة لهذه اللغة القليلة، لدينا قاعدتان للفعل عندما يسند للفاعل الظاهر فهو إما أن يكون مجرداً، وهي المشهورة لكثرة ما يؤيدها من شواهد ، وإما أن تلحقه ضمائر التثنية والجمع وهكذا لدينا في إعراب الاسم ثلاثة أوجه يختلف بإعرابه إعراب الفعل والضمائر قبله .

ترى أي وجه يختار القارئ، وإذا ما اختار وجهاً منها ورفض الوجهين الآخرين أنعده مصيب ؟ وإذا ما رفض هذه اللغة، واختار الأولى أيعد مخطئاً ؟ . ها نحن أمام قاعدتين، وثلاثة أوجه إعرابية وكلها جائز، وهنا يظهر أثر الاحتجاج بالقليل والشاذّ في اللغة في أوضح صورة .

---

(1) ابن عقيل ، شرح الألفية ، 85/1.

(2)المصدر نفسه ، 85/1.

(3)المصدر نفسه ، 80/1 .

(4) أبو حيان ، البحر المحيط 255/6 ، عمايره خليل ، رأي في الضـمير العائـد ولغـة " أكلـوني البراغيث " مجلة جامعة الإمارات ، العدد السادس ، 1990 ، ص7.

2. الاختلاف في إعراب المثنى : اختلف النحاة في إعراب المثنى نتيجة لاختلاف مستويات اللغة التي وردت عن العرب، إذ قرروا وعلى اللغة المشهورة أن المثنى يعرب بالحروف، بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجراً . وبهذا جاءت أغلب آيات الذكر الحكيم وكلام العرب شعراً ونثراً، وفي هذا قال ابن عقيل : " وما ذكره المصنّف من أن المثنى والملحق به يكونان بالألف رفعاً، والياء نصباً وجراً، وهو المشهور بلغة العرب، ومن العرب من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقاً " [1]، [1]، إذاً هناك قاعدتان لأعراب المثنى، أحداهما مشهورة والأخرى غير مشهورة، وقد اختلف في تخريج ما جاء على اللغة الأقل شهرة أما اللغة المطّردة فلا خلاف حولها. ومن ذلك قراءة " إن هذان لساحران " سورة طه : 63 ،[2]، وهي قراءة لجمهور من السبعة، وقرأ بها الحسن البصري، وعائشة، وابن جبير، والأعمش [3]، [3]، وقرأ أبو عمرو بن العلاء " هذين " على الأصل . وما يهمنا هنا أن نقف على أثر هذه اللغات غير المشهورة أو النادرة وتعدد الوجوه الإعرابية، حيث أرجع النحاة والقراء إعراب هذاه القراءة السابقة إلى ما يزيد على عشرة أوجه. أهمها أن " إن " بمعنى نعم، وقد جاء في الشعر ما يؤيد هذا، وهو بيت عبيدا بن قيس الرقيات

ويقلــن : شــيبن قــد عــلا ك وقــد كبــرت فقلــت أنّــه [4]

حيث قصد بأنّه أي نعم، ومنهم من عد أن " هذان " خطأ من الكتّاب . ومنهم من قال أن، إن . بمعنى ليس، أي ليس هذان ساحران .

وهنا نلمح الأثر الذي تركته هذه اللغات في المستوى النحوي، حيث تصدعت القاعدة، وتعددت الأوجه الإعرابية، وبالتالي برز الاضطراب والتشويش في بعض مسائل النحو العربي[5] .

---

(1) ابن عقيل ، شرح الألفيه ، 1/58-59.

(2) أبو حيان ، البحر المحيط ، 6/255 .

(3)المصدر نفسه ، 6/255 .

(4) أنظر : المصدر نفسه ، 1/59.

(5) انظر ، عبد الصبور شاهين ، في علم اللغة العام ، ص232 -233 .

وما نلمحه من تعدد الأوجه الإعرابية إلى إسناد الفعل للفاعل، والمثنى نجده كذلك في الأسماء الستة، حيث جاء إعرابها على اللغة المشهورة " بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً، وفي ذلك قال ابن مالك :

وارفع بـ ـواوٍ وانصِـ ـبن بـ ـالألف   وأجرر بياء – ما مِن الأسماء أصف [1]

(1)

وهذا الإعراب الذي ذكره ابن مالك على اللغة المشهورة، إلاّ إن هناك لغة نادرة تخالف المشهورة في إعراب هذه الأسماء [2]، وهنا نلمس أثر هذه اللغات النادرة أو أو القليلة في المستوى النحوي ، حيث جاءت هذه اللغة النادرة بإعراب " أب، وأخ، وحمم " بالحركات، وقد وصفها ابن مالك بأنها لغة نادرة، واستشهد لها ببيت من الشعر :

بأبه اقتدى عدي فـ ـي الكـ ـرم   ومـ ـن يتشـ ـابه أبـ ـه فمـ ـا ظلـ ـم [3]

والشاهد في كلمة (أبِه)، حيث جره بالكسرة، ونصبه بالفتحة في الشطر الثاني، وكان حقه على اللغة المشهورة جره بالباء، ونصبه بالألف، وليس هاتان اللغتان فحسب، بل نجد لغة ثالثة في هذه المسألة وهي إعراب هذه الأسماء بالحركات المقدرة على الألف مطلقاً، ومن ذلك قول الشاعر:

إن أباهـ ـا وأبـ ـا أباهـ ـا   قد بلغـ ـا فـ ـي المجـ ـد غايتاهـ ـا [4]

وكان الأصل أن يجر " كلمة (أباها) على أنها مضاف إليه . ويقول ابن مالك في هذه اللغات " وحاصل ما ذكره أن في " أبٍ " و " أخ " و " حمم " ثلاث لغات أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء، والثانية أن تكون بالألف مطلقاً " والثانية أن تحذف منها الأحرف الثلاثة، وهذا نادر . وأن في " هنٍ " لغتين ؛ إحداهما النقص

---

(1) ابن عقيل ، شرح الألفية ، 43/1.

(2)المصدر نفسه ، 50/1 .

(3)المصدر نفسه ، 51/1

(4)المصدر نفسه ، 51/1.

وهو الأشهر، والثانية الإتمام، وهو قليل "[1] .

وها نحن وفق ما قرره النحاة أمام ثلاث لغات، أحدهما تعد الأشهر، والثانية تتوسط بين الشهرة وعدمها، والثالثة تعد نادرة . وتبعاً لهذه اللغات الثلاث نحن أمام أوجه إعرابية متعددة، فلنا أن نعرب بالحركات، ولنا أن نعرب بالحروف، ولنا أن نعرف بالحركات المقدرة مطلقاً، ولنا أن نعرب بحركات مقدره على الحروف. ولم يقف الأثر الإعرابي عند الأعراب بالحروف فنجد من ينصب بلم، ويجزم بلن، وهناك من ينصب الجزأين المبتدأ والخبر بليت [2]، على لغة قليلة .

3. الاختلاف في تذكير الأسماء وتأنيثها : لقد اختلفت لغات العرب في تذكير بعض الأسماء وتأنيثها، واختلاف وفقاً لاختلافهم فيها سياق الكلام، إذ نلمح أثر ذلك على القراءات القرآنية مثلاً ومنها : قراءة من قرأ " فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي هذا أكبر "، فالمشهور في الشمس أنها مؤنثة وقيل تذكر وتؤنث ، فأتت أولاً على المشهور، وذكرت في الإشارة على اللغة القليلة، مراعاة ومناسبة للخبر . فرجحت لغة التذكير التي هي أقل على لغة التأنيث، التي هي أكثر . وقد رفضها ابن عطية فأولها بـ " أي هذا المرئي " وقدره الأخفش هذا الطالع، وقيل الشمس بمعنى الضياء، قال تعالى : ﴿ جعل الشمس ضياء ﴾ فأشار إلى الضياء، والضياء مذكر "، ومن ذلك ما جاء في فتح القدير، قراءة الجمهور، " بأي أرضٍ تموت " وقرأ أبن كعب موسى الأهوازي (بأية) وجوز ذلك الفراء، وهي لغة ضعيفة، وقال الأخفش: يجوز أن يقال : مررت بجارية، أي جارية "[3].

كما اختلفوا في زوج وزوجه [4]، واختُلف في تأنيث السبيل حيث قرأ بتأنيثه [5].

.[5]

(1) ابن عقيل ، شرح الألفية ، 52/1.

(2) أبو حيان ، البحر المحيط ، 265/5.

(3) أنظر المصدر نفسه 267/5.

(4) السيوطي ، المزهر في علوم اللغة ، ص186/1.

(5) الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، ص176.

4. اختلاف في الوقف على الضمير، ومن ذلك ما جاء في لسان العرب : للعرب في أنا لغات وأجودها أنّك إذا وقفت قلت أنا بوزن عن، وإذا مضيت عليها قلت " أن " فقلت بوزن فعلت، تحرك النون في الوصل وهي ساكنة من مثله في الأسماء المتمكنة " وكم " إذ تحرك ما قبلها ومِن العرب من يقول أنا فعلت ذلك فيثبت الألف في الوصل ولا ينون، ومنه من يسكّن النون وهي قليلة فيقول : أن فعلت ذلك، حيث تمد الألف الأولى، آن قلته فقال عدي :

يا ليت شـعري آن ذو عجـة متى أرني شرباً حواً لي أصيص [1]

وخلافهم في نطق الضمير واضح، وقد جاء هذا الخلاف نتيجة لخلاف المسموع في كلام العرب، ولتعدد لهجاتها فهناك، أنا وأن وأن وآن، فأي نطق يختار القارئ من هذه اللغات، وقد اختلفت نتيجة لهذا اللغات، كذلك القاعدة النحوية والصرفية، إلاّ أنني وبعد ما عرضته من مسائل توضح أثر لغات العرب الشاذّة في المستوى النحوي لألتمس العذر للبصريين في تضييقهم مساحة الاحتجاج وحرصهم على أن يكون المسموع مطرداً كثيراً وغالباً لأن ذلك يجعل القاعدة موحدة، والوجوه الإعرابية غير متعددة . وبالتالي يكون النحو أكثر انضباطاً وانسجاماً وأيسر فهماً وحفظاً. وبعد أرى أن النحاة كان لهم دور بارز في حدوث الاضطراب في النحو وتعدد الوجوه الإعرابية عند معالجتهم لبعض القراءات القرآنية واللغات الشاذّة، وذلك حين أسرفوا في تخريجها وتوجيهها محاولين إخضاعها للقاعدة المطّردة، ولم يبسطوا البحث فيها ولكنهم حملوا هذه اللغات ما لم تحتمل، وفي ذلك يقول إبراهيم أنيس " والحق أن هذا النوع من الاختلاف الإعرابي لا يمت للهجات العربية بصلة وإنما هو من صناعة النحاة، حيث اشتد الجدل بينهم، وحاول كل فريق أن يأتي بجديد في تلك القاعدة الإعرابية التي ملكت عليهم مشاعرهم وصرفتهم عن كثير مِن البحوث القيمة في اللغة، فلم تكن لهجات الكلام عند القبائل تلتزم بالإعراب على الصورة التي نزل بها القرآن الكريم، ونطق بها الشعر " [2].

---

(1) ابن منظور ، لسان العرب ، (أنا) .

(2)أنيس، في اللهجات العربية ، ص74.

وهنا أتفق مع الدكتور أنيس في أن للنحاة دوراً في تعدد الوجوه الإعرابية، لكنني أخالفه في أن العرب لم تكن تلتزم الإعراب في كلامها، إذ أرى أن هذا يعد حكماً مطلقاً على كل كلام ليس بقرآن أو شعر، إذ كيف يعرب الشاعر ما لم يكن قد خبر الإعراب وعرفه في كلامه المنثور، ولو أن الدكتور أنيس قال : أن قوة كلامهم لم تكن على مستوى واحد في الإعراب لقبل ذلك، حيث ثبت أن قدراتهم في قوة الكلام وجودته لم تكن موحدة، وهذا ما أشار إليه الدكتور علي أبو المكارم عند حديثه عن خطأ النحاة في تفسير السليقة اللغوية [1].

فالشاعر المجيد منهم عاش بين قومه وخاطبهم وخاطبوه فألفوا شعره وسمعوه وبرزت بعض خصائص لهجاتهم في شعره، إلاّ أن هذا لا يعد دليلاً على أن الشاعر يلتزم الإعراب، حين يقول الشعر ويتركه عندما يحدث قومه في حياته اليومية المعتادة . فالشاعر وقبيلته كلاهما تكلم على سجيته وسليقته، إلاّ أن ما جعل أحدهم يفوق الآخر في لغته هو ما يمتاز به بعض الأفراد عن غيرهم من حيث المواهب، والميول، وسلامة اللغة وعدمها .

ثالثاً : المستوى الصوتي : يعد المستوى الصوتي مِن أكثر المستويات قدرة على إبراز الخصائص اللهجية لبعض القبائل العربية، وقد فرق الدكتور إبراهيم أنيس بين اللغة واللهجة معتمداً على الظواهر الصوتية التي تتميز بها اللهجات العربية عن اللغة الأم، أو اللغة الأدبية وفي ذلك يقول الدكتور إبراهيم أنيس : " فاللهجة في العلم الحديث هي مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في جميع هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئته أوسع وأشمل وتضم عدة لهجات لكل منها خصائصها . ولكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور مِن حديث فيما يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات . وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات هي التي اصطلح على تسميتها

---

(1) أنظر : أبو المكارم، أصول التفكير النحوي ، ص169-170.

(باللغة). أو اللسان، فالعلاقة بين اللغة واللهجة، هي العلاقة بين العام والخاص [1].

والفرق بين اللهجة واللغة الأم يكمن حسب رأي الدكتور إبراهيم أنيس أن اللغة أوسع انتشاراً من حيث البيئة الجغرافية، وأكثر انتشاراً على ألسنة المتكلمين، في حين تبقى اللهجة وسيلة تخاطب في مساحة جغرافية أضيق وبين أفراد أقل .

ولا يهمنا عرض رأي الدكتور إبراهيم أنيس في الفرق بين اللهجة واللغة بقدر ما يهمنا توضيح مفهوم اللهجة اصطلاحاً، ذلك أنها تمثل مجال البحث الصوتي مع احتفاظها بخصائص لهجية في الإعراب والصرف، إلاّ أن اختلاف الأداء والاختلافات الصوتية هي أبرز ما تمتاز به اللهجات العربية التي تعد المادة الأولى التي تتحد فيما بينها لتكون اللغة أو اللسان . ومما يؤيد أن اللهجة هي المجال الأفضل لدراسة الصوت ما قاله الدكتور عبد الصبور شاهين " أما اللهجات فإن علاقتها باللغة المشتركة أقرب من ذلك، وينحصر، جوهر الفرق بين بعضها وبعض في مجموعة من الصفات الصوتية ذات الصبغة المحلية "[2] وبعد أن تبين أن أهم الفروق التي يمكن من خلالها دراسة خصائص اللهجات العربية تكمن في الجوانب الصوتية وطرائق أداء قبائل العرب لكلامها، وأرى أن البحث في هذا المستوى لا يتأتى لمبتغيه ومريده على أكمل صورة ذلك أن اللهجات العربية أهمل أكثرها أمام الاهتمام باللغة المشتركة لغة القرآن والشعر وفنون القول الأدبية الأخرى، كالأمثال والخطب، وتكمن صعوبة دراسة المستوى الصوتي في أمرين :

الأول : أن دراسة الصوت لا يمكن أحكامها والوقوف على تفاصيلها إلاّ بسماعها من أفواه أصحابها، أو الوصف المباشر مِمن سمعها مِمن قالوها، وهذا أمر بعيد لا يمكن تحقيقه، وذلك لتقادم العهد بين عصرنا، وعصر من نقلوا صفات نطق هذه القبائل وطرائق أدائها لكلامها .

والأمر الثاني : أن هذه الاختلافات نقلت لنا مكتوبة، وهي الطريقة الوحيدة لدراستها، والفرق بين فهم المكتوب، والمسموع شاسع خاصة إذا ما تعلّق ذلك

---

(1)أنيس، في اللهجات العربية، ص160.

(2)شاهين، في علم اللغة العام ، ص 72

بالجانب الصوتي، ثم إن ما نقل من هذه الاختلافات قليل جداً، مقارنة مع ما نقل من اللغة المشتركة، وإلى ذلك أشار الدكتور عبد الصبور شاهين حيث قال : "وزاد الإهمال للهجات حين اهتم الناس باللغة المشتركة، وأثبتوا بها ونصوصهم، وسجلوا في مستواها الأدبي أشعارهم، فاستنكفوا أن يهتموا بأمر اللهجات على خطورته، وكان أن رويت لنا أخبار متناثرة عنها . لا يمكن أن تصنع تاريخاً، أو تصوغ فكرة متكاملة " [(1)].

ولما كان بحثي يهتم باللغات التي أطلق عليها النحاة، واللغويون مصطلحات الطعن، سأناقش أثر هذه اللغات في المستوى الصوتي مِن خلال بعض المسائل، ومنها تخفيف الهمز وتحقيقه لاتباع بين الحركات.

1. **الاختلاف في تحقيق الهمزة وتخفيفها :** لقـد نقلـت لنا كتـب الصرف ما يثبـت أن العـرب اختلفوا فيما بينهـم في نطق الهمـزة بين التحقيـق، والتخفيـف حيث جـاء في دقائـق التصريـف : " اعلـم أن الهمـزة علـى ثلاثة أوجـه : على التحقيـق، والتخفيـف، والبـدل، فالتحقيـق على لغـة القـرآن، وذلـك كقوله : " ولو نزلنا على بعض الأعجمييـن فقـرأه عليهم " [(2)]، وقوله : ﴿ يخْرِج الْخَبء﴾ سورة النمل : 25 [(3)].

وقد اختلف الكوفيون مع البصريين في حذف همزة (الْخَبء) ، من قراءة قوله تعالى : ﴿ الذِي يخْرِج الْخَبء فِي السماواتِ والأَرضِ ﴾ سورة النمل : 25 ، وفي هذه الآية الكريمة ثلاث قراءات كلها بتخفيف الهمز ومنها قراءة أبي بنقل حركة الهمزة إلى الباء، وحذف الهمزة، وقراءة عكرمه، بإبدال الهمزة ألفاً، وفتح الباء قبلها وبعدها، وقراءة مالك بن دينار . وهناك قراءة فيها ، وصفها سيبويه بأنها رديئة [(4)]

---

(1)شاهين، فيعلم اللغة العام ، ص227.

(2) القاسم بن محمد بن سعيد ، دقائق التصريف ، تحقيق : أحمد ناجي القيسي ، حاتم صالح الضامن ، حسين تورال ، المجمع العلمي العراقي ، د.ط ، 1987 ، ص535.

(3) الاسترابادي ، رضي الدين محمد بن الحسن ، شرح شافية ابن الحاجب ، دار الكتـب العلميـة ، بيروت ، د.ط 1982 ، ص32-33.

(4)المصدر نفسه ، ص35/3.

وهي إبدال همزة (الْخَبء) حرف علة، وقد أجاز الكوفيون ذلك، وهذا ما جاء في شرح الشافية، قال سيبويه : " لأنهم كرهوا أن يدخلوها في بنات الواو والياء وجوز الكوفيون وبعض البصريين – كأبي زيد – قلب الهمزة حرف عله دون نقل الحركة على وجوه مختلفة من غير قياس وضبط . فقالوا في رفء مصدر رفأت رفو وفي خَبء": خَبو، وهذا ما قالوا في الهمز الساكن المتحرك ما قبله نحو " رفَأت ونَشَأت": رفوت ونَشوت، وفي خبأت وقرأت: خَبيت، وقريت. وهذا عند سيبويه رديء كله . وأجاز الكوفيون قياساً قلب الهزة المفتوحة خاصة ألفاً بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها نحو المراة والكماة، وحكى سيبويه ذلك وقال : هو قليل .

فالهمزة في قراءة " الْخَبء " ظهر الخلاف بين النحاة في تخفيفها فهل تحذف وتنقل حركتها للدلالة عليها للساكن قبلها . وقرأ الجمهور بسكون الباء والهمزة، وقراءة عكرمة بقلبها ألف وهو نقل الحركة إلى الباء وقلب الهمزة حرف علة فتصبح – خَبو، خَبا، وخبي [1]، وقد عدها أبو حيان لغة ضعيفة [2]، ونص سيبويه على أنها لغة رديئة [3]. ونلمح أن القراءات السابقة سواء بحذف الهمزة أو بإبدالها كل صورها جاءت طلباً للخفة وهروباً من تحقيق الهمز .

والهروب من تحقيق الهمز معروف في اللهجات العربية، إذ أن هناك بعض القبائل تمتاز بميلها إلى السهولة في كلامها، فتلجأ لتخفيف الهمز لما فيه من جهد عضلي عند تحقيقه، حيث جاء في دقائق التصريف : " وأما التخفيف في الهمزة فإنما خففت مِن بين حروف المعجم لأنها تخرج مِن صاحبها، حين تخرج من صدره كالسعلة إذ قال : أكرم، أو أحسن، فثقلت عليهم فخففوها وأبدلوها "[4].

ووصفوا تخفيف الهمزة الواقعة متطرفة بعد الألف بأنها لغة قليلة، كما في يشا ويشاء. حيث قال : " وإن كانت الهمزة بعد الألف وقصدت التخفيف لم يجرِ الحذف

(1)الاستراباذي المصدر السابق ، 36/3.

(2) ابو حيان:البحر المحيط ، 245/6.

(3) أنظر : الاسترباذي ، شرح الشافية 36/3.

(4) القاسم بن محمد ، دقائق التصريف ، ص353.

إلا على اللغة القليلة نحو يشا في يشاء ؛ لأن الحذف حقه أن يكون بعد نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها، ونقل الحركة إلى ما قبلها محال . وكذا لا يجوز قلبها واواً أو ياء ساكنة، للساكنين " [1]، فحذف الهمزة من يشا وما يضارعها لا يجوز، لأن حقّ الحذف بعد أمكان نقل حركته إلى الحرف الذي قبله وهذه المسألة عدت من المحال أن تنقل فتحة الهمزة إلى الألف قبله، كما أنّه لا يجوز أن تُخف بقلبها واواً لالتقاء الساكنين .

وتخفيف الهمز وتحقيقه يشكل علامة فاصلة بين خصائص اللهجات البدوية ولهجة قريش وسكّان المدينة، حيث أجمعت الكتب التي اهتمت بدراسة اللهجات على إرجاع ظاهرة تخفيف الهمز إلى قريش التي تمثل الحاضرة ويرجع تخفيف الهمز إلى طبيعة الاختلاف في ظروف الحياة التي تنعكس على كافة جوانب حياة الفرد الذي يعيش هذه الظروف فتظهر في كلامه إذ عاشت القبائل البدوية ظروفاً حياتية قاسية فلجأت إلى ما هو مستوعر شديد في كلامهما حتى أنهم همزوا ما لا يجوز الهمز فيه، وذلك ما رواه قطرب عن بعض القراء، همز واو موسى (مؤسي) و (أم مؤْسي) [2].

وانعكست ظروف الحياة التي عاشت رغد العيش في المدن كقريش فمالت إلى السهولة في كلامها[3]، فلجأت إلى تخفيف الهمز بالحذف والإبدال أو الإدغام . ومن القراءات التي خففت فيها الهمزة بإدغامها . وعدت اللغة التي جاءت عليها شاذة قراءة عيسى الثقفي " سيغاً للشاربين" بتشديد الياء، حيث أدغمت الهمزة في الألف بعد قلبها ياء.

إلاّ أن هذه القبائل لم تلتزم بما عرفت به من تحقيق الهمز أو تخفيفه، إذ نجد أن قريش همزت كلمة " نبي " فقالت " نبيء ا " . "وقد عدت هذه القراءة شاذة، وأنكرها رسول ا صلى ا عليه وسلم " وفي ذلك يقول سيبويه " وقد بلغنا أن

---

(1) الاسترابازي ، شرح الشافية ن 37/3 .

(2) أنظر : الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، دار المسيرة ، عمان ، ط1 ، 2008 .

(3)المرجع نفسه ، ص113.

قوماً مِن أهل الحجاز مِن أهل التخفيف يحققون نبيء وبريئة "[1]، من نبي وبريه.

إذ نلحظ أن الحجازيين مالوا إلى تحقيق الهمز فيما اعتاد العرب على تخفيفه وشاع وانتشر تخفيفه حتى عد سيبويه همزه قليلاً رديئاً، حيث جاء في شرح الشافية " قال سيبويه : " ألزمها أهل التحقيق البدل، قال : وقد بلغنا أن قوماً مِن أهل التخفيف يقولون : نبيء، وبريئة، وذلك قليل رديء "[2]، فهمز نبيء عند سيبويه قليل ورديء[3]، وهو يعني بالقلة قلة انتشاره واستعماله ويعني بالرديء أن الكلام هنا رديء أي نص الكلام ولفظه وليس الرداءة في القياس[4].

وقد عرض شارح الشافية على موقف سيبويه من القراءة السابقة فقال : " ومذهب سيبويه أن ذلك رديء مع أن القرآن جاء به ولعلّ القراءات السبع عنده غير متواترة وإلاّ لم يحكم برداءة ما ثبت أنّه من القرآن الكريم تعالى عنه "[5].

ومن المسائل التي تبرز خصائص بعض اللهجات الصوتية ووجه إليها الطعن بعض الظواهر الصوتية في.

الإتباع أو المماثلة في الحركات : عرف الدكتور عبد القادر مرعي الإتباع فقال: " والإتباع هو أن تتبع حركة الصوت حركة الصوت الذي قبله، والذي بعده تحقيقاً للانسجام الصوتي بين الحركات نحو : قراءة من قرأ قوله تعالى : ﴿ والْحمدِ ِلْلّهِ﴾، والحمد للهِ إذا أتبعت حركة اللام حركة الدال "[6].

والإتباع أو ما أطلق عليه المحدثون المماثلة الصوتية وهي أنواع عدة تكسب أنواعها من حيث موقع الحرف المؤثر في الآخر، فإذا أثّر الصوت السابق في

---

(1) الاستراباذي ، شرح الشافية 41/3.

(2)الاسترابادي المصدر السابق، 3/ 41.

(3)المصدر نفسه ، 3/ 41.

(4)المصدر نفسه ، 3/ 42.

(5)المصدر نفسه ، 3/ 42.

(6)مرعي عبد القادر التشكيل الصوتي في اللغة العربية ، جامعة مؤتة ، 2002 ، ط1 ، ص174.

اللاحق كان التاثر مقبل [1]، مثل " الحمدِ ، بضم حركة اللام من (لفظ الجلالة) اتباعاً لحركة الدال الإعرابية قبله، أما إذا أثر اللاحق في السابق فالتأثر مدبر، وذلك كما في قراءة أبي جعفر، إذ قرأ بإتباع حركة التاء الإعرابية لحركة الدال – من اسجدوا اللاحق، وذلك في قوله : ﴿وإذْ قُلْنَا لِلْملاَئِكَةِ اسجدواْ لآدم ﴾ سورة البقرة : 34، [2]، فالتأثر هنا مدبر. وقد وسمت قرأءة " الحمد " بالإتباع بأنها رديئة ، كما وصفت قراءة " الملائكة " بأنها رديئة كذلك ، والإتباع هنا في حركتي " الدال والتاء " من الملائكة جيء بها من أجل تحقيق الانسجام الصوتي بين الحركات .

ثانياً : المستوى الصرفيّ : وكما أسهمت ظواهر اللغة التي وجه إليها الطعن من قبل النحاة على أنها رديئة أو قليلة أو شاذة في تعدد الأوجه الإعرابية وخروج قاعدة فرعية على القاعدة المطّردة في المستوى النحوي، نجدها هنا في المستوى الصرفي قد أدت الدور نَفْسه، حيث نلمح في المستوى الصرفي تعدد القاعدة الصرفية واختلاف في مستويات الطعن، وعدم أجماع النحاة على مصطلح الطعن .

وسأناقش في هذا المستوى بعض المسائل التي وجه إليها الطعن واختلفت آراء العلماء في قبولها أو ورودها ومنها :

1. فعلت وأفعلت [3] : تستعمل العرب في كلامها صيغة فعلت لازمه ومتعدية وإذا كان لازماً وأريد تعديته إلى مفعوله، زيدت الهمزة فأصبح أفعلت، وهذا هو المعروف المألوف في استعمال هاتين الصيغتين، وأغلب كلام العرب المنقول عنهم جاء يؤيد هذه القاعدة في استعمال المجرد الثلاثي وتعديته بالهمزة .

إلا أن هناك استعمالات لهذين الوزنين (فعلت وأفعلت) والمعنى واحد أي استعمالهما متعديان، بهمزة وبغير همزة، وما يؤيد هذه الاستعمالات ما جاء في لسان العرب " وقف، وأوقف " [4]، لقد اختلفت آراء العلماء حول استعمال صيغة

---

(1)المرجع نفسه ، ص174.

(2)الاستراباذي ، المصدر السابق.173/1

(3) أنظر : أبو العباس ثعلب أحمد ، فصيح ثعلب ، الكتب العلمية ، بيروت ، 1982 ، ص158.

(4) انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، (غلق) .

أوقف بالهمزة، إذ عدوا أوقف المتعدية بالهمزة لغة قليلة [1]، إلاّ أن أبا عمرو بن العلاء لم ينكر أوقف المتعدية مع إقراره بعدم سماعه أوقف عن العرب، حيث قال: " لم أسمع في شيء من كلام العرب أوقفت فلاناً إلاّ أني لو لقيت رجلاً واقفاً فقلت له ما أوقفك ها هنا لكان عندي حسناً"، وسبب استحسانه لأوقف المتعدية، لأنها هي القياس في تعديه اللازم بالهمزة، وفي لسان العرب استخدم غلق في موضع أغلق، وفيه استخدم غلق في موضع أغلق وهو ما قاله سيبويه، غلّقت الأبواب للتكثير وقد يقال أغلقت ويراد بها التكثير قال: وهو عربي جيد ومنه قول الشاعر:

وبـــاب إذا مـــال للغلـــق يصـــرفُ

ويقال هذا مِن غَلَقت الباب غلقاً، وهي لغة رديئة متروكة [2]، ومنه كذلك برد واستعماله موضع أبرد، وفي لسان العرب عن الجوهري : برد الشيء بالضم وبردته أنا فهو مبرود، وبردته تبريداً ولا يقال، أبردته إلا في لغة رديئة [3]، وهنا نلمح أن استعمال أفعل في موضع فعل يعد لغة رديئة عند الجوهري، وعند سيبويه.

وفي شرح الشافية للأستراباذي وفي فصيح ثعاب برد ا الأرض وأبردها والمعنى واحد [4]، ومن استعمالاتهم لهاتين الصيغتين واختلافهم حولها " أقال وقال " [5]، وعده شارح الشافية تسامحاً في العبارة [6]، على حد تعبيره . وأرى أن قصده بالتسامح في العبارة والتساهل في استعمال ذلك على نحو ما يقال إن الباء في﴿ كَفَى بِاللّهِ شَهِيدا﴾، ومن في " ما مِن إله " زائدتان لم تفيدا فائدة سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيده فكذا لا بد في الهمزة من التأكيد والمبالغة، فالهمزة عنده لم تأتِ للتعدية بل جاءت لتؤدي معنى إضافياً في صيغة فعلت وهو المبالغة وهذا ما نلحظه، في أبردت وأغلقت السابقتين، إذن وبعد إيراد المسائل السابقة واختلافهم في صيغتي

---

(1)المصدر نفسه ، (براد) .

(2) الجوهري ، الصحاح ، (برد) ، ابن منظور ، (برد) .

(3) أنظر : أبو العباس، فصيح ثعلب ، الكتب العلمية ، بيروت ، 1982 ، ص159 .

(4) أنظر : الاسترابادي ، شرح الشافية ، 41/3.

(5) أنظر : المصدر نفسه ، 41/3.

(6) الجوهري ، الصحاح ، (وقف) .

أفعلت وفعلت " ألحظ ما يلي : أن مصطلح الطعن عند النحاة لم يكن موحداً على الرغم من توحد المسألة المطعون فيها، فلدينا في استعمال " أفعلت بمعنى فعلت". عدة مصطلحات من الطعن، فهي رديئة متروكة غلّقت وأغلقت عند ابن منظور وهي غير مسموعة عند الجوهري، وهي عند أبي حيان البحر المحيط لغة قليلة وقفت وأوقفت [1]، ووصفت عند ابن منظور في قصر الصلاة وأقصرها بأنها لغة شاذة [2]، وفي مسألة مهرت المرأة وأمهرتها أي أعطيتها صداقها . وصفت بأنها ضعيفة، وهنا وبعد إيراد هذه الأمثلة نجد أنفسنا أمام مسألة واحدة وهي استعمال " فعلت في أفعلت " في الكلام والمعنى واحد . والفعل واحد من حيث التعدية واللزوم، وعلى الرغم من ورود الاستعمالين في كلام العرب إلا أننا نجد أنفسنا أمام أربعة مصطلحات من الطعن فهي تارة ضعيفة وتارة قليلة وتارة أخرى شاذّة ، ومع كل هذه الطعون نجدها عند سيبويه جائزة في الكلام ومن ذلك قوله : فرح وفرحته وإن شئت قلت أفرحته وغرم وغرمته فأغرمته إن شئت كما تقول فزعته وأفزعته . وسمعت من العرب من يقول أملحته كما تقول أفزعته، وقالوا ظرف وظرفته ونَبل ونبلته ولا يستنكر أفعلت فيهما ولكن هذا أكثر واستغنى به وهنا نرى منهجاً علمياً يقوم على التحليل والإقناع عند سيبويه وهو تفسيره استخدام أفعلت في فعلت ، فهو جائز في الاستعمال بل يعد القياس في تعدية اللازم، حيث نص أن فعلت أكثر استعمالاً فاستغنى به عن أفعلت ولذلك فسر عدم شيوع أفعلت بأنه استغنى بـ " فعلت " لكثرة استعماله وشيوعه عنه، والاستغناء لغرض الخفة ظاهرة شائعة في علمي الصرف والنحو [3].

والملاحظة الأخرى التي ألحظها هنا أننا نجد عالماً يرفض لغة ويطعن فيها فيأتي عالم آخر يصحح ما رفضه الأول ويقبله، وذلك ما نلحظه في مسألة مهرت المرأة وأمهرتها، أي أعطيتها صداقها، حيث أنكر أبو حاتم أمهرت وقال إنها لغة ضعيفة

---

(1) ابن منظور ، لسان العرب ، (قصر) .

(2)المصدر نفسه ، (مهر) .

(3) الخويسكي ، ظاهرة الاستغناء ، ص232.

[1]، أي مهرت، وجاء أبو زيد فصححها، أي عد ها صحيحة، وأنكر على أبي حاتم تضعيفها، وأبو حاتم وأبو زيد كلاهما لغوي موثوق به كان السماع عن العرب منهجهما العلمي، فلربما سمع أحدهم ما لم يسمعه الآخر، ولربما كان أحدهم يتشدد في السماع فيختار الكثير والآخر يجمع الشاذ والفصيح [2]، وقريب من ذلك إنكار الأصمعي أفعل في فعلت وذلك في قول الشاعر :

لئن فتنتني لهي بالأمس أفتنت   سعيداً فأضحى قد قلـى كـل مسـلم

فقال الأصمعي عند سماعه، أفتنت في حق قائله، " ذلك مخنثٌ ولست آخذ بلغته " [3]، ولكن في استعمال فعلت في أفعلت لم يكن مطّرداً بل نجد أنهم قد عكسوا ما أثبتوه وهو أن أفعل رديء متروك في المسائل السابقة ونجدهم في مسألة أخرى على عكس هذه القاعدة، حيث استعملوا أفعل في أفعلت ،وعدوا فعلت قليلاً ونادراً، وذلك في أغلقت الباب وغلقت الباب، حيث وصفوا غلقت الباب بأنه لغة رديئة متروكة، وقالوا أيضاً أن غلّق في أغلق الباب نادرة فماذا عسانا أن نقول أمام هذه المواقف المتعددة للمسألة الواحدة، حيث ثبت في الصفحات السابقة أن اللغة المطّردة هي استخدام فعلت بدلاً من أفعلت وعبر عنه سيبويه بأنه أكثر استعمالاً ، في حين أن المسألة السابقة يلقى الحكم فيها دون تفسير أو تعليل، حيث استعملوا أفعل في فعلت ولم يكتفوا بذلك بل وصفوه بالندرة والرديء والمتروك دون سبب وعِلة لما استعملوا، أغلق بدلاً من غلق، ويظهر هنا سؤال يلح على القارئ وهو يبحث عن سبب لقلب القاعدة والعدول عن استعمال ارتضوه وعده ما خالفه قليل رديء متروك حيث يجوز له أن يسأل أهو قليلٌ لندرته أم رديء لندرته أم ضعيف لتركه ؟

والحقيقة أن صيغتي أفعل وفعلت ترجع غالباً إلى عادات لغوية تميل إلى التخفيف والهروب من الهمزة عادات لغوية تلجأ إلى تحقيق الهمز في كلامها وهذا ما نلمحه

---

(1) أنظر : السيوطي ، المزهر في علوم اللغة ، ص185/1.

(2) السيوطي، المصدر السابق، ص1/ 186.

(3)الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، ص154.

في كتب اللغة [1]، حيث نسب استخدام صفة أفعل في فعلت لقبائل البادية كتميم وقيس وربيعه، وتميل قبائل الحجاز إلى استعمال فعل في أفعل لما عرف عنها من تخفيف الهمز والهروب منه، وذلك لما عرفت به من سهولة في كلامها على عكس قبائل البدو كتميم وقيس وربيعه [2].

الاختلاف في بناء الضمير : لقد اختلفت لهجات العرب نطق ضمير المتكلم المنفصل وقد أسهم ذلك في تعدد الأوجه في تفسيره وتحديده، وبالتالي اختلاف رسمه وقد أرجع الاشموني إلى أن فيه خمس لغات اعتبر أصحهن إثبات الألف في حالة الوقف عليه، وحذفها في حالة الوصل واللغة الثانية إثبات الألف في الوصل والحذف ولغة ثالثة تقوم على إبدال الهمز هاء والرابعة حذف الألف وجعل الهمزة همزتان مدغمتان " آن " والخامسة حذف الألف وتسكين النون، وهذا ما جاء في لسان العرب أيضاً للعرب في (أنا) خمس لغات وأجودها أنّك إذا وقفت عليها قلت أنا بوزن (عنا) وإذا مضيت عليها قلت " أن فعلت " بوزن عن فعلت تحرك النون في الوصل وهي ساكنة من مثله الأسماء غير المتمكنة؛ مثل من وكم، إذا تحرك ما قبلها ومِن العرب من يقول أنا فعلت وأنك فعلت ، ومنهم من يسكن النون وهي قليلة فيقول " أن قلت " وقضاعة تمد الألف الأولى تقول آن قلت .

ومما اختلفوا فيه في الضمائر، كسر ياء المتكلم في قراءة يحيى بن وثاب والأعمش وحمزة، ﴿ وما أنتم بمصرخي ﴾ سورة ابراهيم : 22، بكسر ياء المتكلم وقد وصفت هذه القراءة بأنها رديئة مرذولة، وهذا ما جاء به الزجاج، ونفى الأخفش سماعها عن العرب وعدها أبو عبيده من باب الغلاط حملاً على الكسرة بعدها، وعدها الزمخشري ضعيفة، وقد رد أبو حيان الآراء السابقة وفندها ورفض رميها بالرداءة والقبح، وهذا منهجه في احترام لغات العرب فلما كانت هذه القراءة تمثل لغة للعرب فهي عنده حجه لا يجوز الطعن فيها، حيث يقول " هذه القراءة تمثل لغة

---

(1) أنظر : ابن سيده، المخصص ، 227/14.

(2) أنظر : ابن جني ، المحتسب ، ص175 ، السيوطي ، المزهر في علوم اللغة ، 176/1 .

من لغات العرب لكنها قلّ استعمالها " [1]، وقد فصل الدكتور علي الهروط القول في هذه القراءة في بحثه " أبو حيان الأندلسي والطعن في القراءات القرآنية " [2].

المستوى الدلاليّ

يعد المستوى الدلالي الأقل عرضة من حيث تأثير هذه اللهجات المطعون فيها ، ويعد كذلك أقل المستويات من حيث بروز آثار اللغات التي وجه اليها الطعن فيه، والحقيقة أن دراسة أثر اللهجات في المستوى الدلالي يعد في غاية الصعوبة ، ذلك أنه مرتبط بمعنى المفردة أو الكلام المركب ، ولما كانت طريقة الأداء وظروف المقام الذي قيل فيه الكلام تلعب دوراً أساساً لتوضيح معنى المفردة ، وهو الأمر الذي لا يتأتى لنا الاطلاع عليه ، لأن هذه اللهجات نقلت لنا مكتوبة غير مسموعة، نجد أنفسنا في هذه الحالة مضطرين لدراستها من خلال الاختلافات اللفظية التي تظهر في تغير الحروف والمعنى واحد ، وقد أشار الدكتور عبده الراجحي لهذا الأمر وهو صعوبة دراسة المستوى الدلالي في اللهجات العربية الذي ذكرته سابقاً، وما لهذا أثر اللهجات وخاصة المطعون فيها من قبل النحاة لقلتها أو ندرتها أو شذوذها قليلٌ جداً المقارنة مع المستويات السابقة، كالمستوى الصرفي والصوتي والنحوي ، إلاّ أن أبرز ما يظهر في هذا المستوى هو اختلاف القراء في قراءة بعض الألفاظ ، حيث نجدهم استبدلوا لفظة بلفظة اخرى في المعنى الواحد ، وهذا من نلمحه في قراءة الجمهور من السبعة في قوله تعالى : فول وجهك شطر المسجد الحرام) ، وخالف الجمهور في هذه القراءة ابن عبله ، حيث قرأ (فول وجهك تلقاء المسجد الحرام) سورة البقرة : 144 [3]، وكذلك في قراءة الجمهور من السبعة قوله تعالى (إني أراني أعصر خمراً) ، وخالفهم ابن مسعود ، حيث قرأ (إني أراني أعصر عنباً)، وفي القراءتين السابقتين نرى أن القراء قد قرأوا بلفظتين مختلفتين (شطر ، وتلقاء) ، (وعنب وخمر) وكلاهما واحد ، ونحن نعلم أن كل لفظ له ما

---

(1) ابو حيان ، البحر المحيط ، 419/5 .

(2)الهروط علي ، أبو حيان الأندلسي والطعن في القراءات القرآنية ، مؤتة للبحوث والدراسات العليـا ص46.

(3)الراجحي، اللهجات العربية والدراسات القرآنية ، ص188.

يميزه عن غيره ، وإن بدا المعنى العام واحد ، وهذا ما نلمسه في باب الترادف ، حيث قالوا أن الالفاظ التي تأتي بمعنى واحد تختلف في معانيها الدقيقة وإن اتفقت في معانيها العامة ، ومن هنا أرى أن هاتين القراءتين السابقتين لا تظهران أثراً واضحاً على المستوى الدلالي وإن جاء بهما الدكتور عبده الراجحي ليدلل على أثر القراءات الشاذة في المستوى الدلالي .

وأخيراً أؤكد أن المستوى الدلالي يبقى سليماً من أثر هذه اللغات المطعون فيها.

الخاتمة

لقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أجملها فيما يلي :

خلصت هذه الدراسة إلى أن مصطلحات الطعن عند النحاة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

1. قسم يتعلق بالجانب الكمي للغة وهي مصطلحات القلة والندرة والشذوذ .
2. قسم يتعلق بالجانب النوعي للغة ، كاللغة القبيحة ، والضعيفة ، والرديئة .
3. وقسم ثالث يتعلق بطبيعة اللغة والمجتمعات التي تتكلم بها ، وهي مصلطحات المتروك ، والمرذول ، والمهجور ، وغير المعروف ، والمجهول من اللغات، ويتبعها لغات أهم ما يميزها ندرة ورودها في كتب التراث النحوي واللغوي، وهي تنم عن استهجان النجاة لها ، وهي اللغة الشنعاء ، ولغة السوء .

كما خلصت هذه الدراسة إلى أن إطلاق هذه المصطلحات على بعض الظواهر اللغوية لم يكن موحدا ، بل نجد أنهم يطلقون على الظاهرة الواحدة عدة مصطلحات، فقد يصفونها بالرداءة والقبح ، والضعف ، والقلة في آنٍ واحد ، ويختلف استخدام المصطلح من عالمٍ إلى آخر ، فبعضهم يطلق عليها رديئة ، ويأتي آخر فينعتها بأنها قبيحة أو قليلة .

كما خلصت هذه الدراسة إلى أن مناهج النحاة في أصلي السماع والقياس قد أسهمت في وجود مثل هذه الظواهر ، وخلصت هذه الدراسة كذلك أن هذه الظواهر التي وجه إليها الطعن قد لعبت دوراً مهماً في توسيع شِقة الخلاف النحوي ، وإلى تعدد الوجوه الإعرابية ، وتصدع القواعد النحوية .

المراجع

أنيس، إبراهيم(1986) ، **في اللهجات العربية** ، دار الفكر .

ابن الشجري ، هبة ا علي بن حمزة ، ت 542 هـ (د.ت) **، الامالي الشجرية ،** دار المعرفة.

ابن الأثير ، مجد الدين المبارك بن محمد ، ت606 هـ (د.ت) ، **النهاية في غريب الحديث،** دار إحياء الكتب الدينية ، القاهرة الحلبي.

الاستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن(1982) ، **شرح شافية ابن الحاجب ،** دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ط .

الأشموني ، علي بن محمد ، ت 206 هـ (د.ت) ، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، دار الكتب ، بيروت.

أبو البركات الأنباري ، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ، ت 577 هـ،(1963) ستوكهولم، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء،** تحقيق عطية عامر.

أبو البقاء ، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ، ت 94 هـ (د.ت) ، **الكليات**: تحقيق عدنان درويش.

الثعالبي ، أبو منصور عبد الملك بن محمد(1998) ، **فقه اللغة وسر العربية ،** تحقيق أمين شبيب ، دار الجيل ، بيروت .

الجاحظ ابو عثمان عمرو بن بحر(1987) ، **البيان والتبيين** ، دار الفكر ، بيروت، د.ط

الجرجاني ،علي بن محمد بن الشريف الحسيني ، ت816 هـ (2006), مؤسسة الرسالة بيروت،**التعريفات**

عبابنه جعفر نايف(1984)، **الخليل بن أحمد وجهوده في النحو** ، دار الفكر ، عمان، ط1.

ابن جني ، أبو الفتح عثمان بن جني(د.ت) ، **الخصائص** ، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة ، بيروت ، الطبعة الثانية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني(د.ت) **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، دار الكتاب القاهرة.

الجوهري ، إسماعيل بن حماد ، ت (393 هـ)(د.ت)، **الصحاح في اللغة**، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن خالويه، (د.ت) **الحجة في قراءات الأئمة السبعة** ، دار الكتب.

الحديثي، خديجة(د.ت) ، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه،** وزارة التعليم العالي، **بغداد**.

القزويني الخطيب(1985)، **الإيضاح في علوم البلاغة**، تحقيق محمد الخفاجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

الهلالي خولة تقي الدين(1988) ، **دراسة لغوية في أراجيز رؤبة والعجاج**، وزارة الثقافة ، العراق.

حسان تمام(1982) ، **ألأصول في النحو** ، د. ط ، القاهرة.

السيد عبد الرحمن(د.ت) ، **مدرسة البصرة : نشأتها وتطورها** دار المعارف ، القاهرة، ط1.

الراجحي عبده(1987) **النحو العربي والدرس الحديث**، بحث ومنهج، بيروت، ط6.

ابن رشيق ، أبو علي الحسن ، ت 456(1920) ، **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده** ، تحقيق ، محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت.

عبد التواب رمضان(د.ت) ، **فصول في فقه اللغة**.

زجاج ، إبراهيم ابن السري ، ت311,(1988) **معاني القرآن** ، تحقيق عبد الجليل شلبي، بيروت، المكتبة العصرية.

زين كامل الخويسكي **(**1996) **ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف** ، دار المعرفة الجامعية ، د.ط .

ابن السراج ، محمد بن سهل ،(د.ت) **الأصول في النحو** ، تحقيق عبد الحسين القتلي.

أبو البركات الآنباري ، كمال الدين عبد الرحمن بـن محمـد بـن أبـي سـعيد ، (ت577هـ)(د.ت)، **الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين**، المكتبة التجارية الكبرى – القاهرة.

سيبويه ، أبو بسر عمرو بن عثمان بن كثير ، (ت180 هـ)(د.ت)، **الكتاب**.

الصبان, محمد بن علي(ت1206 هـ)، (د.ت) **على شرح الاشموني لألفيـة ابـن مالك** ، دار الفكر، بيروت.

السيوطي جلال الدين(1975)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامـع** ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، الكويت للبحوث العلمية.

ضيف شوقي(1968) ، **المدارس النحوية**، دار المعارف ، القاهرة ، د.ط.

طلال علامة(1992) ، **نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفـة** ، دار الفكر ، بيروت ، ط1.

أبو المكارم علي(1973) **، أصول التفكير النحويّ**.

ثعلب عباس أحمد(1982) ، **فصيح ثعلب** ، الكتب العلمية ، بيروت.

شاهين عبد الصبور(1993) ، **في علم اللغة العام** ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.

مكرم عبد العال سالم(1992) ، **أثر القرآن الكريم على الدراسـات النحويـة** ، دار الفكر.

الحموز عبد الفتاح(1997) ، **الكوفيون في النحو والصـرف والمـنهج الوصـفي المعاصر** ، دار عمار ، عمان، ط1.

مرعي عبد القادر(2002)، **التشكيل الصوتيّ في اللغة العربية**، جامعة مؤتة، ط1 .

ابن عقيل ، بها الدين عبدا المصري ، (ت769 هـ)(1394) ، **شرح ابن عقيـل على ألفية ابن مالك** ، دار الفكر ، بيروت ، د.ط.

المعري ابو العلاء ، أحمد بن عبدا بن سليمان التنوخي(د.ت) ، **رسالة الغفـران** ، تحقيق علي شلق ، دار القلم ، بيروت، ط.

الهروط علي ، أبو حيان **الأندلسي والطعن في القراءات القرآنية** ، مؤتة للبحـوث والدراسات العليا.

ابن غلبون ، أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم ، ت 399،(2001) **التـذكرة فـي القراءات** ، تحقيق سعيد صالح زعيمه، دار بن خلدون ، الاسكندرية ، ط1.

أبو فضل العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر ، ت 852 هـ**،(د.ت)، مقدمـة فـتح الباري على صحيح البخاري،** دار المعرفة ، بيروت.

الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، (د.ت) **القاموس المحيط** ، دار الجيل، بيروت ،

القاسم بن محمد بن سعيد(1987)، **دقائق التصريف** ، تحقيق : أحمد ناجي القيسي ، حاتم صالح الضامن ، حسين تورال ، المجمع العلمي العراقي ، د.ط.

القرطبي ، محمد بن أحمد الأنصاري ، ت671 هـ ـ(1967) **، الجـامع لأحكـام القرآن**، دار الكتب ، ط2.

القفطي، جمال الدين أبو الحسن بن يوسـف ت 646 (1950) **، أنبـاه الـرواه** ، القاهرة، د.ط ،

مجمع اللغة العربية**،(**2004) **المعجم الوسيط،** مكتبة الشروق الدولية، ط4.

اللبدي محمد سمير(1986)، **معجم المصطلحات النحويـة والصـرفية** ، مؤسسـة الرسالة ، بيروت ، ط1.

عيد محمد(د. ت) **، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشـعر** ، عـالم الكتب ، القاهرة .

المرادي ، حسن بن قاسم ، ت 749 هـ(1985) **الجنى الداني في حروف المعاني** ، تحقيق طه محسن، بغداد.

بوبو مسعود(1995) ، **في فقه اللغة العربية،** جامعة دمشق، د.ط.

ابن منظور ، محمد بن مكرم بن علي الأنصاري (ت 711 هـ ـ)(د.ت) : **لسـان العرب** ، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت ، الطبعة الثالثة

المخزومي مهدي(1958) **، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغـة والنحـو** ، القاهرة ، مكتبة الحلبي ، ط2.

النحاس ، احمد بن محمد إسماعيل ، ت338 (د.ت)، **إعراب القرآن** ، تحقيق زهير غازي ، بغداد.

ابن هشام ، أبو محمد جمال الدين الأنصاري ، (ت761 هـ ـ)(د.ت) ، **أوضـح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،** تحقيق ، محمد محي الدين عبـد الحميـد ، دار إحياء التراث ، الطبعة السادسة.

ابن هشام ، ابو محمد جمال الدين الانصاري ، ت761 (1987)، **مغني اللبيب عن كتب الأغاريب ،** تحقيق ، محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصـرية ، بيروت.

أبو هلال بن عبدا بن سهل ، ت 395 ، **الفروق اللغوية** ، دار الكتـب العلميـة ، بيروت .